

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:

اسم الطالب: حسام محمود محمد أحمد

Date:

2016-06-09

التاريخ: 04 رمضان، 1437 هـ

Signature:

التوقيع:





البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى
"الدبلوماسية والعلاقات الدولية"

أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية
1993م – 2014م

إعداد الباحث: حسام محمود أحمد

إشراف الدكتور: أحمد جواد الوادية

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية

2016م – 1437هـ

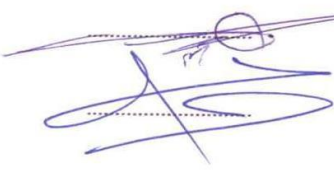


نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ حسام محمود محمد أحمد، لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وموضوعها:

"أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 04 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/05/11 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

	مشرفاً ورئيساً	د. أحمد جواد الوادية
	مناقشاً خارجياً	أ. د. جهاد شعبان البطش
	مناقشاً خارجياً	د. خالد رجب شعبان

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون


قائمة المحتويات

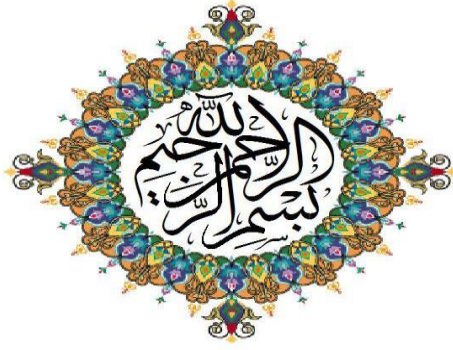
الموضوع	رقم الصفحة
قائمة المحتويات	ث
آية قرآنية	خ
الإهداء	د
الشكر والتقدير	د
ملخص الدراسة باللغة العربية	ر
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	س
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
منهج الدراسة	5
حدود الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	7
الدراسات السابقة	8

8	دراسات فلسطينية
13	دراسات عربية
15	دراسات أجنبية
16	التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية
19	الفصل الثاني: الدبلوماسية وأشكالها وعلاقتها بالسياسة الخارجية للدولة
20	تمهيد
20	المبحث الأول: التعريفات الخاصة بالدبلوماسية وأشكالها
20	المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية
24	المطلب الثاني: أشكال الدبلوماسية
28	المبحث الثاني: العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية للدولة
28	المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة الخارجية
30	المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية للدولة بالدبلوماسية
32	تعقيب
34	الفصل الثالث: نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية
35	تمهيد
35	المبحث الأول: مفهوم دبلوماسية حركات التحرر والعمل الدبلوماسي الفلسطيني قبل نشوء منظمة التحرير
35	المطلب الأول: مفهوم وخصائص حركات التحرر الوطني
39	المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية قبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية
42	المبحث الثاني: العمل الدبلوماسي في ظل منظمة التحرير الفلسطينية من 1968م حتى 1992م
42	المطلب الأول: العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

46	المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية ومؤتمر مدريد 1991م
48	تعقيب
50	الفصل الرابع: العوامل المؤثرة على العمل الدبلوماسي بعد اتفاق أوسلو
51	تمهيد
51	المبحث الأول: اتفاق أوسلو والواقع الدبلوماسي الذي نشأ بعده
51	المطلب الأول: اتفاق أوسلو والتوجهات السياسية للقيادة الفلسطينية
57	المطلب الثاني: قراءة في نصوص اتفاقيات أوسلو ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي
61	المبحث الثاني: أثر إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على الدبلوماسية الفلسطينية
61	المطلب الأول : الدبلوماسية الفلسطينية بين صلاحيات الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية
65	المطلب الثاني: ركائز العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد إنشاء السلطة الفلسطينية
69	تعقيب
71	الفصل الخامس: الدبلوماسية الفلسطينية ما بين إنجازاتها ومعوقاتها وعلاقتها بالمنظمات الدولية
72	تمهيد
72	المبحث الأول: الدبلوماسية الفلسطينية إنجازات ومعوقات
72	المطلب الأول: إنجازات الدبلوماسية الفلسطينية
79	المطلب الثاني: معوقات الدبلوماسية الفلسطينية
94	المبحث الثاني: تبعات قرار الاعتراف بفلسطين على الدبلوماسية الفلسطينية
94	المطلب الأول: الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة
98	المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية والمنظمات الدولية
103	تعقيب

105	الفصل السادس: رؤية مستقبلية للدبلوماسية الفلسطينية
106	تمهيد
106	المبحث الأول: ركائز ووسائل السياسة الخارجية اللازمة لدبلوماسية فلسطينية فعالة
107	المطلب الأول: ركائز السياسة الخارجية
114	المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية
120	المبحث الثاني: الاستراتيجية اللازمة لتفعيل أداء الدبلوماسية الفلسطينية
120	المطلب الأول: استراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الداخلي
127	المطلب الثاني: استراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الدولي
130	تعقيب
131	النتائج والتوصيات
131	أولاً: النتائج
135	ثانياً: التوصيات وآليات التنفيذ المقترحة
140	المراجع
159	الملاحق
159	رسائل الاعتراف المتبادل بين الطرف الفلسطيني والاسرائيلي
161	اتفاق المبادئ 1993/9/13
168	اتفاق القاهرة 1994/5/4
177	اتفاق طابا 1995 /9/28
191	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67

آية قرآنية



﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (2) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا (3)﴾

[الطلاق: 2-3]

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

للأرواح الشهداء في فروع الرحمن

للأسرى المقاومين للسجن والسجان

للمدافعين عن العدالة وحرية الإنسان

لكل فلسطيني في كل زمان ومكان

للأمتي الغالية لهم كل المحبة والعرفان

الباحث: حسام محمود أحمد

شكر وتقدير



سورة ابراهيم ، آية (7)

الحمد والشكر لله تعالى على كرمه وفضله

أتقدم للدكتور أحمد الوادية بالشكر والتقدير لإشرافه على البحث
وعلى جهوده وتوجيهاته لي في كافة مراحل البحث

وأنتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من:

الدكتور الفاضل الأخ جهاد البطش ، والدكتور الفاضل خالد شعبان

لقبولهما الكريم لمناقشة هذا البحث

ملخص الدراسة

أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014

شكل اتفاق أوسلو بداية جديدة للعمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، حيث نشأت السلطة الفلسطينية بناء على هذا الاتفاق الذي وفر لها الشرعية للتعامل معها دولياً، وحدد لها مهامها في إدارتها لسكان الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأصبح اتفاق أوسلو المرجع الرئيس لأي حل سياسي للقضية الفلسطينية، والذي كان تركيزه على المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، وعقد الاتفاقات المتتالية مع الطرف الإسرائيلي، مما أثر سلباً على الأداء الدبلوماسي، وخاصة بعد ظهور خلافات حادة حول صلاحيات العمل الدبلوماسي بين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. كذلك، تراجع العمل بالأشكال الدبلوماسية الأخرى، وتم حصر العمل الدبلوماسي الفلسطيني في جزئيات، وتفاصيل بعيدة عن الالتزامات التي تمثل القضايا الأساسية لحل المشكلة الفلسطينية. وفي المقابل فقد ساعد اتفاق أوسلو الدبلوماسية الإسرائيلية في إظهار "إسرائيل" أنها شريك حقيقي في عملية السلام، وملتزمة بحل القضية الفلسطينية، بينما كانت في حقيقة الأمر تستمر في مشروعها الاستيطاني، وانهاء حل الدولتين.

وهدفَت الدراسة إلى توضيح أهم بنود اتفاق أوسلو ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي، ومعرفة الخلافات التي ظهرت حول صلاحيات العمل الدبلوماسي الفلسطيني، ومدى تأثير إنشاء وزارة الخارجية الفلسطينية، وإقرار القانون الدبلوماسي الفلسطيني على أداء، وكفاءة العاملين في المجال الدبلوماسي. ثم التعريف بركائز العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، وأهم نجاحات، ومعوقات العمل الدبلوماسي، وتوضيح أثر اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب على الدبلوماسية الفلسطينية مع المنظمات الدولية، ثم تحديد أهم ركائز السياسة الخارجية اللازمة لتحقيق دبلوماسية فلسطينية فاعلة، ووضع رؤية لمستقبل الدبلوماسية الفلسطينية في ظل المتغيرات المحلية، والدولية.

وتتبع أهمية الدراسة بأنها تساعد في استثمار العمل الدبلوماسي بصورة أكثر نجاعة بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة، واحتياجاتها، وتحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية. وقد تم استخدام المناهج الملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات المتمثلة في المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج صناعة القرار، بالإضافة إلى المنهج الاستشرافي التنبؤي.

وخلصت الدراسة إلى أن العمل الدبلوماسي الفلسطيني تأثر سلباً بسبب اتفاق أوسلو حيث حصر حل القضية الفلسطينية في إطار المفاوضات المباشرة مع الطرف الاسرائيلي، كما أن الانقسام، وغياب برنامج سياسي موحد لكافة الفصائل الوطنية والإسلامية الفلسطينية سبب مشاكل حقيقية لعمل الدبلوماسي الفلسطيني. كذلك تراجع العمل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية في ظل عدم إبراز القضية الفلسطينية على أنها مرحلة تحرر وطني، مما سبب إرباكاً في عمل الدبلوماسيين الفلسطينيين، وعدم وضوح لطبيعة الخلافات السياسية مع "إسرائيل". كما ظهر غياب لخطة منهجية لاعتماد أشكال مختلفة من العمل الدبلوماسي. بالإضافة إلى أن اعتماد القانون الدبلوماسي الفلسطيني، وإنشاء وزارة الخارجية الفلسطينية لم يساهم في تطوير جاد، وحقيقي للعمل الدبلوماسي.

وكانت أهم توصيات الدراسة هي ضرورة التحرر من بنود اتفاق أوسلو، والتي تحصر الدبلوماسية الفلسطينية في إطار المفاوضات، واعتماد خطة منهجية لتفعيل كافة أشكال العمل الدبلوماسي لتحقيق السياسة الخارجية الفلسطينية، والتركيز على الدبلوماسية الشعبية كفاعل أصيل في عزل، ومقاطعة "إسرائيل". كما أوصت الدراسة بضرورة إنهاء الانقسام، وإعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير، ومؤسساتها في قيادة العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وتبني برنامج سياسي وطني يشكل إجماع لكافة القوى الوطنية، والإسلامية الفلسطينية بحيث يوائم بين مهام التحرر، والبناء الوطني، ويشكل مرجعية للعمل الدبلوماسي، وضرورة العمل على إيجاد دبلوماسيين قادرين على تنفيذ مهامهم بكل مسئولية، والتزام، وكفاءة، واقتدار.

ABSTRACT

Study Title: The Effect of Oslo Accord on The Palestinian Diplomacy 1993- 2014

The Oslo accord constituted a beginning of a new period in the Palestinian policy and diplomacy, it gave the international legality to the Palestinian Authority emergence which has been keen on adhering to the provisions of the Oslo accord, relying on negotiations as the only way to resolve the Palestinian issue, and avoiding exploiting any other resistance or diplomacy that force "Israel" to implement the Palestinian rights. That caused sharp disagreements among Palestinian political movements, also Oslo accord caused discrepancy about the powers of diplomacy between the PLO and the Palestinian Authority. On the other side, Oslo accord, helped Israeli diplomacy to show "Israel" as a real partner in the peace process, and committed to resolve the Palestinian issue.

The study aimed at introducing the main Palestinian diplomacy methodologies that were adopted after Oslo accord and the most important successes and constraints of diplomatic work for the Palestinian institutions, and also to clarify the disputes that emerged about the diplomacy powers of PLO and Palestinian Authority . In addition, the study aimed at defining the impact of UN recognition of Palestine as a non-member observer status on the Palestinian diplomacy with international organizations .Then, suggest the most important pillars of foreign policy needed to achieve an effective Palestinian diplomacy, and define a vision for the future of the Palestinian diplomacy.

The importance of the study is based on how to exploit the diplomatic work with more efficiency according to the nature of the stage and its' needs, and defining forms of diplomatic actions that help to achieve Palestinian political goals.

Appropriate approaches were used to this study, including descriptive and analytical approach, systems analysis approach, historical analysis approach, predictive and forward-looking approach, and the decision- making approach.

The study findings indicated that the Palestinian diplomacy was adversely affected by Oslo accords where it restricted the solution of Palestinian issue through negotiation, also the split, and the absence of a unified national political program made real problems to the Palestinian diplomacy. Besides, declining of PLO diplomatic work for the benefit of the Palestinian Authority, and absence of systematic plan that adopt various forms of diplomatic work that help to achieve Palestinian's goals through qualified diplomats.

The study recommendations emphasized the re-consideration of PLO role and its' institutions in the leadership of the Palestinian diplomatic work, and the need to end the split , also adoption of a national political program that constitutes consensus of all Palestinian national and Islamic movements. Furthermore the need to employ diplomats who are able to carry out their tasks with whole responsibility, commitment ,efficiency and professionalism.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة 🌸

مشكلة الدراسة 🌸

أهداف الدراسة 🌸

أهمية الدراسة 🌸

منهج الدراسة 🌸

حدود الدراسة 🌸

مصطلحات الدراسة 🌸

الدراسات السابقة والفجوة البحثية 🌸

تقسيمات الدراسة 🌸

1- مقدمة:

يعتبر اتفاق أوسلو أحد المفاصل الرئيسية في التاريخ الفلسطيني المعاصر، فقد كان توقيعها في 13 سبتمبر 1993م بمثابة مفترق طرق للعمل السياسي الفلسطيني، إذ أصبح هذا الاتفاق يشكل المرجعية الرئيسية لعمل السلطة الفلسطينية، حيث تستمد منه شرعيتها، ومهامها في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ويتم التعامل معها دولياً وفق بنود اتفاق أوسلو، بالإضافة إلى أنه أصبح يشكل المرجعية الرئيسية لأي حل سياسي للقضية الفلسطينية. كما أن اتفاق أوسلو سبب جدالاً، وخلافات عميقة بين السياسيين، والمفكرين الفلسطينيين، بل أوجد انقساماً بين الفصائل الفلسطينية المشكلة لمنظمة التحرير، وكذلك كل من حركتي حماس، والجهاد الإسلامي.

وقد واجهت عملية تطبيق هذا الاتفاق والاتفاقيات التي تلتها معوقات عديدة سواء على المستوى الداخلي الفلسطيني أو على مستوى التعنت، والاصرار الإسرائيلي على فرض رؤيته لتنفيذ تلك الاتفاقيات.

وشهد الوضع الفلسطيني على ضوء انتخابات 2006 أزمة سياسية حادة نتيجة الانقسام السياسي الذي ظهر بعد تشكيل حركة حماس للحكومة العاشرة، والذي أدى إلى وجود قوتين سياسيتين تسيطر إحداهما على قطاع غزة، والأخرى على الضفة الغربية، وكل لها أولوياتها في العمل السياسي والدبلوماسي. واستمرت السلطة الفلسطينية في البحث عن حلول للقضية الفلسطينية عبر المفاوضات، بينما كانت "إسرائيل" مستمرة في مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية، وتهويد القدس، وفرض الحصار على قطاع غزة، مما أدى إلى توقف مسار المفاوضات، ووصولها إلى طريق مسدود أمام وجود حكومة يمينية إسرائيلية، والتي تعتبر الأكثر تطرفاً في تاريخ وجود "إسرائيل".

وطالما أن اتفاق أوسلو يؤثر على البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية، فهو بالتأكيد يؤثر على العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث ظهرت تجليات ذلك في نصوص اتفاق أوسلو، والتي لا تسمح للسلطة بإقامة علاقات خارجية إلا أنه سمح للسلطة بفتح مكاتب تمثيلية للدول الأجنبية على أراضيها، ولكن ظهرت الأزمة في تداخل الصلاحيات الدبلوماسية بين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ثم حسم أمر العمل الدبلوماسي، والعلاقات الخارجية لصالح وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والتي سميت فيما بعد باسم وزارة الخارجية الفلسطينية، وأصبحت هي المهيمنة على كافة نشاطات، ومؤسسات العمل الدبلوماسي الفلسطيني. كذلك كان هناك نشاط ملحوظ للدبلوماسية البرلمانية، فقد تم تشكيل عدة

لجان داخل المجلس التشريعي لتتابع العمل الدبلوماسي الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى دور مؤسسة الرئاسة في القيام بالدور الأكبر في العمل الدبلوماسي. ولا شك أن هذه الحالة التي ظهرت في مؤسسة العمل الدبلوماسي تعتبر مطلباً رئيساً لضمان عمل دبلوماسي ناجح، ولكن هل ساهم نقل العمل الدبلوماسي من منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية في تطوير، وتفعيل العمل الدبلوماسي الفلسطيني؟ وكيف كان أداء المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو؟ وهل ساعد اتفاق أوسلو على تحقيق نجاحات دبلوماسية ساهمت في دفع القضية الفلسطينية إلى الأمام؟ أم أن اتفاق أوسلو عمل على تضيق الخناق على الدبلوماسية الفلسطينية، وتركيزها على خيار المفاوضات كسبيل وحيد لحل القضية الفلسطينية. كل هذه التساؤلات شكلت المحاور الرئيسة للدراسة المقدمة من الباحث عن تأثير اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية خلال فترة ما بين عام 1993م حتى نهاية عام 2014م.

2- مشكلة الدراسة

لقد أفرز اتفاق أوسلو واقعاً جديداً للدبلوماسية الفلسطينية، فبعد أن كان العمل الدبلوماسي الفلسطيني تقوده منظمة التحرير الفلسطينية، ويستغل كافة أنواع الدبلوماسية لمساندة، وتحقيق السياسة الفلسطينية، فإننا نجد أن اتفاق أوسلو أدى إلى تهميش عمل منظمة التحرير الفلسطينية، وعزز من دور السلطة الفلسطينية، وهيمنتها على المؤسسات الدبلوماسية، وتراجع العمل بالأشكال الدبلوماسية الأخرى، وأصبح تركيز العمل الدبلوماسي على المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، وعقد الاتفاقات المتتالية بعد اتفاق أوسلو، مما أدى إلى حصر العمل السياسي، والدبلوماسي الفلسطيني في جزئيات، وتفاصيل بعيدة عن الالتزامات التي تمثل القضايا الأساسية لحل المشكلة الفلسطينية. وبالمقابل حققت "إسرائيل" إنجازات دبلوماسية، واستطاعت أن تؤثر سلباً على المساندة الدولية للفلسطينيين من خلال إظهار نفسها أمام الرأي العام الدولي على أنها شريك جاد في المفاوضات، وتسعى لحل عادل للقضية الفلسطينية. إن الواقع السياسي والدبلوماسي الذي أوجده اتفاق أوسلو استدعى الباحث لعمل هذه الدراسة، والتي يحاول فيها الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

كيف أثر اتفاق أوسلو على العمل الدبلوماسي الفلسطيني ما بين 1993م حتى 2014م ؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

✚ ما هي بنود اتفاق أوسلو ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي؟

ما هي ركائز العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد إنشاء السلطة الفلسطينية؟
كيف كان أثر اتفاق أوسلو على الأداء الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية؟
هل أثر إنشاء وزارة الخارجية، واعتماد القانون الدبلوماسي الفلسطيني على أداء، وكفاءة العمل الدبلوماسي الفلسطيني؟
ما هي الإنجازات والمعوقات الدبلوماسية لمؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي خلال الفترة ما بين 1993م-2014م على مستوى الرئاسة، والمجلس التشريعي، ووزارة الخارجية الفلسطينية؟
كيف كان أثر الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة على الدبلوماسية الفلسطينية مع المنظمات الدولية؟
ما هي ركائز ووسائل السياسة الخارجية اللازمة لدبلوماسية فلسطينية فعالة لتكون قادرة على تحقيق أهداف البرنامج الوطني.

3- أهداف الدراسة

التعريف بأهم بنود اتفاق أوسلو وخاصة البنود ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي.
توضيح ركائز العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو.
معرفة أثر إنشاء السلطة الفلسطينية على العمل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
إبراز أهم إنجازات ومعوقات العمل الدبلوماسي للمؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي بعد اتفاق أوسلو.
معرفة مدى تأثير إنشاء وزارة الخارجية الفلسطينية، وإقرار القانون الدبلوماسي على العمل الدبلوماسي الفلسطيني.
تحديد أثر اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب على الدبلوماسية الفلسطينية مع المنظمات الدولية.
التعريف بأهم ركائز السياسة الخارجية اللازمة لتحقيق خطة دبلوماسية فلسطينية قادرة على تحقيق أهداف البرنامج الوطني.

4- أهمية الدراسة

أ- الأهمية النظرية للدراسة

✚ التأثير الكبير لاتفاق أوسلو على القضية الفلسطينية حيث شكل بداية جديدة للعمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني.

✚ انتهاء الدور المركزي لمنظمة التحرير في قيادة العمل السياسي وظهور السلطة الفلسطينية لتقوم بهذا الدور بعد توقيع اتفاق أوسلو.

✚ أن تساهم هذه الدراسة في تعريف الباحثين العرب، والفلسطينيين بالتجربة الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، وما بها من نجاحات، واخفاقات.

✚ إثراء المكتبة العربية بأبحاث ذات علاقة بالدبلوماسية، وخاصة الدبلوماسية الفلسطينية لما لديها من خصائص، ومميزات.

ب- الأهمية العملية للدراسة:

✚ مساعدة أصحاب القرار، والمسؤولين ذوي العلاقة بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني على تحسين أدائهم لتحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية.

✚ فتح آفاق جديدة للعمل الدبلوماسي الفلسطيني سواء للعاملين في وزارة الخارجية الفلسطينية، أو العاملين الدبلوماسيين الفلسطينيين في مختلف الممثلات الفلسطينية في أنحاء العالم.

✚ استثمار العمل الدبلوماسي بصورة أكثر نجاعة بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة، واحتياجاتها، وأي من أشكال العمل الدبلوماسي الذي يساعد في تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية.

✚ المساعدة في كشف الرواية الإسرائيلية الكاذبة عن القضية الفلسطينية، وبالتالي العمل على عزلها، ومقاطعتها دولياً على مختلف الأصعدة.

5- منهج الدراسة

استخدم الباحث في دراسته المناهج الملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات معتمداً على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج صناعة القرار بالإضافة إلى المنهج الاستشرافي التنبؤي (منهج الدراسات المستقبلية).

أ- **المنهج التاريخي:** وفيه تم تتبع الأحداث التاريخية التي سبقت، وتبعت توقيع اتفاق أوسلو، بحيث أخضع الباحث ما حصل عليه من بيانات، وأدلة تاريخية للتحليل النقدي للتعرف على أصالتها، وصدقها لفهم الماضي، والحاضر، والمستقبل.

ب- **المنهج الوصفي التحليلي:** بناءً على هذا المنهج تم تحديد العوامل الرئيسة التي أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو، وتأثيره على مختلف مناحي العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وإظهار نواحي القوة، والضعف فيه.

ج- **منهج تحليل النظم:** لقد ساعد هذا المنهج في تفسير السياسات، والأشكال الدبلوماسية التي اعتمدت عليها السلطة الفلسطينية، وكذلك معرفة، وتفسير سياسات الدول الأخرى تجاه السياسة، والدبلوماسية الفلسطينية المعتمدة.

د- **منهج صناعة القرار:** يتناسب هذا المنهج مع دراسة الوقائع التاريخية، والقرارات المتخذة من قبل القيادة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، وهو ساعد الباحث في دراسة البيئة الداخلية كالأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وبالبيئة الخارجية، وأثرها في اتخاذ القرارات.

هـ- **المنهج الاستشرافي:** وفيه تم استكشاف مستقبل العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث استخدم الباحث هذا المنهج في التعرف على الفرص المتاحة، والمخاطر للعمل الدبلوماسي الفلسطيني، والتطورات الممكنة في المستقبل.

6- حدود الدراسة:

الحد الموضوعي للدراسة:

ركز البحث على تأثير اتفاق أوسلو على العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث كان له أثره في تشكيل الحالة السياسية الفلسطينية بعد نشوء السلطة الفلسطينية، وبالتالي ضرورة التعرف على أدوات الدبلوماسية الفلسطينية، وإنجازاتها، ومعوقاتهما، والعمل الدبلوماسي مع المنظمات الدولية، ووضع رؤية مستقبلية للدبلوماسية الفلسطينية.

الحد الزمني للدراسة:

يغطي البحث تأثير اتفاق أوسلو على العمل الدبلوماسي الفلسطيني خلال الفترة ما بين الثالث عشر من سبتمبر 1993م، وهو تاريخ توقيع اتفاق أوسلو حتى نهاية عام 2014م حيث تم البدء بكتابة هذه الدراسة في النصف الثاني من عام 2015.

7- مصطلحات الدراسة

- **العلاقات الدولية:** "هي كافة التفاعلات، والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية، أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي". (طشطوش، 2010: 13)
- **السياسة الخارجية:** يعرفها كارل دوتش (k. Deutch) "إن السياسة الخارجية لأي دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال، وأمن تلك الدولة، والسعي من أجل حماية مصالحها". (مصباح، 2002: 12)
- **تخطيط السياسة الخارجية:** "هو توقع الأحداث الدولية، والأحداث الداخلية ذات الأهمية الدولية بهدف تعديل السياسة الخارجية، وبشكل دقيق بما يحقق أهداف الدولة". (Misraa, 1970: 17)
- **الدبلوماسية:** "هي عملية سياسية ترتبط مباشرة بإدارة، وتوجيه العلاقات الخارجية للدول، والشعوب بما يخدم مصالحها، وهي تجلي للعلاقات الدولية في مستواها السياسي القائم على مجموعة القواعد، والأعراف الدولية الهادفة إلى تنظيم التعامل بين أشخاص القانون الدولي، وتبيان الحقوق، والواجبات، والالتزامات، وامتيازات هؤلاء الأشخاص، وشروط عملهم، ووظائفهم الهادفة للتوفيق بين المصالح المتباينة سواء أكان ذلك في زمن السلم، أو في زمن الحرب". (الشامي، 2007: 36)
- **منظمة التحرير الفلسطينية:** أنشئت بتوصية من جامعة الدول العربية عام 1964م بهدف إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره، وأُعترف بها ممثلاً شرعياً، ووحيداً للشعب الفلسطيني من قبل الدول العربية في مؤتمر القمة العربية في الرباط عام 1974م. (عبد الرحمن، 1987: 67)
- **اتفاق أوسلو:** "والمعروف رسمياً باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، وهو اتفاق سلام وقعته "إسرائيل"، ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993م، بحضور الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية". (الموسوعة الحرة، نت)
- **مؤتمر مدريد:** "عُقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في العاصمة الإسبانية مدريد في 30 أكتوبر 1991م بعد أشهر قليلة من انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1990م، إلا أن فكرة عقد المؤتمر جاءت بعد خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونجرس الأمريكي في 6 مارس 1991م، حيث قال: أن الألوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام". (الموسوعة الفلسطينية، نت)

8- الدراسات السابقة

أ- دراسات فلسطينية

1- (صدام سحويل ، 2014)

عنوان الدراسة: مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

هدف الدراسة: التعرف على مدى توافق الممارسة الدبلوماسية الفلسطينية مع القوانين، والأعراف الدبلوماسية، ومدى تأثير قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة على التمثيل الدبلوماسي، وأثر الانقسام السياسي الفلسطيني على التمثيل الدبلوماسي.

منهج الدراسة: استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم. **أهم نتائج الدراسة:** أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي للفلسطينيين، كما أن الانقسام السياسي أضّر بالمشروع الوطني الفلسطيني، والدبلوماسية الفلسطينية.

أهم توصيات الدراسة: ضرورة إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية لأنها الإطار الجامع للعمل السياسي الفلسطيني، وأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة المخولة بتمثيل الشعب الفلسطيني في كافة المحافل الدولية شريطة أن يتم إعادة بنائها على أسس وطنية وحدوية، وضرورة الاستمرار في المعركة الدبلوماسية، وخاصة في الأمم المتحدة.

2- (ريم نتيل ، 2014)

عنوان الدراسة: الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي.

هدف الدراسة: إبراز دور الوسائل الدبلوماسية في إدارة الأزمات، وحل النزاعات، وذلك من خلال تسليط الضوء على المفاوضات كأداة دبلوماسية لتنفيذ القرارات السياسية الخارجية، لحل الأزمة السياسية الدولية بواسطة البعثات الدبلوماسية حسبما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في عام 1961م.

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة التكامل المنهجي في التحليل، وقامت بتوظيف كل من منهج صنع القرار، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

أهم نتائج الدراسة: الدبلوماسية، والتفاوض على ارتباط وثيق، ولا يمكن خوض العملية التفاوضية بدون وجود الدبلوماسية، وأن المفاوضات هي أفضل وسيلة من بين الوسائل

الدبلوماسية التي نصت عليها الأمم المتحدة لتسوية النزاعات الدولية، كما أن البعثات الدبلوماسية، والقنصلية تلعب دوراً مهماً في حل الأزمات الدولية. **أهم توصيات الدراسة:** ضرورة إنشاء مراكز خاصة لإدارة الأزمات، والعمل على تدريب الدبلوماسيين، والوفود التفاوضية، والقائمين على حل الأزمات بحيث يتناسب تدريب كل فرد، وخبرته مع ما يقوم به من عمل من خلال الفريق التابع له، كما يجب العمل على تأمين شبكات اتصالات متطورة تساعد الفريق التفاوضي على التواصل.

3- (هشام الدراسة: 2014)

عنوان الدراسة: دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز شرعية حماس الإقليمية والدولية. **هدف الدراسة:** التعرف على الدبلوماسية الشعبية التي استخدمتها حركة حماس، وآليات النهوض بالدبلوماسية الشعبية لحركة حماس. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج التاريخي، ومنهج صنع القرار. **نتائج الدراسة:** توجد حاجة حقيقية لحركة حماس لتطوير أدواتها الإعلامية لتكون قادرة على مواجهة التحديات مع الحفاظ على الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، وإلا فقدت مصداقاً حقيقياً لقوتها الشعبية، كما أن شعبية حماس، وزيادة دورها كفاعل إقليمي بحاجة إلى تعزيز. **توصيات الدراسة:** ضرورة أن تدرك حركة حماس أن أهمية دورها كفاعل إقليمي مرتبط بتطورات القضية الفلسطينية، وبالتالي يجب على حركة حماس أن تتحلى بالقدرة على التكيف، والمرونة لمواجهة الأحداث.

4- (موسي عمارة ، 2014)

عنوان الدراسة: دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على محافظات غزة 2006م-2003م. **هدف الدراسة:** التعرف على دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية في أثناء الحصار على محافظات غزة ما بين 2006م-2003م. **منهج الدراسة:** تم استخدام منهج إدارة الأزمات، والمنهج الوصفي التحليلي.

أهم نتائج الدراسة: يوجد تحرك سياسي، ودبلوماسي فلسطيني جديد موحد للإجابة على استحقاقات، وتساؤلات المرحلة، وأن هناك توجيه للجهود الفلسطينية نحو الجبهة الخارجية عبر القيام بال جولات الدبلوماسية الواسعة، والمتعددة الاتجاهات.

أهم توصيات الدراسة: ضرورة التعامل بجدية، ومسئولية نحو تحقيق التكامل في العمل السياسي، والدبلوماسي، وأشكال النضال المختلفة التي تتفاعل، وتتكامل مع الجبهة الدبلوماسية، وضرورة دعم الدبلوماسية الكفاحية لما تشكله من امتداد لنضالات الشعب الفلسطيني المشرفة.

5- (عبد السلام درويش ، 2013)

عنوان الدراسة: أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

هدف الدراسة: تسليط الضوء حول الإشكالية الناتجة عن ذهاب قيادة منظمة التحرير إلى خيار التفاوض في الوقت الذي غابت فيه مقومات، وشروط التفاوض الصحيحة، والتي تتمثل بقدر كاف من التوازن في القوة بين طرفي التفاوض.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي من أجل الوصول إلى التوصيف الصحيح لمفهوم التفاوض.

أهم نتائج الدراسة: إن القوة بأشكالها المادية، والأدبية، والمعنوية هي قرينة التفاوض الفعال الشرطية، فإذا وجدت كان التفاوض مثمراً، وإلا كان التفاوض غالباً مضيقاً للوقت، وتبيداً للجهد.

أهم توصيات الدراسة: أن تقوم القيادة الفلسطينية بإعادة النظر في مسار التفاوض، والبحث عن البدائل الممكنة للخيار الذي ثبت فشله، وينبغي أن تخضع التجربة التفاوضية الفلسطينية إلى التقييم العلمي المنهجي الشامل، والبحث عن المكاسب، والخسائر المترتبة عليها، وضرورة إعادة النظر في تداعيات التفاوض السلبية على مسألة الوحدة السياسية بين الفصائل الفلسطينية.

6- (رشاد توام ، 2013)

عنوان الدراسة: دبلوماسية التحرر الوطني : التجربة الفلسطينية.

هدف الدراسة: التعرف على أثر النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية في تطوير قواعد القانون الدولي، ومستويات العلاقات الدولية.

منهج الدراسة: استخدم الباحث كل من المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي. **أهم نتائج الدراسة:** حققت الدبلوماسية الفلسطينية إنجازات محط إعجاب كثير من المراقبين والباحثين، إذ استطاعت م.ت.ف من خلال ما أطلق عليه البعض "دبلوماسية التعرجات" أن تبقي ذاتها، وقضيتها على قيد الحياة من خلال المناوبة بين التشدد، والاعتدال، كما أنه من الجائر تخيير الحكم على التجربة الدبلوماسية للثورة الفلسطينية بين وصفي الفشل، والنجاح، فما زالت القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني، وما زال الفلسطينيون فاعلين في المقاومة بكافة أشكالها.

أهم توصيات الدراسة: ضرورة مواءمة منظمة التحرير الفلسطينية بين الأساليب العنيفة، وغير العنيفة في النضال، مع أهمية التخطيط الاستراتيجي للمقاومة السلمية بوصفها خياراً تستحق التجربة، والبناء عليها، وكذلك اعتماد التجربة التحريرية الناميبية من الاستعمار الجنوب إفريقي (النظام العنصري)؛ وذلك للتشابه النسبي في المقدمات، وأدوار الأشخاص الدوليين، والعديد من نقاط التشابه التاريخية، والموضوعية.

7- (عصام عيروط ، 2011)

عنوان الدراسة: الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.

هدف الدراسة: التعرف على النظرية الفلسطينية في التفاوض، والتي تشكلت بعد أعوام عديدة من التفاوض، وتقديم توصيات إلى المفاوضين الفلسطينيين.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج حل الصراعات.

أهم نتائج الدراسة: إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع ذو طبيعة وجودية، ويمكن إدارته، وتعظيم المكاسب، وتقليل الخسائر، وهو ذو بنية متجددة دائمة التحول تحكمها المصالح، والتطورات الديمغرافية، والسياسية، والثقافية، إضافة إلى التحولات الإقليمية، والدولية التي تتحكم فيها توازنات القوى العالمية.

أهم توصيات الدراسة: ضرورة استغلال التغير الإقليمي على المستوى العربي، وضرورة تعليق المفاوضات في إطار استراتيجية فلسطينية جديدة تؤدي إلى إحداث أزمة تضع "إسرائيل" أمام مسؤولياتها كدولة محتلة.

8- (حازم زعرب ، 2011)

عنوان الدراسة: مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية.

هدف الدراسة: التعريف بمؤتمر مدريد، ودور الدول الكبرى في إعادة صياغة التوازنات الدولية، وكشف حقيقة الموقف الإسرائيلي تجاه عملية السلام.

منهج الدراسة: استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي.

أهم نتائج الدراسة: كان هدف مؤتمر مدريد إدارة الصراع، وليس حله، وتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية من خلال التركيز على المفاوضات متعددة الأطراف لخلق مناخ جديد في شرق الأوسط جديد.

أهم توصيات الدراسة: ضرورة دراسة مسارات المفاوضات كل على حدة، وفي دراسات منفصلة لكشف مزيد من أوجه الخلل العربي في إدارة الصراع ؛ ليتم تلافيتها في المستقبل، وضرورة دراسة استراتيجية السلام الإسرائيلية على نحو أكثر عمقاً حتى لا يظل العرب، والفلسطينيون أسرى وهم التوصل إلى سلام عادل مع الجانب الإسرائيلي.

9- (دلال باجس ، 2011)

عنوان الدراسة: الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية.

هدف الدراسة: التعريف بالدبلوماسية العامة، وكيف تشكل عاملاً أساسياً لانتشار السياسة الخارجية الفلسطينية من مآزقها، ومعرفة أسباب نجاح السياسة الخارجية الإسرائيلية، وترجح مثيلتها الفلسطينية، وواجب الفلسطينيين لتغيير هذه الحالة.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الكيفي لتتبع الدراسات التي تتحدث عن الدبلوماسية العامة، والتحليل المقارن.

أهم نتائج الدراسة: إن الدبلوماسية العامة الفلسطينية، وصورة الفلسطيني قد تضررت بعد أحداث الانقسام الداخلي، وجهود الفلسطينيين في تفعيل دبلوماسيتهم العامة ما زالت تقليدية على الرغم من فاعليتها، وأهميتها، كما أن معرفة الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية بالدبلوماسية العامة ضعيفة جداً، وسطحية.

أهم توصيات الدراسة: ضرورة إنشاء معهد للتدريب الدبلوماسي بحيث يحتوي على قسم خاص لدراسة الدبلوماسية العامة، وإنشاء مراكز لاستطلاع الرأي العام الخارجي منه، والداخلي نظراً لأهمية تحديد وجهة الشعوب في نصره، وتأييد القضية الفلسطينية، وتوحيد الخطاب الفلسطيني الخارجي على الثوابت الفلسطينية.

10- (حنان عرفات ، 2005)

عنوان الدراسة: أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية.

هدف الدراسة: التعرف على أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى الميثاق الوطني الفلسطيني، ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني المختلفة.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعمل على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة، ويخضعها بعد ذلك للتحصيل، والتحليل وصولاً إلى النتائج.

أهم نتائج الدراسة: لقد أتى اتفاق أوسلو بسلطة فلسطينية مارست الفساد في مختلف أوجه الحياة، ومزقت بسياساتها، وممارساتها الشعب الفلسطيني، وأصبح الخذلان، والكراهية ظاهرة جلوية تجاه السلطة، وخلق هذا الوضع حالة من الإزعاج صعب فيها على الفصائل الفلسطينية تشكيل وحدة وطنية.

أهم توصيات الدراسة: العمل على تجديد القيادة الفلسطينية لتحسين الأداء بما يتفق مع المصلحة العامة، ويصب باتجاه إقامة دولة فلسطينية ذات مقومات مبنية على أسس التفاهم، والشرعية، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال التخلص من الاتفاقيات مع "إسرائيل"، والبحث عن وسائل أكثر واقعية تتوافق مع الوضع الحالي، والإمكانات المتاحة لمثل هذه الدولة.

ب-دراسات عربية

1- (أنيس قاسم ، 2011)

عنوان الدراسة: المسعى الفلسطيني لطلب الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة.

هدف الدراسة: التعريف بالمساعي الدبلوماسية الفلسطينية للانضمام إلى الأمم المتحدة، وأهم المتطلبات القانونية اللازمة لذلك.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج المقارن في دراسته بالإضافة إلى المنهج الوصفي.

أهم نتائج الدراسة: إن القيادة الفلسطينية في مسعاها للحصول على عضوية هيئة الأمم المتحدة لم يقصد منه سوى الضغط على "إسرائيل" للعودة إلى طاولة المفاوضات، والوصول إلى حل الدولتين، وأنه بعد عقدين من المفاوضات العبثية لم تنتج هذه المفاوضات أي نتيجة ذات قيمة، أو مغزى للفلسطينيين.

أهم توصيات الدراسة: الاستفادة من العنصر القانوني في المعركة مع الطرف الإسرائيلي لأنه العنصر الأكثر وضوحاً، والأشدّ مضاءً في معركة المفاوضات، وفوق ذلك فهو الحافظ الأمين للمفاوض الفلسطيني من الانزلاق في تنازلات لا يحق له التنازل عنها.

2- (محمود أبو صوي ، 2011)

عنوان الدراسة: الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي.
هدف الدراسة: تحديد المركز القانوني لدولة فلسطين المحتلة في ظل أحكام القانون الدبلوماسي الدولي، والآثار المترتبة عليه.
منهج الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذا البحث في جميع أجزائه.

أهم نتائج الدراسة: تعتبر فلسطين شخصاً من أشخاص القانون الدبلوماسي الدولي، وممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على أساس الاعتراف بحركات التحرر كشخص من أشخاص القانون الدولي العام.

أهم توصيات الدراسة: أن تكون الجهة المختصة بالتمثيل الدبلوماسي لدى الفلسطينيين هي منظمة التحرير الفلسطينية، ويجب العمل على الإبقاء على منظمة التحرير الفلسطينية كصاحب الحق في ممارسة، وإدارة العملية الدبلوماسية ممثلة بدائرتها السياسية، وبالتالي عدم قانونية الاتفاقات التي ترمي إلى نقل صلاحيات الدائرة السياسية لمنظمة التحرير إلى وزارة الخارجية الفلسطينية، وذلك لأن السلطة الفلسطينية بحد ذاتها لا تعدو أن تكون جهازاً من أجهزة منظمة التحرير بينما السلطة الفلسطينية غير قائمة على الصعيد الدولي.

3- (وليد دياب ، 2010)

عنوان الدراسة: دور العلاقات العامة في القطاع الدبلوماسي.
هدف الدراسة: توضيح دور العلاقات العامة في القطاع الدبلوماسي من خلال دراسة تطبيقية على مكاتب السفارات العربية، والأجنبية.
منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي من قبل الباحث من خلال عمل مسح للفئة المستهدفة بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن.

أهم نتائج الدراسة: إن استخدام الدبلوماسية الإعلامية للسياسة الخارجية للدول كانت في المرتبة الأولى من الاستراتيجيات الإعلامية التي يستخدمها ممارسو العلاقات العامة في قطاعاتهم الدبلوماسية.

أهم توصيات الدراسة: أن تعتمد الدبلوماسية العربية إلى تأسيس جمعيات علاقات عامة عربية هدفها التواصل مع شعوب العالم، وغرس القيم، وتصحيح الصورة، والهوية العربية، وهذا لن يتأتى إلا بجهود متكاتفه عربية، وبغناصر مدربة على هذا العمل.

ج- دراسات أجنبية

1- (باري روبن ، 2006)

عنوان الدراسة: الاستراتيجية الجديدة "لإسرائيل".

هدف الدراسة: تحليل التقلبات السياسية التي شهدتها السياسة الاسرائيلية بعد اتفاق أوسلو، وتأثيره على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أهم نتائج الدراسة: يوجد تحول كبير للإسرائيليين بعد فشل اتفاق أوسلو عام 2000م، ومعاناتهم لأكثر من خمس سنوات من هجمات تعتبر الأكثر دموية لهم، كما أنه توجد فرص ضئيلة للتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين بسبب طبيعة سياستهم، وقيادتهم.

أهم توصيات الدراسة: ضرورة اعتماد توجه سياسي اسرائيلي جديد يركز على تطبيق سياسة فن الممكن في علاقاتها مع الفلسطينيين، وذلك لعدم وجود شريك فلسطيني جاد للتفاوض معه حول السلام، كما أنه يمكن "لإسرائيل" أن تدعم القيادات الفلسطينية المعتدلة، ولكن دون وجود أوهام عن مدى قوة، أو براغماتية تلك القيادات، فليس المهم الالتقاء بتلك القيادات الفلسطينية، ولكن المهم أن توجد نقاشات تثمر عن نتائج حقيقية تحقق المصالح الإسرائيلية.

2- (Oren Barak, 2010)

عنوان الدراسة: فشل عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية ، 1993م-2000م

The Failure of the Israeli-Palestinian Peace Process, 1993-2000

هدف الدراسة: نقد اتفاقية أوسلو لأن أدوات تطبيق الاتفاقية على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قد اعتمدت على نفس طريقة حل الصراع العربي الإسرائيلي الذي تم مع مصر، ولاحقاً مع الأردن، فهو سلام تم تحقيقه بين دول، بينما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على صراع بين مجموعات متداخلة، ويختلف عن صراع بين دول قائمة.

أهم نتائج الدراسة: أن عملية السلام العربي الإسرائيلي أنتجت إرثاً يحمل تصورات لإنهاء الصراع، وتحقيق السلام بين الفلسطينيين، والإسرائيليين، وكان ينظر للمفاوضات الرسمية باعتبارها السبيل الوحيد لحل الصراع، كما ظهر أن تلك المفاوضات تساعد الطرف الفلسطيني لكسب الشرعية المحلية، والدولية بينما هي للإسرائيليين محاولة لتسوية الصراع، والتي تنعكس بشكل ايجابي على علاقات بلادهم الدولية، وأن عملية أوصلو فشلت في تحقيق نتائج ملموسة للفلسطينيين، وخاصة بعد هزيمة حزب العمل في ثلاثة من أصل أربعة انتخابات (1996م، 2001م، 2003م)، مما دفع الفلسطينيين في نهاية المطاف -الطرف الأضعف- للجوء إلى العنف.

أهم توصيات الدراسة: الاستفادة من فشل عملية أوصلو، وضرورة القيام بتحقيق هذه الاتفاقية بحرية، ودون التقيد بالموروثات مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المعقدة، والمتعددة للعلاقة ما بين الفلسطينيين، والإسرائيليين، وإعادة النظر في الطريقة التقليدية لصنع السلام، والتعلم من خبرات الآخرين.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، فإنه يمكن تقسيم تلك الدراسات إلى أربع مجموعات حسب طبيعة المواضيع المشتركة بينهم، حيث نجد أن المجموعة الأولى ركزت على التمثيل الدبلوماسي، والقوانين الدولية، وركزت المجموعة الثانية على الدبلوماسية وحل المنازعات، وكذلك الدبلوماسية وإدارة الأزمات، وفي المجموعة الثالثة فقد كان الموضوع المشترك بينهم هو المؤتمرات، والاتفاقات كأحد أدوات العمل الدبلوماسي، وأثرها على القضية الفلسطينية، وكان الموضوع المشترك في دراسات المجموعة الرابعة الدبلوماسية غير الرسمية، وأهميتها في العمل الدبلوماسي، ويمكن عرض النتائج كما يلي:

مواضيع الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
المجموعة الأولى: دراسة كل من صدام سحويل ورشاد توام بالإضافة إلى أنيس القاسم، ومحمود أبو صوي. ناقشت تلك الدراسات واقع التمثيل الدبلوماسي في ظل الإشكالية القائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، وكذلك القوانين الدولية الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي. وتطرقت تلك الدراسات إلى مواضع مثل: الدبلوماسية الفلسطينية، وإشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ومدى توافق العمل الدبلوماسي الفلسطيني مع القوانين الدولية، وأثر النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر في تطوير قواعد القانون الدولي.	لم يتم التركيز المفصل على مرحلة الدبلوماسية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، ودور المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني. كذلك لم تغط تلك الدراسات التطورات الأخيرة في العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وإعلان العديد من البرلمانات الأوروبية الاعتراف بالدولة الفلسطينية.	تركز هذه الدراسة على العمل الدبلوماسي الفلسطيني لمرحلة ما بعد اتفاق أوسلو خلال الفترة ما بين 1993م حتى 2014م، ودور المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي. كما تشمل الدراسة التطورات الأخيرة في العمل الدبلوماسي الفلسطيني مثل عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى انضمام فلسطين إلى العديد من المنظمات الدولية، واعتراف العديد من البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية.
المجموعة الثانية: دراستي ريم نتيل، وموسي عمارة حول علاقة الدبلوماسية بحل النزاعات ، وإدارة الأزمات. حيث ركزت على مواضيع مثل: دور الوسائل الدبلوماسية في إدارة الأزمات وحل المنازعات، وأهمية الدبلوماسية في العلاقات الخارجية ، ودور البعثات الدبلوماسية في حل الأزمات الدولية، وأهمية الدبلوماسية في تحقيق الدعم، والمساندة الدولية في الأزمات.	لم يتم التركيز على دور المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي، وتوضيح أهم إنجازاتها، أو فشلها ،وما هي المعوقات التي واجهتها لتنفيذ المهام المطلوبة منها، ولم يتم شرح طبيعة عمل تلك المؤسسات، وكيفية اتخاذ القرارات بها.	توضح هذه الدراسة دور الرئاسة، والمجلس التشريعي، ووزارة الخارجية الفلسطينية في العمل الدبلوماسي الفلسطيني خلال الفترة التي تغطيها الدراسة مع توضيح أهم النجاحات، والإخفاقات، وأثر طبيعة قدرات العاملين في المجال الدبلوماسي على عمل تلك المؤسسات.

تستعرض هذه الدراسة أنواع الدبلوماسية التي تم تنفيذها بعد توقيع اتفاق أوسلو حتى نهاية 2014م على كافة المستويات، وتوضح مدى توافق تلك الدبلوماسية مع طبيعة المرحلة. كذلك التركيز على أثر اتفاق أوسلو على العمل الدبلوماسي الذي تم من خلال مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني.	عدم توضيح تأثير توقيع الاتفاقيات، والمؤتمرات على العمل الدبلوماسي الفلسطيني بشكل مفصل، إذ تم سرد السياق التاريخي لتوقيع الاتفاقيات، وحضور المؤتمرات، أما بخصوص اتفاق أوسلو فقد تم طرح أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية دون الإشارة إلى أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية.	المجموعة الثالثة: دراسة كل من عبد السلام درويش، وحازم زعرب، وعصام عيروط، وحنان عرفات ، بارو روبن. إن القاسم المشترك بين تلك الدراسات هو تركيزها على المؤتمرات، والاتفاقيات كأحد أنواع العمل الدبلوماسي، وأثرها على القضية الفلسطينية. وتم طرح مواضيع مثل مؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو، والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأثرها على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى التنمية السياسية، وأوجه الخلل في إدارة المفاوضات في وجود موازين قوى لصالح الإسرائيليين.
تستعرض هذه الدراسة أنواع الدبلوماسية التي قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها، مع التركيز على الدبلوماسية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، بالإضافة إلى طرح رؤية مستقبلية للعمل الدبلوماسي الفلسطيني تضع بعين الاعتبار الاستغلال الأمثل للمؤسسات الدبلوماسية، وأنواع الدبلوماسية اللازمة، والتي تتوافق مع معطيات المرحلة القادمة.	ركزت تلك المجموعة من الدراسات على أحد أنواع الدبلوماسية اللازمة للعمل الدبلوماسي الفلسطيني، ولكن لم يتم الإشارة إلى الأنواع الأخرى من الدبلوماسية التي هي أيضا ضرورية لنجاح العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وتحقيق السياسات الخارجية، والأهداف الفلسطينية، وعدم طرح رؤية مستقبلية للعمل الدبلوماسي الفلسطيني يشمل كافة أشكال العمل الدبلوماسي اللازمة لتحقيق السياسة الخارجية الفلسطينية	المجموعة الرابعة: ركزت كل من دراسة دلال باجس، وهشام الكريزي ، ووليد دياب على أنواع الدبلوماسية المتمثلة في الدبلوماسية الشعبية، أو العامة، ومدى أهمية هذه الدبلوماسية في ظل ثورة التكنولوجيا، وتعاظم دور مواقع التواصل الاجتماعي. وكانت أهم مواضيع تلك الدراسات: الدبلوماسية الإعلامية للسياسة الخارجية للدول، وتفعيل العلاقات مع المنظمات الأهلية على مستوى العالم ، وأهمية المنظمات الدولية، وتعزيز العلاقات مع الجاليات العربية، والاسلامية في الخارج.

الفصل الثاني

الدبلوماسية وأشكالها وعلاقتها بالسياسة الخارجية للدولة

المبحث الأول: التعريفات الخاصة بالدبلوماسية وأشكالها

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية

المطلب الثاني: أشكال الدبلوماسية

المبحث الثاني: العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية للدولة

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية للدولة بالدبلوماسية

الفصل الثاني

الدبلوماسية وأشكالها وعلاقتها بالسياسة الخارجية للدولة

تمهيد:

شكلت الدبلوماسية منذ نشأتها جسوراً لبناء الثقة، والتعاون بين المجتمعات، وأساساً لحل الخلافات، وإشاعة التفاهم في شتي المجالات، حيث كانت تشكل أداة الاتصال مع الدول الأخرى لتوصيل رسالتها، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة، وتيسير حل المشكلات، ثم اتسع مفهوم الدبلوماسية مع تطور مصالح الدول، والثورة الصناعية ثم الثورة التكنولوجية، مما أدى إلى ازدياد اهتمام الدول بالعمل الدبلوماسي، وتم اعتماد الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تنظم العمل الدبلوماسي بين الدول، وبالتالي فإن اعتماد تلك الاتفاقيات ساعد الدول على الحفاظ على المصالح المشتركة، بالإضافة إلى تدعيم السلم، وتجنب الحرب، وإيجاد طرق دبلوماسية متنوعة تساعد كل دولة في توطيد مركزها، وتعزيز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى، وضمان تأمين مصالحها، وتحقيق أهدافها.

المبحث الأول: التعريفات الخاصة بالدبلوماسية وأشكالها

يستعرض هذا المبحث بعض التعريفات الخاصة بالدبلوماسية، وتطورها مع تطور المجتمعات، وتعدد مصالح الدول، والعلاقات الدولية، ثم توضيح أنواع الدبلوماسية سواء تنوعها من حيث الأهداف، أو المواضيع، أو الأطراف المشاركة بها، والتي يتم تنفيذها من قبل أشخاص القانون الدولي بما فيها الدول، والمنظمات الدولية.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية

إن عملية التطور المتواصل في المجتمعات، وتشابك مصالحها منذ بداية ظهور الإنسان على وجه الأرض تطلب إيجاد علاقات بين تلك المجتمعات لتأمين مصالحها، وتحقيق السلم فيما بينها، ومع تغير العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، وبنية الأنظمة السياسية، وزيادة المصالح المشتركة بين الدول فقد أصبحت مهمة العمل الدبلوماسي تزداد حجماً، وأهميةً، وتنوعاً من حيث المواضيع، والقضايا. إن ذلك تطلب وجود أشخاص يقومون بمثل هذه المهمات الدبلوماسية بحيث تتوفر لديهم صفات محددة تساعدهم في تحقيق الرسالة، والأهداف المطلوبة لتحقيق السياسة الخارجية للدولة.

وقد أصبح لمفهوم كلمة دبلوماسية مدلولاته في الواقع الاجتماعي الذي نعيشه، إذ عند سماع هذه الكلمة، فإنه يتبادر لذهن السامع أن لها ارتباطاً مباشراً بالعلوم السياسية، وأنها ترتبط أيضاً بالعلاقات بين الدول بشكل عام. كذلك الكثير من الناس يستخدمون هذه الكلمة في حياتهم اليومية عندما يريدون أن يصفوا إنساناً قادراً على أداء مهمته بكفاءة عالية، ولباقة واضحة، فيقولوا عنه إنه إنسان "دبلوماسي" أي لديه قدرة، وفن التعامل، وهذا المعنى المتداول هو صورة مصغرة لفن الدبلوماسية، وما تؤديه من مهام متنوعة في كافة مجالات التعاون، والتواصل بين الدول، والشعوب في مختلف أنحاء العالم.

وارتبط تعريف الدبلوماسية بالتطور السائد في المجتمعات، وفي العلاقات فيما بينها، وبالتالي تنوعت تلك التعريفات، وذلك حسب رؤية كل مفكر، والأسس، والظروف التي أطلق فيها هذا التعريف، ومن هذه التعريفات:

تعريف "أرنست ستاتو" بأنها: "تطبيق الحيلة، والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات، والدول المستقلة." (شليبي، 1997: 29)، وعرفها فوديرييه: "هي فن تمثيل السلطات، ومصالح البلاد لدى الحكومة، والقوى الأجنبية، والعمل على أن تحترم، ولا تنتهك، ولا يستهان بحقوق، وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية، وتوحيد، ومتابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة." (العجومي، 201: 8)، أما "شارل كالفو" فعرفها بأنها "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي، ونصوص المعاهدات، والاتفاقيات." (فوق العادة، 1973: 2)، وعرف الدبلوماسي الإنجليزي "هارولد نيكلسون" الدبلوماسية بأنها "إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض، والأسلوب الذي تنظم، وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء، والمبعوثين، وعمل الدبلوماسي وفنه." (أبوهيف، 1975: 12)

أما تعريف "الشامي" للدبلوماسية: "هي عملية سياسية ترتبط مباشرة بإدارة، وتوجيه العلاقات الخارجية للدول، والشعوب بما يخدم مصالحها، وهي تجل للعلاقات الدولية في مستواها السياسي القائم على مجموعة القواعد، والأعراف الدولية الهادفة إلى تنظيم التعامل بين أشخاص القانون الدولي، وتبيان الحقوق، والواجبات، والالتزامات، وامتنيازات هؤلاء الأشخاص مع تبيان شروط عملهم، ووظائفهم الهادفة للتوفيق بين المصالح المتباينة سواء أكان ذلك في زمن السلم، أو في زمن الحرب." (الشامي، 2007: 36).

على ضوء التعريفات السابقة، فإننا نلاحظ أن تعريفات الدبلوماسية شملت معان عديدة مثل: هي مجموعة القواعد، والأعراف الدولية، والإجراءات، والمراسم التي تهتم بتنظيم العلاقات

بين الدول، والمنظمات الدولية، وهي فن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات، والاجتماعات الدولية، وعقد الاتفاقات، والمعاهدات. كذلك نجد بعض المفكرين اقتصروا تعريفهم للدبلوماسية على المفاوضات، وآخرين ركزوا على دورها في التمثيل الدبلوماسي للدول، وتنفيذ السياسة الخارجية، وتسهيل، وتأمين مصالح الدولة، ولكن يبقى أن ما يجمع جميع تلك التعريفات أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في تنظيم العلاقات مع الدول، وضمان التواصل بين الشعوب.

وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية أخذت اهتماماً أكثر، مع التطورات، والتغيرات الاجتماعية والسياسية الكثيرة لدى دول العالم، وخاصة بعد حركة النهضة التي شهدتها أوروبا. وفي هذا الصدد يشير سيراكوسا مع انهيار الملكية - التي كانت تزعم حقها الإلهي في الحكم - أمام الأنظمة الملكية الدستورية، والجمهورية ترسخ أكثر فأكثر إنشاء السفارات، والمفوضيات في جميع أنحاء أوروبا، ومع نهاية القرن التاسع عشر تبنى العالم بأسره الدبلوماسية على الطريقة الأوروبية. (سيراكوسا، 2015 : 14). وجاء مؤتمر "ويست فاليا" (Westphalia) عام 1648م ليرسخ مفهوم التمثيل الدائم للبعثات الدبلوماسية، ويعمل على استقرار هذا النظام، وذلك ترسيخاً للأمن، والسلم، والاستقرار في أوروبا خاصة، وفي العالم عامة. فقد عُقد مؤتمر "ويست فاليا" بحق نقطة تحول في تاريخ العلاقات السياسية الدولية، لأن هذا المؤتمر بالنسبة إلى أوروبا، والغرب عموماً يعتبر بمثابة نقطة الانطلاق في تنظيم العلاقات السياسية الدولية على أسس جديدة، واضحة المعالم. (العقابي، 2010 : 50)

ثم توالى الأحداث العالمية، والتغيرات الكثيرة الشاملة لكافة نواحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وهذا التغير، والتطور أثر بطبيعة الحال على العمل الدبلوماسي، وخصوصاً بعد أن شهد العالم قيام الحروب العالمية التي ساهمت بالتأثير على العلاقات الدولية، بالإضافة إلى ازدياد التطور، والتقدم العلمي، وظهور المزيد من الاختراعات، والاكتشافات، وتطور وسائل الاتصال، والمواصلات، وسرعة تبادل المعلومات، والمراسلات. هذا كله ساهم بالتأثير، وبشكل مباشر على الدبلوماسية مما تطلب واستدعى تطوير العمل الدبلوماسي بين الدول، واستحداث أدوات جديدة تتوافق مع متطلبات الوضع الجديد.

وفي هذا السياق، اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها عام 1945م بموضوع الدبلوماسية من أجل تطوير العمل الدبلوماسي، وبما يتلاءم مع التطور الكبير الذي أصاب العلاقات الدولية، وتغير نمط النظام الدولي، حيث ركزت الأمم المتحدة على وضع قواعد للعمل الدبلوماسي، وقد تكلفت تلك الجهود بتوقيع معاهدات، واتفاقيات دولية، والتي أصبحت فيما بعد المصدر الأساسي

للقانون الدبلوماسي لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بما اشتملت عليه من قواعد كثيرة، وشاملة تنظم وتحكم العمل الدبلوماسي والقنصلي. وفي عقد الستينات نجحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إقرار ثلاث اتفاقيات حول تقنين، وتنظيم العلاقات الدبلوماسية، والقنصلية، فكانت الأولى تتعلق بنظام التمثيل الدبلوماسي الدائم، وعرفت باتفاقية فيينا لعام 1961م، والثانية اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963م، والثالثة كانت حول نظام التمثيل الدبلوماسي المؤقت، وعرفت باتفاقية فيينا 1969م للبعثات الدبلوماسية الخاصة.(الشامي، 2007: 191)

واستمرت جهود الأمم المتحدة في العمل من أجل تطوير، وتوسيع مجالات العمل الدبلوماسي بين دول العالم، وذلك من خلال عقد اتفاقيات جديدة، حيث عقدت اتفاقيتان دبلوماسيتان تتعلق الأولى بنظام التمثيل الدبلوماسي المتعدد الأطراف، وعُرفت باسم اتفاقية فيينا للتمثيل الدولي في علاقتها مع المنظمات الدولية ذات الطابع الكوني، وذلك سنة 1975م، والثانية عُرفت باسم اتفاقية 1973 حول منع، وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية. (الشامي، 2007: 192)

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد انتهاء الحرب الباردة ازداد نفوذ قوى أخرى غير الدول على المسرح السياسي الدولي مثل: الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، والاقليمية، وتعاضم دور التكنولوجيا في التواصل بين الدول، والأفراد، وتطورت قدرة الإعلام في التأثير على الأفراد، والحكومات، وبالتالي فقد أدرك العديد من المفكرين أن ضعف قوة، وهيمنة الدولة الحاصل نتيجة تلك المتغيرات يتطلب أيضا تغيير في طبيعة الدبلوماسية المعتمدة لدى الدول، وأشخاص القانون الدولي تجاه القوى الجديدة التي ظهرت على المسرح الدولي، حيث يوجد الآن قضايا، وآليات متعددة ذات علاقة بالمتغيرات الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، وغيرها، والتي تؤثر على جوهر الدبلوماسية الحديثة. (Klavins , 2011 : 3)

وهكذا زاد اعتماد، والتزام دول العالم بالدبلوماسية، بل أصبحت ضرورة ملحة، ووسيلة هامة لتحقيق حلم الشعوب للعيش بسلام، وطمأنينة بعيداً عن الحروب، والعنف، وخاصة مع نمو روح المصالح المشتركة بين الأمم، وتداخل علاقاتهم إضافة إلى سرعة تغير العلاقات الدولية، وتشابك، وتنوع تلك العلاقات بين الدول، وأثر ذلك كله على تحقيق السياسات الخارجية حيث تعتبر الدبلوماسية الأداة الأولى لتنفيذها.

المطلب الثاني: أشكال الدبلوماسية

تعددت أشكال الدبلوماسية حسب طبيعة الهدف، أو المحتوى، أو المشاركين بها، لذلك سيتم الحديث في هذا الفصل عن أشكال الدبلوماسية لإبراز أهميتها، ولتساعدنا في تحديد أي من أنواع الدبلوماسية التي نفذتها السلطة الفلسطينية خلال الفترة التي يغطيها البحث طبقاً للشكل التالي:

1- الدبلوماسية الدائمة أو الثنائية

تُعرف الدبلوماسية الدائمة بأنها "الممارسة الدبلوماسية الثنائية الأطراف، أي ما بين الدولة الموفدة، والدولة المستقبلة، والتي تمارس مهامها عبر بعثات دبلوماسية تقليدية، أي عبر سفارات دائمة معتمدة في الخارج. وقد نُظمت مهام هذه البعثات، ورُعيت حصاناتها، وامتيازاتها بما يتماشى مع حسن تأديتها لمهامها، وعلى أفضل وجه من خلال اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م." (العجومي، 2011: 44). وتعتبر الدبلوماسية الثنائية (الدائمة) من أشكال النشاط الدبلوماسي الذي تمارسه كل الدول في هذا العصر الذي يتسم بظاهرة التعاون الدولي، ونمو روح المصالح المشتركة بين الأمم، الأمر الذي يفرض على الدول ضرورة التفاعل المشترك، وزيادة الاعتماد المتبادل. ولا تزال الدبلوماسية الثنائية تشكل ركيزة أساسية في التعامل الدولي، وخاصة أنها تحرر الدولة بدرجة كبيرة في تحديد أهدافها، ومصالحها من تلك القيود التي تفرضها الارتباطات الدولية.

2- دبلوماسية متعددة الأطراف "دبلوماسية المؤتمرات"

أصبح هذا الشكل من الدبلوماسية سائداً اليوم في ظل تشابك المصالح بين الدول، وهي تمتاز بأنها مؤقتة، ودائمة في نفس الوقت، وكذلك متعددة الأطراف لأنها تتم عبر وفود لدول، وأشخاص دولية أخرى، كما أنها تعقد في زمان، ومكان محددين لبحث قضية ما، أو مجموعة من القضايا الدولية المختلفة مثل افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ومؤتمرات القمة، ولقاءات وزراء خارجية الدول. وسواء كانت هذه المؤتمرات سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية، فإنها يمكن أن تشمل اتصالات بين أعضاء المؤتمر، وتجري الكثير من المناورات الدبلوماسية علانية لإشراك الرأي العام فيه، ويكون العمل في المؤتمرات عملاً جماعياً، ويخضع للتصويت، ونتائجه علنية. (معهد التنمية: د. ت. 44)

3- دبلوماسية القمة

لقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية، أو اتفاقيات هامة بين الدول، وهي تساعد في اتخاذ قرارات سريعة في قضايا ملحة بين دولتين أو أكثر، حيث إن لقاء زعماء

الدول بما لديهم من صلاحيات، وقدرات واسعة يساعد على توفير الوقت، والجهد لاتخاذ القرارات الهامة. كما يتم عقد لقاءات بين رؤساء الدول أنفسهم من خلال المؤتمرات التي يعقدونها، وذلك باعتبارهم أصحاب القرار السياسي، ومخططي السياسة الخارجية لدولهم، حيث يتخذون القرارات السياسية المهمة التي تلائم مصالحهم المشتركة. (السامرائي، 2011: 230) وساعد هذا النوع من الدبلوماسية في تجنب اتساع رقعة الخلافات أو نشوب الحروب في كثير من المواقف بين الدول، وتعزيز حل الخلافات بالطرق السلمية، وزيادة أشكال التعاون بين الدول وبالتالي تحقيق السلم العالمي.

4- الدبلوماسية الشعبية " الدبلوماسية غير الرسمية"

يقصد بالدبلوماسية الشعبية اتصال مواطنين مع أفراد مواطنين من دول أخرى، والقيام بجهود فردية تخدم مصالح دولتهم ، ويشمل ذلك نطاقاً واسعاً من الأنشطة التي يستطيع الأفراد القيام بها لتوثيق الروابط بين الأفراد، والمجتمعات لتحقيق أهداف الدبلوماسية غير الرسمية، وتعتمد هذه الدبلوماسية على وسائل عديدة أهمها: الإذاعة المسموعة، والمرئية، والصحافة، والمواقع الالكترونية، بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك منظمات المجتمع المدني مثل جماعات أنصار السلام، والحفاظ على البيئة، ومحاربة الفقر، واتحادات الأدباء والفنانين، والاتحادات العمالية، والطلابية، والروابط المهنية الأخرى. (صالح ، د. ت، 4) كما أن التقدم العلمي، والتكنولوجي في وسائل الاتصال المختلفة ساعد على ظهور هذه الدبلوماسية، حيث أوجدت فرصاً جديدة للاتصال الجماهيري بعيداً عن التأثير الرسمي، والقنوات الرسمية للتواصل.

5- دبلوماسية البعثات الخاصة

يقصد بالبعثات الخاصة، أو البعثات المؤقتة بأنها بعثة تمثل الدولة في دولة أخرى برضا تلك الدولة لمعالجة مسائل معينة، أو لأداء مهمة محددة، وذلك وفقاً للفقرة (1) للمادة الأولى من المشروع الأول لاتفاقية البعثات الخاصة المعقودة عام 1969م ملحق رقم (7)، حيث عرفتها المادة الأولى بأنها بعثة مؤقتة تمثل الدولة، وتوفدها دولة لدولة أخرى برضاها لمعالجة مسائل محددة، أو تؤدي لديها مهمة محددة. وقد ازدادت أهمية هذا النوع من البعثات في السنوات الأخيرة، نظراً لتزايد العلاقات الدولية، واتساع مجالاتها، وكثرة تعقيداتها، والهدف منها تنمية العلاقات الودية بين الأمم مهما اختلفت أنظمتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. (الفتلاوي، 2010: 34)

6- دبلوماسية التحالفات

أصبحت التكتلات السياسية أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية، والدول القوية في المجتمع الدولي، وبالتالي حرصت الدول على اعتماد هذا النوع من الدبلوماسية لتحقيق أهدافها، وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية، أو تكتلات عسكرية، وظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة توجه الدول نحو التحالفات، والتكتلات، ولقد فرضت الطبيعة الفوضوية، وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية بين الدول لحماية مصالحها، وضمان أمنها، وتحقيق أهدافها المشتركة مع الدول الأخرى. (أبو عبا، 2009: نت)

7- الدبلوماسية الاقتصادية

تُعد تعبئة الموارد الاقتصادية من أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية في معظم الدول النامية، فدعم الاقتصاد الوطني في هذه الدول يعتبر من أهم الأولويات في سياستها، وتحرص الدول النامية في جميع علاقاتها مع الدول الأخرى على جذب المنافع الاقتصادية، وتعظيمها بما يعزز مواردها، وإمكانياتها الاقتصادية، وقد ظهرت ما يسمى دبلوماسية المساعدات، أو دبلوماسية التنمية الاقتصادية، نتيجة لتبلور مشكلات الدول الفقيرة، ومساعدات الدول الغنية لها، وذلك عبر دعم المؤسسات المانحة الدولية لمشاريع تنموية في بلدان العالم الثالث، بالإضافة إلى القروض التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للدول النامية، لمساعدتها في حل مشاكلها الاقتصادية. (رشدان و الموسي، 2005: 216) ، فهي النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، وتحقيق أهدافها الخارجية، وذلك بعد أن تبين للدول المتقدمة مدى تأثير هذا العامل في العمل السياسي على المستوى الدولي.

8- دبلوماسية الأزمات

هي تلك الجهود الدبلوماسية التي تقوم فيها القوى الكبرى في إدارتها للأزمات الدولية، بحيث تتشكل هذه الجهود عبر مجموعة المهام الدبلوماسية التي توجه لحل أزمة دولية طارئة، ويتسم هذا العمل الدبلوماسي الذي تقوم به الدول الكبرى بالسرعة، والجماعية من حيث الإدارة، والمعالجة للأزمة، ويتحدد هذا الجهد الدبلوماسي حسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف المشتركة، أو من حيث سمات، وطبيعة هذه الأزمة التي تواجهها. (أبو عبا، 2009: نت)

9- الدبلوماسية الثقافية

تهدف هذه الدبلوماسية إلى إيجاد حوار حقيقي، وفعال بين مختلف الشرائع، وتوظيف الأرضية المشتركة لترسيخ السلام العادل، والابتعاد عن كل أشكال التطرف، والعنف بين الدول. فهي جهود دبلوماسية تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في تصورات الدول عن غيرها، وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى، وتعزيز قبول الشعب لثقافة الدولة الأخرى، مما يساعد على خلق حالة ايجابية لسياسة الدولة خارج حدودها، وتوفير المناخ الملائم لإقامة علاقات مستقرة، وروابط ودية مع الشعوب، والنظم السياسية الأخرى لتحقيق الأهداف المشتركة. (رشدان والموسي، 2005 : 224)

10- دبلوماسية المنظمات الدولية

هي نشاطات دبلوماسية تتم في أروقة المنظمات الدولية، وقد اهتمت الأمم المتحدة بإرساء التقارب، والتضامن بين الشعوب، والأمم من خلال تنسيق مختلف أشكال التعاون بين تلك الدول في كافة المجالات، وهي تنسم بالعلنية في طرح القضايا الدولية، حيث تستطيع كل دولة التعبير عن رأيها حول أية قضية تطرح في هذه المنظمات الدولية بحرية كاملة، كذلك تقوم الدولة بإيفاد بعثة لدى المنظمة الدولية في حال أصبحت هذه الدولة أحد أطرافها، كما لا يسمح للدولة المقر أي الدولة التي تتواجد المنظمة على أرضها، معارضة وجود هذه البعثة لدى المنظمة الدولية في حال عدم اعتراف الدولة الموفدة بشرط إبلاغ دولة المقر بالبعثة، وأعضائها. (فوق العادة، 1973: 44)

ويعتقد الباحث أن تنوع أشكال الدبلوماسية المعتمدة بين الدول عزز من قدرة العمل الدبلوماسي على التأثير في السياسية الخارجية الدولية، وتقريب الأفكار بين مختلف وحدات النظام الدولي، وإيجاد أرضية مشتركة في الكثير من القضايا العالمية التي ساهمت في تعزيز السلام العالمي، وتجنب الحروب الدامية. مع الإشارة إلى أن مختلف أشكال الدبلوماسية المقدمة أعلاه لا تعتبر هي الأشكال الوحيدة للدبلوماسية، إذ أن مثل هذه الأشكال من العمل الدبلوماسي قد ظهرت في سياق التطور التاريخي للمجتمع والدولة، والعلاقات بين دول العالم، وكيفية تنظيم تلك العلاقات بما يخدم مصالح الدول، وأيضاً ظهرت العديد من أشكال الدبلوماسية نتيجة لتبلور عوامل متنوعة سواء اقتصادية، أو ثقافية، أو سياسية، أو أمنية، أو غيرها، وهكذا تشكلت حاجة الدول لاعتماد هذه الأنواع من الدبلوماسية لضمان تحقيق أهدافها على مستوى السياسة الخارجية، وبالتالي يمكن أن تظهر عوامل أخرى في المستقبل تتطلب استخدام الدول أشكالاً جديدة للدبلوماسية لتحقيق المصالح المشتركة بين دول العالم.

المبحث الثاني: العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية للدولة

يقدم هذا المبحث مجموعة تعريفات للسياسة الخارجية للدولة، ويوضح علاقة السياسة الخارجية بنشأة الدولة، وتطورها، ودورها الرئيس في تنظيم العلاقات، وتحقيق الأمن، والاستقرار والتعاون بين الدول، ثم تحديد الجهات المسؤولة عن صياغة السياسة الخارجية، وأهمية العمل الدبلوماسي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة الخارجية

حرصت الدول منذ بدايات التاريخ على اعتماد سياسات خارجية تؤمن بها سيادتها الكاملة على أرضها، وتضمن لها تحقيق أهدافها السياسية، وذلك بغرض حماية مصالحها الوطنية، وأمنها الداخلي، وأهدافها الفكرية، والأيدولوجية، وازدهارها الاقتصادي، وتحقيق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى، أو عبر الحرب، والعدوان، والاستغلال لشعوب العالم الأخرى. وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية، وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل، والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة علاقات مشتركة فيما بينهما.

وارتبط مفهوم السياسة الخارجية بنشأة الدولة، وتطورها ككيان مستقل، ونظام حكم خاص بها، كما شهد العالم مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي تزايداً كبيراً لفاعلين جدد في النظام الدولي، والتي تمثلت في شركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، لتشكل فيما بينها بنية النظام الدولي، حيث أصبح ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول، بل أن الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية، والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وما تملكه من شخصية اعتبارية جعل لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق، أو تختلف مع الدول التابعة لها. (عباس، 2015: نت)

كما أن الدولة ذات السيادة الكاملة يكون لها مطلق الحرية في وضع دستورها، وتعديله، وفي اختيار نظام الحكم الذي تريده، وكذلك وضع سياستها الخارجية بما يتوافق مع طبيعة احتياجاتها، وما دامت مثل هذه الدولة تحترم تعهداتها الدولية فإن اختصاصها الدستوري يكون كاملاً، ولا سلطان لدولة أخرى عليها، بل أن تدخل الدول في شؤون الدولة المستقلة مهما كان نظام الحكم فيها، وأياً كانت سياستها، يعتبر عملاً عدوانياً من جانب هذه الدول، وهذا هو ما تقتضي به قواعد القانون الدولي. (ليلة، 1969: 172)

وبالتالي هناك علاقة بين السياسة الخارجية، والسيادة، والدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية محبذة، ومعينة، وعملياً كلما زادت التبعية يقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة، كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها. (العطري، 2008 : 11). وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية للدولة تأتي ضمن سياسات دول العالم الأخرى، والتي تشكل النظام العالمي. ويُعرف النظام العالمي (International or Global System) بأنه نمط منتظم من أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتب على نوعية علاقاتها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم كله، وبالتالي تتشكل نماذج مثل:

نظام توازن القوى (Balance of Power)، والثنائية القطبية (Bi-Polarity) التي تأخذ شكل الثنائية المحكمة (Tight)، أو غير المحكمة (Loose)، والنظام متعدد الأقطاب أو المراكز (Poly-(Centrism)، أو أحادي القطبية (The Unipolar). (مطر، وهلال. 1983: 18)

وقد تأثرت السياسة الخارجية بالتطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية، والتطور العلمي الذي عرفته الدول، كذلك زيادة الاهتمام الشعبي، والرأي العام بقضايا العلاقات الدولية ذات الاهتمام المشترك مثل الحفاظ على البيئة، والسلام الدولي، والمشاكل الاقتصادية، حيث أصبحت تلك القضايا من الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية للدول. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن صياغة أهداف السياسة الخارجية تختلف بحسب قيمة، وأهمية كل هدف للدولة، فحماية الأمن القومي للدولة بمفهومه الواسع يعتبر أولوية كبرى تسخر لها الدولة كافة القدرات، بينما تتدرج الأهداف الأخرى من حيث الأولوية وفق رؤية كل دولة، وأوضاعها كزيادة الثراء الاقتصادي، والعمل على نشر ثقافة، وتراث الدولة في الخارج.. الخ. (العطري، 2008: 11)

أما عن تعريف السياسة الخارجية، فقد تعددت تلك التعريفات نظراً لتعدد المكونات، والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف، والوسائل، والتوجهات، والمحددات، والأدوار، من جهة، وإلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة، والعلاقات الدولية، والدبلوماسية، والاستراتيجية، وحاول الكثير من المختصين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية، فالدكتور "بلانودا ولتون" عرفها بأنها "منهج تخطيط للعمل يطره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول، أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهدافاً محددة في إطار المصلحة الوطنية." (عباس، 2005: نت).

بينما يرى "جيمس روزنو" (James Rosenau) السياسة الخارجية بأنها "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها، أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب

المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة." (سليم، 2001: 11) ، وتعرفها الموسوعة البريطانية "هي العلاقات بين حكومات دول مستقلة ويستعمل كمرادف لمعنى السياسية الدولية." (طشطوش، 2010: 12)، ويعرفها "جان رولينك" (Jan Rolenc) " إن السياسة الخارجية للدولة تنتمي إلى مجال العلاقات الدولية، فضلاً عن التاريخ، والعلوم السياسية، والدراسات الإقليمية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وكانت بداية ظهور هذا المفهوم في أوائل القرن السابع عشر بغرض تنظيم العلاقات بين الدول." (Rolenc.2013:5)، أما "محمد طه بدوي" فيعرف السياسة الخارجية للدولة بقوله: "العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية، واستقرائها بالملاحظة، والتجريب، أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع." (طشطوش، 2010: 12)،

وعلى ضوء التعريفات المقدمة أعلاه يمكن القول أن هذه التعريفات شملت عناصر عدة مثل: الأهداف، والأدوات اللازمة، والالتزامات الدولية، والقدرات اللازمة، والحوافز المطلوبة، وكذلك العوامل التي تحدد السياسة الخارجية سواء العوامل الدائمة مثل الموقع الجغرافي للدولة، والموارد الطبيعية من نفط، وأراضٍ زراعية، بالإضافة إلى العوامل شبه الدائمة (المادية) مثل القدرات الصناعية، والتكنولوجية، والمنشآت العسكرية، وعدد السكان، والقيادة، والإعلام، وبالتالي فإن إجمالي هذه العناصر، ومدى توافرها، وألوياتها لكل لدولة هي التي تحدد، وتشكل طبيعة السياسة الخارجية للدول عامةً.

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية للدولة بالدبلوماسية

تقوم الدبلوماسية بدور هام في نطاق العلاقات الدولية، وتقام بواسطتها العلاقات السياسية، والدولية، وتدعيمها، وعن طريق الدبلوماسية يمكن انشاء علاقات دولية لحل المشكلات، وتسوية الخلافات السياسية، وإشاعة الود، وحسن التفاهم بين الدول. كذلك تستطيع كل دولة أن توطد مركزها، وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى. بالتالي فهي بمثابة القوة المحركة للحياة الدولية، ومبعث نشاطها، بحيث إذا أحسنت الدولة استخدامها فإنها تحصل على كل المزايا التي تسعى إليها، وأن تنتبأ المركز اللائق في المجتمع الدولي.

إن هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول، وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال المعرفة التامة بالعلاقات السياسية الدولية القائمة بين مختلف الدول، ومعرفة الإطار القانوني، والسياسي لهذه العلاقات، وبتقاليد الدول، وخصائصها المجتمعية، وطبيعة السياسة الخارجية للدولة. (مهنا، 2000: 226)، وبالتالي فإن

الدول تعتمد على العمل الدبلوماسي في تحقيق السياسة الخارجية من خلال شبكة علاقاتها الدولية المتنوعة، لتساعد في تحقيق أهدافها الخارجية من خلال استخدام مختلف أشكال الدبلوماسية.

كما أن وجود الدولة يفرض تفاعلها مع غيرها، ولهذا التفاعل نتائج تؤثر بصيغة أو بأخرى على مصالح الدولة، وبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة لتنفيذ للسياسة الخارجية بقدر ما تعتبر أداة تحضير، وإعداد لها في نفس الوقت، وذلك من خلال عدة وسائل لتنفيذها منها السلمية، ومنها العنيفة. كما أن السياسة الخارجية، والدبلوماسية ليستا مترادفتين، فالسياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، وهي من اختصاص أعلى سلطات الدولة مسؤولية بما فيها السلطة التشريعية، بينما الدبلوماسية هي وجهها التنفيذي والتي تتطلب طواقم دبلوماسية قادرة على تنفيذ السياسة الخارجية. (منيرة ، 2009 : 22)

ولا شك أن تنفيذ السياسة الخارجية، وإنشاء العلاقات بين الدول تحتاج لكوادر سياسية، ودبلوماسية، وإلى طرق، ووسائل تدار بها، وقد كانت أبرز هذه الوسائل هي عملية التفاوض، والتمثيل، والاتصال بين الدول والحكومات، والتي عرفت باسم " الدبلوماسية"، مع التأكيد على أهمية حماية، ومساندة العمل الدبلوماسي بأشكال متعددة، ومؤثرة، وذلك لكي تضمن تحقيق أهداف السياسة الخارجية. إذ أن إدارة السياسة الخارجية لا تعتمد على الدبلوماسيين وحدهم، بل تعتمد اعتماداً كبيراً على القوات العسكرية، وعلى العلماء الذين يزودونها بأحدث الأسلحة، وعلى الاقتصاديين، وكذلك - وخاصة في هذه الأيام - على أجهزة الاستخبارات، والدعاية. (فرانكل، 1984: 48)

وهكذا نجد أن الدبلوماسية، والسياسة الخارجية هما متغيران يكمل بعضهما البعض، فالدبلوماسية تعمل على تكييف مختلف الوسائل الرسمية، وغير الرسمية لصالح السياسات الخارجية للدولة، كما أن تأثير كل من الدبلوماسية، والسياسة الخارجية في العلاقات الدولية يتوقف على عدة عوامل أبرزها درجة قوة الدولة، وطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث إن هذه العوامل تحدد اتجاهات الدولة، وطبيعة حركتها، وذلك وفقاً للمتغيرات الدولية. ويرى المفكر "ريمون ارون" (Raymond Aron) أن وظيفة الدبلوماسية لم تعد عملية مظهرية، وإنما أصبحت عملية أساسها الكفاءة، والاقتدار، وهدفها الأول تمثيل الدولة، وحماية مصالحها على أفضل الوجوه الممكنة، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول على أعلى المستويات. (النبراوي و مهنا، 1985: 53)

أما عن كيفية اعتماد الدبلوماسية كأحد أدوات تحقيق السياسة الخارجية للدولة، فإنه يتم صنع السياسة الخارجية، والذي يكون عادةً عمل الحكومة، والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، والذين يشرفون على عملية صياغة القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية، ويتم مناقشتها من قبل البرلمان لإقرارها، وبعد ذلك تأتي مرحلة تسليم تلك القرارات إلى الجهات المختصة "خاصة وزارة الخارجية" لتنفيذها، وفي هذه الحالة تكون الدبلوماسية واحدة من الأدوات التي تتحقق عبرها أهداف، وأولويات السياسة الخارجية للدولة. وهكذا فإن السياسة الخارجية تصاغ من خلال جهد جماعي مشترك بما يلبي الاحتياجات الأساسية للدولة، كما أن الدبلوماسي بدوره يساهم في صياغة السياسة الخارجية من خلال تقديم المعلومات اللازمة لصانع القرار حول الدولة المقيم فيها لوضع سياسة مناسبة للتعامل معها. (Goldstein, 1996: 137)

ومن الأهمية أن تشمل عملية صناعة السياسة الخارجية على مشاركة الأجهزة الحكومية، والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة، وكذلك يكون هناك تأثير لمؤسسات غير حكومية في صياغة السياسة الخارجية للدولة، حيث أن المؤسسات الحكومية، والتي يأتي على رأسها رئيس الحكومة ومن ثم وزرائه، وخاصة وزير الخارجية يكون لهم دور بارز في تحديد ملامح السياسة الخارجية للدولة، أما دور رئيس الدولة فيظهر جلياً وواضحاً في الدول التي تأخذ بالنظام الرئاسي، ومن ثم يأتي وزير الخارجية بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية للمساهمة في صنع السياسة الخارجية، ومن المؤسسات الحكومية الأخرى التي تسهم في صنع السياسة الخارجية هي: الاستخبارات، ووزارة الإعلام، والاقتصاد، والمالية، والهيئات العسكرية، والأمنية المختلفة. بينما نجد المؤسسات غير الحكومية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية مثل: جماعات الضغط، ووسائل الإعلام، والرأي العام، والاتحادات النقابية، ثم يتم تنفيذ تلك السياسات الخارجية عن طريق الوسائل الدبلوماسية، والإعلام بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية، والعسكرية بأشكالها المختلفة. (سليم، 1998: 455)

تعقيب:

إن تطور العمل الدبلوماسي ارتبط بنشأة الدولة، وتطور مصالحها، وعلاقاتها مع الدول الأخرى، ومع زيادة العلاقات بين الدول، وحرصها على ضرورة وجود أي من أشكال الاتصال بينهم لضمان تواصل التعاون، وتقادي أي خلافات ممكن أن تؤدي إلى حروب مسلحة، فقد سعت تلك الدول إلى تنظيم تلك العلاقات في إطار اتفاقيات متعددة، والتي أصبحت المرجعية الرئيسية للعمل الدبلوماسي بين الدول في مختلف أنحاء العالم.

وتشكل الدبلوماسية الأداة الرئيسة الأولى لتنفيذ السياسات الخارجية للدولة، وبالتالي فإن الدبلوماسية، والسياسة الخارجية تكمل بعضهما البعض، كما أن تنفيذ الدبلوماسية يتطلب الإمكانيات، والكوادر المؤهلة القادرة على تنفيذ مختلف أشكال الدبلوماسية لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية للدولة.

كذلك، نجد أن طبيعة السياسة الخارجية تؤثر بها عدة عوامل مثل الموقع الجغرافي للدولة، وعدد سكانها، ومواردها، وقوتها الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، ويتم تحديد السياسة الخارجية من قبل المؤسسات الحكومية، وبمشاركة قوى أخرى غير حكومية، ويحق للبرلمان مناقشتها لتعديلها، أو اقرارها، ولكن تكون وزارة الخارجية هي الجهة الرئيسة المسؤولة عن العمل الدبلوماسي اللازم لتنفيذ تلك السياسات الخارجية من خلال الجهاز الدبلوماسي التابع لها، وباستخدام الأدوات، والوسائل، والأشكال الدبلوماسية المتنوعة.

الفصل الثالث

نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية

المبحث الأول: مفهوم دبلوماسية حركات التحرر والعمل الدبلوماسي

الفلسطيني قبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية

المطلب الأول: مفهوم وخصائص دبلوماسية حركات التحرر الوطني

المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية قبل نشوء منظمة التحرير

الفلسطينية

المبحث الثاني: العمل الدبلوماسي في ظل منظمة التحرير الفلسطينية من

1968 م حتى 1992م

المطلب الأول: الدبلوماسية الفلسطينية بعد نشأة منظمة التحرير

الفلسطينية

المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية ومؤتمر مدريد 1991م

الفصل الثالث

نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية

تمهيد:

كانت بدايات العمل الدبلوماسي الفلسطيني تركز على دبلوماسية المؤتمرات، وقد اقترنت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 مع ظروف دولية ساهمت في دعم، وتعزيز عملها على الساحة العربية، والدولية، حيث كانت تلك الفترة تموج بحركات التحرر العالمية ضد الاستعمار بكافة أشكاله، وكانت منظمة التحرير من رواد حركات التحرر العالمية، والتي استطاعت أن تكسب مساندة العديد من دول العالم، وأن تصبح الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني باعتراف الدول العربية عام 1974م.

وأدركت القيادة الفلسطينية مبكراً أهمية العمل الدبلوماسي لفتح آفاق للعمل السياسي الفلسطيني، وكسب مناصرين، وحلفاء للفلسطينيين في معركتهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد كان يتم إدارة العمل الدبلوماسي الفلسطيني من خارج الأراضي الفلسطينية نظراً لافتقار منظمة التحرير لأرض تمتلك السيادة عليها، وذلك بسبب خضوع كامل التراب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي انتقل مقر قيادتها لإدارة العمل السياسي، والدبلوماسي بين ثلاث عواصم عربية هي (عمان، بيروت، تونس)، واستمر ذلك حتى إنشاء السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو.

المبحث الأول: مفهوم دبلوماسية حركات التحرر والعمل الدبلوماسي الفلسطيني قبل نشوء

منظمة التحرير

يوضح هذا المبحث حركات التحرر، وطبيعة عملها الدبلوماسي، وكيف استطاعت أن تحقق انتصارات دبلوماسية من خلال اعتراف الأمم المتحدة بها كأحد أشخاص القانون الدولي، وحققها في مقاومة المحتل بكافة الأشكال المشروعة دولياً، ثم التعرف على بدايات النشاط الدبلوماسي الفلسطيني حتى نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص دبلوماسية حركات التحرر الوطني

إن مرحلة التحرر الوطني هي مرحلة النضال الذي يحتاج إلى قوى الأمة بأسرها، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الوطنية العليا المتمثلة في دحر الاحتلال، وتحقيق الاستقلال، وتوظيف

لمصلحته كافة الاعتبارات، والعوامل المادية، والفكرية، والمعنوية، والسياسية، وتحتاج أي حركة تحرر إلى برنامج سياسي، والذي يوضع وفق اعتبارات وطنية، وتاريخية، وهو البرنامج الذي يتطلب وجود إجماع كل الفرقاء الممثلين لحركة التحرر لأي بلد، حيث يساعد في التوافق على روح نصوص العمل السياسي المشترك، وتحديد الآليات، وتنفيذ المهام التي تضمن تحقيق أهداف حركة التحرر المنشودة.

لقد انتشرت حركات التحرر العالمية بعد الحرب العالمية الأولى كرد على احتلال العديد من دول القارات الأفريقية، والآسيوية، وأمريكا اللاتينية من قبل الدول الغربية، وسعت حركات التحرر الوطني إلى إزالة التسلط الأجنبي بكل أشكاله، عن الوطن أو أي جزء منه وقع عليه تسلط خارجي، أو عن ثرواته، وإقامة السيادة الوطنية المستقلة على كامل تراب الوطن، وكامل ثرواته، واستطاعت تلك الحركات أن تحقق نجاحات متعددة سواء عسكرية، أو سياسية، أو قانونية.

إن مضمون عمل حركات التحرر خلال مرحلة التحرر الوطني يعتمد على وحدة القوى الوطنية في النضال ضد العدو الخارجي من أجل استقلال، وحرية الوطن، أو أجزائه المعتدى عليها، أو من أجل استرداد السيطرة الوطنية على ثرواته، والعمل وفق برنامج وطني، والذي يشكل اجماعاً لكافة القوى المشاركة في تحقيق مهام التحرر الوطني. وعلى ضوء ما سبق نجد أن "الآن تورين" يُعرف الحركات الوطنية في الدول غير المستقلة بأنها "تلك الحركات الاجتماعية التي تكون قادرة على تبوء مكانها التاريخي، وذلك عندما تتعايش، وتتكامل مع بعضها البعض مبادئ الهوية." (مغرتين، 2006: 27)

ويمكن القول هنا أن خبرات حركات التحرر على مستوى العالم أثبتت قدرتها في ابتكار، واعتماد مختلف أشكال المقاومة، وذلك بما يتوافق مع طبيعة هذه الحركة، والعدو حيث استطاعت تلك الحركات أن تعتمد أشكالاً متعددة من المقاومة، والتي تتراوح ما بين العمل العسكري، والسياسي، والدبلوماسي، والإعلامي، والاقتصادي، وذلك حسب طبيعة الصراع الخاص بكل حركة تحرر، مع التأكيد على أهمية اختيار شكل المقاومة الذي يتناسب مع تشريعات القانون الدولي، ومع معطيات كل مرحلة، سواء على مستوى البيئة الداخلية، أو الخارجية ذات العلاقة بالمقاومة، وأشكالها.

وجاءت جملة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرت شرعية النضال، والكفاح ضد السيطرة الاستعمارية، والأجنبية مؤكدة على إدراجها ضمن النزاعات الدولية بالمعنى الوارد في اتفاقيات جنيف، كذلك حرصت على التفريق بين الإرهاب، والنضال من أجل تقرير

المصير. (توام ، 2011: 9)، وعلى مستوى الوضع القانوني الدولي لحركات التحرر، فقد تزايد الاعتراف من قبل المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة بشرعية كفاح حركات التحرر من أجل تحرير بلادها، واستقلالها وممارسة حقها في تقرير المصير بعيداً عن أي تدخل أجنبي، وتمثل ذلك في حركات تحرر متعددة على مستوى العالم مثل حركة التحرر الفيتنامية، والجزائرية والفلسطينية، وقد ساعد ظهور قطبان يهيمنان على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية "الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي" إلى توفير ظروف تساعد تلك الحركات من خلال دعم الاتحاد السوفيتي لها، لإضعاف نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ضمن سياسة الحرب الباردة بينهما. كما أن انتشار حركات حقوق الإنسان، والبيئة والسلام في دول العالم الغربي ساعد في دعم حركات التحرر على مستوى حقوقها في المنظمات الدولية لتحقيق استقلالها.

إن ذلك أوجد ظروفاً دولية ناضجة لدعم حركات التحرر دولياً، ومع انعقاد المؤتمر الدبلوماسي في جنيف 1974 م - 1977 م ، والذي دعت إليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للنظر في تعديل، وتنقيح اتفاقية جنيف لعام 1949م ظهر من خلال المناقشات الأغلبية المؤيدة لاعتبار حروب المقاومة حروباً ذات طبيعة دولية، والأقلية الراضية لهذا الرأي، وتمثلها الدول الغربية، وتم اعتبار حكومة المنفى، أو حركة المقاومة والتحرير الوطني الممثلة لشعبها شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام حتى لو لم تكن تسيطر فعلياً على الإقليم، لأنه في حالة الاحتلال الحربي، أو الاستعمار الأجنبي، لا مجال للقول بتطبيق النظرية التقليدية في الاعتراف، والتي تشترط السيطرة الفعلية، والفعالة على الإقليم، أو جزء منه حتى يتم الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية. (حسن، 2010: 11-13). وبعد احتلال ألمانيا لعدة دول أوروبية خلال الحرب العالمية الثانية، تم إسباغ بعض سمات الشخصية القانونية الدولية على كيانات أطلق عليها "حكومات منفى"، ومنها "تجربة الفرنسيين الأحرار"، "حكومات المنفى البولندية والتشيكوسلافية"، فسُجلت أول حالة اعتراف من نوعها لكيانات من غير الدول، والمنظمات الدولية. (توام، 2013: 56)

إن كل هذه التراكمات أدت إلى تغيير النظرة إلى حركات المقاومة والتحرير الوطني، والتوصيف القانوني لدورها الذي تخوضه ضد السلطات الاستعمارية، أو قوات الاحتلال الأجنبية، وقد تجلّى ذلك في سلسلة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤكد على حق الشعوب المستعمرة في النضال، والكفاح المسلح من أجل نيل الحرية والاستقلال، وتقرير المصير، وبالتالي فقد ازداد الحضور، والاعتراف الدولي بحركات التحرر،

بل ووجد دعماً، ومناصرةً من قبل المنظمات الدولية، وتم الاعتراف بها كأحد أشخاص القانون الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تنوع طبيعة القضايا التي تواجه حركات التحرر الوطني، سواء طبيعة المحتل، وأهدافه، وأدواته، وطبيعة حركة التحرر، وإمكاناتها، والدعم، والمساندة الدولية لها، إلا أنه توجد مجموعة من الخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر لدى حركات التحرر الوطني وهي:

- 1- الوعي القومي، والوطني، والسياسي، والديني.
 - 2- اعتمادها على الجماهير (الحاضنة الشعبية).
 - 3- هدفها التحرر والاستقلال.
 - 4- حركات ذات هوية وطنية، وقومية.
 - 5- اعتمادها الكفاح المسلح، أو السياسي، أو كليهما.
 - 6- عدالة القضية التي تناضل من أجلها.
 - 7- العزم والإصرار على مواصلة الكفاح.
 - 8- التضامن، والتقارب بين الشعوب المستعمرة، مثل التضامن الأفرو-آسيوي في مؤتمر (باندونغ) وتأسيس حركة عدم الانحياز.
 - 9- العداء المشترك للاحتلال، وسياسته التي تبني على الظلم وانتهاك حقوق الإنسان.
- (العجيلي، 2010: 124)

وهكذا نجد أن حركات التحرر تأخذ شرعيتها من قبل شعوبها، حيث تجد لها المناصرين، والمؤيدين، وكافة أنواع الدعم، والمساندة على كافة المستويات من قبل شعبها، بل هي تتشكل، وتنمو من خلال عمقها الشعبي، مما يفرض على دول العالم، والمنظمات الدولية أن تتعامل مع تلك الحركات بشكل رسمي على أنها الممثل لشعبها بغض النظر عن مكان وجودها، أو سيطرتها على بلادها، كما أن حركات التحرر الوطني، وكافة أشكال المقاومة التي تستخدمها تأتي كرد على الفكر العدواني، والاستعماري، والاستيطاني كما هي الحالة في إقامة دولة "إسرائيل" على التراب الفلسطيني، بل أن جزءاً هاماً من التراث الفكري الوطني، والتاريخي يتشكل في سياق أشكال المقاومة المتعددة التي تخوضها الدول، وحركات التحرر، فالحرية هي الأصل، والاستعباد هو الطارئ، ولا بد من زواله يوماً ما، ومقولة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مازالت ماثلة في أذهاننا " متي استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً."

المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية قبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية

على أثر احتلال بريطانيا لفلسطين، وزيادة الهجرات اليهودية إليها بدعم، ومساندة من بريطانيا، فقد أوج ذلك الشعور القومي للفلسطينيين، ودفعهم إلى المواجهة مع بريطانيا عبر المظاهرات، والاحتجاجات، والإضرابات ضد جنود الاحتلال البريطاني، واليهود المستوطنين، وعزز من ظهور زعامات فلسطينية تأخذ على عاتقها قيادة العمل السياسي الفلسطيني، مما أسهم في ظهور بدايات العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث اعتمدت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الفترة على دبلوماسية المؤتمرات، وقد تجلّى ذلك في الأعمال التالية:

- مؤتمر القدس المنعقد عام 1921م، وتشكيل وفد للسفر إلى لندن لعرض المطالب الفلسطينية على الحكومة البريطانية.
- إرسال ثلاثة وفود أخرى إلى لندن في الفترة 1922م - 1930م لشرح الأخطار التي تشكلها الصهيونية على فلسطين.
- المؤتمر الإسلامي في القدس عام 1929م بعد ثورة البراق.
- المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في القدس في آذار/ مارس 1930م قبل سفر الوفد الفلسطيني الرابع إلى لندن.
- المؤتمر الإسلامي في القدس عام 1931م.
- مؤتمر بلودان 1937م والذي تم على ضوء الثورة العربية الكبرى، والإضراب الشهير 1936م.
- مؤتمر لندن المنعقد حول فلسطين، وبحضور وفود فلسطينية، وعربية، وبريطانية في عام 1939م. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نت)
- وقد كانت البدايات الأولى لتعامل الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية دبلوماسياً عندما قررت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين عام 1947م، حيث تقدمت بريطانيا بطلب إلى الأمم المتحدة لمناقشة الموضوع، وأصدرت القرار رقم 181، والذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية، ودولة عربية، وقبلت الحركة الصهيونية قرار التقسيم فيما رفضه العرب، والفلسطينيون، وقرر العرب إسقاط قرار التقسيم بالقوة المسلحة، وكانت نتيجة حرب مايو 1948م هزيمة هذه الجيوش، وإعلان قيام دولة "إسرائيل" على 78 % من مساحة فلسطين، وهو أكثر مما خصص لهم بقرار التقسيم. (الموسوعة الفلسطينية، نت)
- واستهلت الدبلوماسية الفلسطينية عملها بعد حرب 1948 بعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في قطاع غزة بتاريخ 1948/9/30م برئاسة الحاج "أمين الحسيني" رئيس الهيئة العربية العليا،

واعتبر المجلس أن الإدارة المدنية المؤقتة هي حكومة لعموم فلسطين، والتي رأسها "أحمد حلمي عبد الباقي"، ورفض المجلس قرار تقسيم فلسطين رقم 181 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29م. (خرطيبيل، د. ت. 7)، وأيضاً مارس الفلسطينيون العمل الدبلوماسي من خلال عضوية فلسطين في جامعة الدول العربية، حيث كانت فلسطين ممثلة لدى جامعة الدول العربية منذ إنشائها سنة 1945م، وقد مثّلها في البداية "موسى العلمي"، ثم تبعه "أحمد حلمي عبد الباقي"، واستمر في ذلك المنصب حتى وفاته سنة 1963م. (صالح، 2002 : 213).

وبعد حرب 1948م ظهرت معالم سياسية، واجتماعية، واقتصادية، جديدة في المجتمع الفلسطيني، مما أدى إلى غياب النخب السياسية التقليدية التي كانت تسيطر على المشهد السياسي، وبدأت في الظهور نخب سياسية جديدة لقيادة العمل السياسي الفلسطيني في المرحلة المقبلة، وقد تجلّى ذلك في نهاية الخمسينات، وبداية الستينات من القرن الماضي، حيث شهدت التجمعات الفلسطينية المختلفة بروز طروحات جديدة، تتحدث عن أهمية خلق التنظيم الفلسطيني، وبعث الكيان الوطني الفلسطيني الثوري، وإعادة الروح للشخصية الوطنية الفلسطينية، فوجدت صدى لها في مختلف الأوساط، والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية ودعمًا ومساندةً لها على مستوى الساحة العربية. (أبو نحل، أبو سعدة، 2009: 11)

وكان نجاح الثورة الجزائرية عام 1962م عاملاً محفزاً للفلسطينيين، مما دفع الكثير منهم للاعتقاد أنه بإمكانهم أن يقوموا بعملية المقاومة، والتحرير في الوقت الذي يتلقون الدعم، والإسناد من "أشقائهم العرب"، فقد كان شعار القومية العربية الذي رفعه عبد الناصر بمثابة عامل أساسي في تحفيز الشباب نحو العمل الثوري من أجل استرداد فلسطين، وطرحت حكومته على مجلس جامعة الدول العربية، المنعقد في القاهرة في آذار/مارس 1959م، اقتراحاً يدعو إلى العمل على إبراز الكيان الفلسطيني، ووافق المجلس على إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه شعباً موحداً يسمع صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي، وبواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني. (الشريف، د. ت. 4)، غير أن قرار إنشاء الكيان الفلسطيني بقي قيد التسويق والتأجيل إلى أن تم بحثه في اجتماع مجلس الجامعة العربية في سبتمبر 1963، بعد وفاة ممثل فلسطين في الجامعة العربية أحمد حلمي عبد الباقي، وبروز مسألة تعيين خلف له، وقد تم اختيار أحمد الشقيري لهذا المنصب. (أبو نحل، أبو سعدة، 2009: 21)

قام "أحمد الشقيري" بعمل ثلاثين جولة في مناطق التجمعات الفلسطينية، وعلى أثر تلك الجولات تم وضع الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية،

واعداد الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر فلسطيني عام في القدس ما بين 28 مايو - 2 يونيو 1964م (صالح ، 2002: 213). ويقول الشقيري في هذا السياق " لقد عازمت أن أضع الحكومات العربية، والشعب الفلسطيني أمام الأمر الواقع، فأدعو إلى مجلس وطني لينظر في الميثاق والنظام الاساسي، ويُعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتشارك بعد ذلك في مؤتمر الملوك، والرؤساء باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لا تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية." (الشقيري، 2000: 81) وهكذا أعلن مؤتمر القدس قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وأقر الميثاق القومي، والنظام الأساسي للمنظمة، وأنتخب "أحمد الشقيري" رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكُلف باختيار أعضاء لجنّتها التنفيذية وعددهم 12 عضواً. (الشريف، د. ت. 5) وبالتالي، فقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية واقعاً فعلياً يمثل الشعب الفلسطيني بدعم، ومساندة عربية، حيث بدأت عملها الدبلوماسي من خلال عضويتها في جامعة الدول العربية، ثم سعت إلى الانضمام لمنظمات دولية أخرى مثل دول عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الاسلامي، والأمم المتحدة لتعزيز وجودها دولياً، وكسب مساندة دول العالم للقضية الفلسطينية. وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهت إنشاء منظمة التحرير إلا أنها نجحت في فرض نفسها كمؤسسة منظمة تمتلك قوة، وشعبية على الأرض من خلال تأييد قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني لها، وتلقي الدعم المالي من الدول العربية، مما ساعدها في تثبيت مؤسساتها، وأصبحت الجهة الأوسع تمثيلاً للشعب الفلسطيني لتؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني : العمل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من 1968م حتى 1992م
يناقش هذا المبحث بدايات العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد عام 1968، وكيف استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية أن تحقق نجاحات دبلوماسية متنوعة، ومقاومة المحاولات العربية، والدولية لإنهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية السياسي، وبالتالي تثبيت نفسها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والقيام بأنشطة دبلوماسية متنوعة على المستوى العربي، والإسلامي، والدولي لتحقيق قيام الدولة الفلسطينية حتى توج ذلك في مشاركة الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م.

المطلب الأول: الدبلوماسية الفلسطينية بعد نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

في أعقاب انعقاد المجلس الوطني في دورته الرابعة في القاهرة عام 1968م، وانتخاب "ياسر عرفات" رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية بدأت منظمة التحرير عملاً دبلوماسياً واسعاً، ومتعددًا لتُعرف نفسها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال أنشطة متنوعة تمثلت في عقد لقاءات، وعمل زيارات، وحضور مؤتمرات على المستوى العربي والدولي، وتم إنشاء الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية كمسئولة عن العلاقات الخارجية مع دول العالم برئاسة فاروق القدومي لتقوم بإدارة النشاطات السياسية للمنظمة مع الدول، والأحزاب، والمنظمات العربية، والأجنبية، بما فيها الأمم المتحدة، وتمثلت مهامها بما يلي:

- 1- الإشراف على مكاتب المنظمة في البلدان العربية، والأجنبية، وتعيين مديريها، وموظفيها.
- 2- عقد الاتفاقيات التي تنظم علاقات المنظمة بمختلف دول العالم.
- 3- رعاية مصالح الشعب الفلسطيني في شتى دول العالم.
- 4- الإشراف على علاقة المنظمة بجامعة الدول العربية.
- 5- تنظيم العلاقات بمنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز.
- 6- تطبيق البرنامج السياسي من خلال علاقات المنظمة بدول العالم وفق التوجهات التي تضعها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. (دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية، نت)

وفي تلك المرحلة، حرصت الدبلوماسية الفلسطينية على تعزيز العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد السوفييتي، والصين، والهند، وباكستان، واندونيسيا، ودول أفريقيا، وأميركا اللاتينية، وبناء تحالفات مع كثير منها، وبفضل التعاطف الواسع الذي اكتسبته القضية الفلسطينية على المستوى العربي، والإسلامي، والدولي، فقد تكاثرت الجهود الدبلوماسية بتحقيق نجاحات عديدة.

شارك "ياسر عرفات" في مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز، والذي عقد في الخامس من سبتمبر 1973م في الجزائر، واعترف المؤتمر بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وفي فبراير 1974م شارك وفد منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة الإسلامي، والذي أعلن أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي نفس السنة عُقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء، وقدم خلاله "الملك حسين" عرضاً لحصيلة مفاوضاته مع الطرف الإسرائيلي، وأوضح إنه لا يستطيع قبول المشروع الإسرائيلي للتسوية مما فتح المجال لتسلم منظمة التحرير كافة ميكانزمات القرار السياسي الفلسطيني، والاعتراف بها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. (الحسن ، د. ت. 3)

وفي مسعى من قيادة المنظمة للدخول في المشاريع السلمية لحل القضية الفلسطينية، فقد حرصت على توفير أرضية سياسية تساعد في ذلك، إذ بادرت حركة فتح، ومعها الجبهة الديمقراطية إلى طرح برنامج النقاط العشر على المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر الذي عقد في القاهرة بتاريخ 1974/6/9م، ويدعو هذا البرنامج المرحلي إلى إقامة سلطة مستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وفتح المجال للقيادة الفلسطينية بإجراء الاتصالات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. (الحسن ، د. ت. 2)

وتوجت النجاحات الدبلوماسية الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة حين ألقى "ياسر عرفات" خطاباً تاريخياً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقال عبارته الشهيرة في ختام الخطاب: "جئت حاملاً غصن الزيتون في يد، وفي اليد الأخرى بندقية الثائر، فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي"، وفي الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 1974م، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين، الأول حمل الرقم 3236، ودعا إلى ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة في فلسطين، بما فيها حقه في تقرير المصير، وحقه في الاستقلال، والسيادة الوطنيين، بينما حمل القرار الثاني الرقم 3237، ونص على منح منظمة التحرير صفة المراقب في هيئة الأمم المتحدة. (الشريف ، د. ت. 8)

وفي ظل زيادة، وتنوع العلاقات الدبلوماسية للمنظمة على مستوى العالم، وبعد أن أدركت قيادة منظمة التحرير أهمية فتح علاقات غير رسمية مع قوى دولية متنوعة فقد تم تأسيس دائرة العلاقات القومية، والدولية كواحدة من الدوائر المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الثالثة عشرة، والمنعقدة في القاهرة في شهر (مارس) من العام 1977م، وتمثلت مهامها بما يلي:

1- تنظيم العلاقات بالمنظمات، والأحزاب العربية القومية، والمنظمات العالمية غير الرسمية.

2- تنظيم العلاقات مع جمعيات الصداقة، ومنظمات السلام، والتضامن العالمية.

3- التنسيق، والتشاور مع الدائرة السياسية للمنظمة.

وجاء قرار تأسيس دائرة العلاقات الدولية بهدف تقسيم العمل بينها، وبين الدائرة السياسية بحيث ينتج عنه أكبر قدر من التكامل، وبذلك اختصت الدائرة السياسية بالتمثيل الرسمي، والدبلوماسي لمنظمة التحرير، بينما تولت الدائرة الجديدة مهام العمل مع منظمات حقوق الإنسان، والهيئات المدافعة عن الديمقراطية، والحريات العامة، والأوساط النقابية، والإعلامية، ومراكز الإعلام، والدراسات، وكذلك الأحزاب، والقوى السياسية غير الحاكمة، وجميع المؤسسات الأهلية العاملة من أجل السلام. (دائرة العلاقات الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نت)

وفي سياق تطور الأحداث على الساحة العربية، والحلول السياسية فقد جاء قرار الرئيس المصري الراحل "أنور السادات" بزيارة "إسرائيل" عام 1977م بمثابة ضربة قاسمة للقوى العربية المناهضة للحلول السلمية، حيث قام "أنور السادات" بإجراء المفاوضات معها وعقد معاهدة السلام "كامب ديفيد" عام 1978م، وتلتها توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979. وبذلك تم اعتراف مصر "بإسرائيل"، وتبادل السفراء، وانتهى دور مصر القيادي في مواجهة "إسرائيل". إن ذلك الحدث كان له أثره في تراجع القضية الفلسطينية، والعمل السياسي، والدبلوماسي الفلسطيني، حيث أدى ذلك إلى حدوث انقسام في الصف العربي، وخروج مصر كقوة أساسية من الصراع العربي الإسرائيلي، وخسارة القضية الفلسطينية حليفاً استراتيجياً، والذي شكل قوة، ودعماً للحقوق الوطنية الفلسطينية مما ساعد "إسرائيل" في الاستمرار في سياستها المتجاهلة لحقوق الشعب الفلسطيني، وقرارات الشرعية الدولية، والمضي قدماً في مشاريع الاستيطان.

وفي أعقاب ذلك، بذلت المنظمة مساعي حثيثة من أجل استرداد الزخم الدبلوماسي الفلسطيني على مستوى العالم، وخاصة فتح قنوات اتصال متنوعة مع مختلف دول العالم، والسعي لإنشاء علاقات دبلوماسية مع الدول الأوروبية لحشد الرأي العام لدعم، ومساندة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وقد نتج عنه بيان البندقية عام 1980م، والذي أقر لأول مرة أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين بل هي مشكلة شعب يجب الاعتراف بحقوقه المشروعة، وضرورة اشتراك منظمة التحرير في التسوية لتحقيق السلام. (خرطيل، د. ت. 34)

وبعد حرب لبنان، وخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت إلى تونس، فقد ابتعدت قوات المنظمة عن أي حدود مشتركة مع "إسرائيل"، إن ذلك ساهم في إضعافها، وفقدانها لخيار المقاومة المسلحة كأحد خيارات الضغط على "إسرائيل" وكذلك تراجع الدعم العربي لها والذي بدا

جلياً في اجتماع القمة العربية في عمان عام 1985، مما دفع المنظمة لقبول حلول سياسية مثل اتفاق عمان عام 1985.

ومع ظهور الانتفاضة الأولى عام 1987م وتسارع أحداثها، وتفاعلاتها، فقد كانت مثل طوق النجاة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ساهمت في إرجاع الدبلوماسية الفلسطينية لمكانتها على المستوى الدولي، وذلك من خلال التضامن العالمي الواسع الذي اكتسبته الانتفاضة الفلسطينية. كما كرّست هذه الانتفاضة انتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني نهائياً من الخارج إلى الداخل، وأحييت الدور السياسي لمنظمة التحرير، وأعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية أولويتها على سلم الاهتمامات العربية.

لقد حرّكت الانتفاضة بطابعها الشعبي، والسلمي، موجة واسعة من التعاطف مع الشعب الفلسطيني، وعزّزت مواقع قوى السلام داخل "إسرائيل"، كما نشّطت المساعي الدولية لإيجاد تسوية سياسية للصراع، وحاولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن تستغل تلك المستجدات عبر طرح مبادرة سياسية سلمية لتشكل دعماً، ومساندةً لجماهير الانتفاضة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ولهذا الغرض انعقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1988م، وأصدرت في ختام أعمالها إعلان الاستقلال، والذي أعلن قيام دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف لتكون دولة للفلسطينيين. (الشريف، د. ت. 10)

ويعتقد الباحث أن إعلان استقلال فلسطين من قبل منظمة التحرير الفلسطينية جاء لدعم وتثبيت الانتفاضة الفلسطينية، وإظهار ثمار للتضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني، وأيضاً لتشكل ضغوط دبلوماسية على الكيان الإسرائيلي، بالإضافة إلى محاولة كسب التأييد، والمساندة للانتفاضة على المستوى الدولي. وقد ساعد هذا الإعلان في زيادة الاعتراف بفلسطين، وإنشاء ممثلات دبلوماسية فلسطينية في دول أخرى في العالم. ولكن لا بد من الإشارة أن كل أشكال العمل الدبلوماسي الذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية للعالم من أجل استثمار الكفاح الوطني الفلسطيني، والانتفاضة لتحقيق نتائج سياسية محددة لم يجد له آذاناً صاغية من قبل المجتمع الدولي، ولم يساعد منظمة التحرير في كسر الحصار الإسرائيلي، أو الأمريكي في الاعتراف بها، أو تحويل إعلان الدولة الفلسطينية إلى واقع فعلي.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية ومؤتمر مدريد 1991م

بعد انتهاء حرب الخليج الأولى في عام 1991م، وانتهاء "احتلال العراق للكويت" فقد بدأت أنظار العالم تتجه نحو منطقة الشرق الأوسط، والصراع العربي الإسرائيلي بانتظار تحرك دولي لحل القضية الفلسطينية من خلال بدء عملية سلام في الشرق الأوسط لتحقيق الاستقرار، والسلام استناداً، لقراري مجلس الأمن 242 و 338، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وجاء أول تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في أواخر عام 1990م عندما تحدث الرئيس "جورج بوش" الأب عن وجوب إقامة الدولة الفلسطينية، وأنه من الضروري وجود مستوى معين من التعاون، والسلام لتحقيق الدولة المنشودة. (8 , Rada)

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت "إسحاق شامير" معارضاً لأي عملية سلام تتم استناداً للقرار 242، والذي ينص على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية، التي احتلتها عام 1967م، لذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى طمأنة الحكومة الإسرائيلية على حرصها الثابت، والمتواصل في ضمان وجودها، واستمرار تفوقها على جيرانها، ودعمها لها على كافة الأصعدة. وجاء في رسالة التطمينات الأمريكية إلى حكومة "إسرائيل" بتاريخ 1991/10/18م إن التزاماتنا بأمن "إسرائيل" باقية على ما هي عليه، وكل من يحاول أن يدس بيننا ساعياً للمس بهذه الالتزامات لن ينجح في فهم الروابط العميقة بين دولتنا، وطبيعة التزاماتنا بأمن "إسرائيل" بما في ذلك الالتزام بتفوقها النوعي. (حسين ، 2003 : 68)

ثم زاد "شامير" في تعقيد المباحثات التمهيدية للمؤتمر باشتراطه بأن يكون أسماء من يشارك في المؤتمر من فلسطيني الداخل، ووافقت منظمة التحرير ولأول مرة على تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك، وبأعضاء فلسطينيين ليسوا من منظمة التحرير الفلسطينية، وتم التوافق على أسماء أعضاء الوفد المشارك في المؤتمر، حيث تشكل الوفد من شخصيات وطنية من الأرض المحتلة ليشترك ضمن الوفد الأردني الفلسطيني، وبالتالي حُرمت منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في المؤتمر، وتمثيل الفلسطينيين، وقامت المفاوضات على مسارين، الأول متعدد يهدف في الأساس إلى تطبيع العلاقات العربية مع "إسرائيل"، والمسار الآخر ثنائي جمع بين "إسرائيل" من جهة مع كل من لبنان، وسورية، والأردن، وضم الوفد الأردني وفداً فلسطينياً في إطاره. (الحسيني ، د. ت. 4)

وجاءت موافقة منظمة التحرير على الشروط الإسرائيلية في مؤتمر مدريد حول الوفد الفلسطيني الأردني المشترك نتيجة لمتغيرات اقليمية عديدة، والتي دفعت المنظمة للدخول في عملية التسوية، ورغم أن المنظمة بقرارها هذا أفقدها أحد مبادئها الرئيسية الذي طالما حرصت

عليه، وهو وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، والذي يعتبر تنازلات مجانية إلا أنه في المقابل أصرت "إسرائيل" على الاستمرار في مواقفها الراضية للانسحاب إلى حدود 1967م، وقيام الدولة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ويلعل "محمود عباس" أسباب التنازلات التي قدمتها المنظمة لقبول مؤتمر مدريد بقوله " لقد قبلنا المشاركة في مؤتمر السلام، وقد تولد انطباع بأن الشروط مجحفة، وبأن المواصفات أقل كثيراً من الحد الأدنى المطلوب، وبمعنى آخر فقد طلب منا استبعاد وجود رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما قبلنا تأجيل حضور ممثلي القدس إلى المؤتمر، بالإضافة إلى ممثلي الشتات، وبالإضافة إلى هذا وذاك، فقد قبلنا أن يذهب الفلسطينيون في إطار وفد مشترك فلسطيني- أردني، وإن دل هذا الطلب على شيء، فإنه يدل على أن الوقت لم يحن لقبول الوجود الفلسطيني المستقل." (عباس، 1991: 6)

وكانت القضية الفلسطينية تعيش ظروفاً سياسية سيئة، والتي تمثلت في إبعاد منظمة التحرير عن أي خط تماس مع "إسرائيل" بعد خروجها من بيروت إلى تونس، وكذلك الأزمة السياسية والمالية الحادة التي كانت تعيشها المنظمة بسبب موقفها الداعم لاحتلال العراق للكويت، ومحاولات دول عربية، وغيرها إيجاد بديل عن المنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وغياب الحليف الرئيسي على المستوى الدولي للمنظمة وهو الاتحاد السوفيتي، وهيمنة القطب الواحد على العالم ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية الداعم، والحليف الأول "لإسرائيل"، وبالتالي فإن ذلك ساعد "إسرائيل" على أن تملّي شروطها ليس فقط على تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمر، ولكنها أيضاً اشترطت عدم وجود أي دور للأمم المتحدة، أو أي إشراف من جانبها.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم المطالبات العديدة بعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية فإنه من الواضح أن مؤتمر مدريد يعتبر أول لقاء دولي للتوصل إلى التسوية السلمية- وجوهرها حل القضية الفلسطينية - يعقد بمشاركة فلسطينية ، إذ أن فكرة المؤتمر الدولي لحل الصراع العربي الإسرائيلي بدأت عام 1967م بصدر قرار مجلس الأمن رقم 242، ثم تكرر طرح الفكرة على أثر صدور قرار 338 بعد حرب أكتوبر 1973م، وقد انعقد المؤتمر الدولي فقط في جلسة افتتاحية أولى في جنيف عام 1974م، ولم يستمر بعدها. (نافع، 1993 : 110). وكانت نتيجة مؤتمر مدريد عقد عشر جولات تفاوضية بين الوفد الفلسطيني، والوفد الإسرائيلي، خمس جولات في ظل حكومة حزب الليكود، وخمس جولات مع حكومة حزب العمل، ولكن دون أي تقدم يذكر في المفاوضات، وعدم جدية الطرف الإسرائيلي في طرح حلول جادة للقضية

الفلسطينية، مما يؤكد أن كلا الحزبين هما وجهان لعملة واحدة، والبرنامج السياسي لكل منهما بشأن القضية الفلسطينية لا يختلفان.

فقد عُقدت الجولة السادسة للمفاوضات بوفد إسرائيلي يحمل رؤية حكومة حزب العمل برئاسة "اسحاق رابين"، وشهدت هذه الجولة تغييراً في الطاقم التفاوضي الإسرائيلي، دون أن يطرأ أي تغير يذكر على جوهر الرؤية، والموقف الإسرائيلي، واستغل الوفد الإسرائيلي تحولات الحكم في "إسرائيل" كذريعة لاستمرار المناورة، وإضاعة الوقت، ولم يمض وقت طويل حتى تبين للوفد الفلسطيني أن الموقف الإسرائيلي في جولة المفاوضات السادسة مع حكومة حزب العمل برئاسة "رابين" لا يختلف عن الموقف السابق من المفاوضات في ظل حكومة "شامير" اليمينية. (زعر، 2011: 93-94)

وهكذا استطاعت "إسرائيل" أن تحقق مكاسب عديدة من خلال قبولها المشاركة في مؤتمر مدريد، حيث أتاح لها إمكانية عقد اتفاقية السلام مع الأردن، وأدى إلى ازدهار اقتصادي غير مسبوق في "إسرائيل"، واستقبال أعداد ضخمة من المهاجرين الروس، وتحسين صورتها في المجتمع الدولي مما فتح أمامها مجالاً كبيراً لإقامة علاقات دبلوماسية مع دول كثيرة بما فيها دول عربية. وأيضاً لا بد من الإشارة، إلى أن "إسرائيل" ظهرت على حقيقتها في المراوغة، وعدم جديتها في تحقيق السلام، أو الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالصراع العربي الفلسطيني، بل زادت من وتيرة الاستيطان في الضفة العربية، وبالتالي فقد أظهرت نتائج مؤتمر مدريد بوضوح أن المشكلة الحقيقية في الشرق الأوسط هي السلوك الإسرائيلي، وأن التقدم نحو السلام يجب أن يبدأ بوقف المستوطنات، والانسحاب من الأرض. (نافع، 1993: 116)

تعقيب:

لقد نشأت الدبلوماسية الفلسطينية في ظروف مختلفة عن نظيراتها في الدول الأخرى في ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذو سيادة، وبالتالي لم تعمل الدبلوماسية الفلسطينية من خلال أراض فلسطينية تمتلك السيادة عليها، ولكنها عملت من داخل أراضٍ الغير، كما أن الدبلوماسية الفلسطينية تُعتبر عملاً دبلوماسياً لحركة تحرر وطني، وقد ساند القانون الدولي النشاطات الدبلوماسية لحركات التحرر، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، واستطاعت الدبلوماسية الفلسطينية رغم الظروف الصعبة، والمراحل المعقدة التي واجهتها أن تحقق نجاحات دبلوماسية عديدة، وأن تصل إلى أغلب دول العالم، وتوضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وعدالة القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته.

ومن خلال متابعة الانجازات الدبلوماسية الفلسطينية منذ نشأة منظمة التحرير حتى مؤتمر مدريد، فإننا نجد أن الدبلوماسية الفلسطينية نجحت في إقامة علاقات متميزة، وداعمة للقضية الفلسطينية مع أغلب دول العالم، وتمكنت من الحصول على اعتراف العالم بحقوقها الشرعي في تمثيل الشعب الفلسطيني، وإقامة سفارات، وممثلات دبلوماسية لدى العديد من دول العالم ، واستطاعت أيضا تحقيق مكاسب دبلوماسية مع منظمات دولية عديدة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق اختراقاً مع الطرف الإسرائيلي، أو الأمريكي، والزامه بالاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، أو الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي، ووحيد للشعب الفلسطيني.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة على العمل الدبلوماسي بعد اتفاق أوسلو 1993

المبحث الأول: اتفاق أوسلو والواقع الدبلوماسي الذي نشأ بعده

المطلب الأول: اتفاق أوسلو والتوجهات السياسية للقيادة الفلسطينية

المطلب الثاني: قراءة في نصوص اتفاق أوسلو ذات العلاقة بالعمل

الدبلوماسي

المبحث الثاني: أثر إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على الدبلوماسية

الفلسطينية

المطلب الأول: الدبلوماسية الفلسطينية بين صلاحيات الدائرة السياسية

لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية

المطلب الثاني: ركائز العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد إنشاء السلطة

الفلسطينية

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة على العمل الدبلوماسي بعد اتفاق أوسلو 1993

تمهيد

نشأت السلطة الفلسطينية على أثر توقيع اتفاق أوسلو، والذي أعطاه صلاحيات لإدارة الشئون الذاتية لسكان قطاع غزة، والضفة الغربية مع استمرار المفاوضات لإنهاء قضايا النزاع الاستراتيجية المتمثلة في القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، وبالتالي فقد أوجد اتفاق أوسلو سلطة فلسطينية لديها شرعية دولية، ويتم دعمها في مهامها، والتزاماتها في إطار اتفاق أوسلو. ومع بداية عمل السلطة الفلسطينية ظهر الخلاف مع الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الجهة المسؤولة عن العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وانتهى الخلاف باعتماد مرجعية العمل الدبلوماسي الفلسطيني لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية.

المبحث الأول: اتفاق أوسلو والواقع الدبلوماسي الذي نشأ بعده

يتطرق هذا المبحث إلى لمحة موجزة عن اتفاق أوسلو، والخلفية السياسية التي دفعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى توقيع ذلك الاتفاق مع الطرف الإسرائيلي، كذلك يستعرض هذا المبحث أهم بنود اتفاق أوسلو والاتفاقيات الأخرى التي تبعتها ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني، وأثرها على العمل الدبلوماسي الذي تشكل بعد ذلك.

المطلب الأول: اتفاق أوسلو والتوجهات السياسية للقيادة الفلسطينية

ساهم اتفاق أوسلو في توفير الغطاء الشرعي لنشأة السلطة الفلسطينية، وادارتها بصلاحيات محدودة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وقد كانت هناك عوامل عديدة دفعت القيادة الفلسطينية بقبول هذا الاتفاق الذي لا يلي الحد الأدنى من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والذي كبل السلطة الفلسطينية سياسياً، ودبلوماسياً حيث كانت سياسة السلطة الفلسطينية تركز على اتفاق أوسلو، وتسعى إلى حل القضية الفلسطينية من خلال المفاوضات المباشرة مع "إسرائيل"، وضمن الرعاية الأمريكية.

1- لمحة موجزة عن اتفاق أوسلو

شكل اتفاق أوسلو "والمعروف رسمياً اعلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية" والذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية "واسرائيل" في واشنطن بتاريخ 13

سبتمبر 1993م، منعطفاً مهماً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، وكانت الاتصالات السرية التي قامت بها قيادة المنظمة في تونس، والحكومة الإسرائيلية في النرويج، قد مهدت الطريق لبدء مفاوضات أوسلو، والتي انتهت بإعلان اتفاق المبادئ في 20 أغسطس 1993م، ثم تلى هذا الاتفاق اتفاقيات أخرى مكملته لتنفيذ اتفاق أوسلو. (الموسوعة الفلسطينية، نت)

وقد نص اعلان المبادئ على إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، ويتم خلالها وقبل العام الثالث البدء بمفاوضات فلسطينية - إسرائيلية على قضايا الوضع النهائي، وتنص المادة الأولى منه، والخاصة ببند المفاوضات "إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (المجلس المنتخب) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338." (اعلان المبادئ، 1993: المادة الأولى)

وعن طبيعة ولاية السلطة الفلسطينية، فإن المادة الرابعة أوضحت ما يلي:

"تغطي ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية، وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، ويعتبر الطرفان الضفة الغربية، وقطاع غزة وحدة منطقية واحدة يجب المحافظة على وحدتها، وسلامتها خلال الفترة الانتقالية." (اعلان المبادئ، 1993: المادة الرابعة)

وبخصوص المرحلة الانتقالية، والتي مدتها خمسة أعوام، فإن المادة الخامسة من اعلان المبادئ تنص على: "تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة، ومنطقة أريحا، وسوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة "إسرائيل"، وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية، ومن المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيه القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة." (اعلان المبادئ، 1993: المادة الخامسة)

كما أوضح الاعلان أن "إسرائيل" سوف تقوم بإعادة الانتشار "وليس انسحاباً" لقواتها في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة مع وجود قوات إسرائيلية لحماية الإسرائيليين حيث نص على ما يلي: "من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد

المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام." (اعلان المبادئ، 1993: المادة الثامنة)

وهكذا نجد أن الاتفاق كانت نصوصه عامة، وكل بند بحاجة إلى تفسير، وتوضيح، وهذا ساعد الطرف الإسرائيلي "وهو الطرف الأقوى" أن يملئ رؤيته، وتفسيره لتلك النصوص العامة، وجعل تنفيذ الاتفاق مرتبطاً بمبدأ المراحل، بحيث بعد التأكد من تنفيذ المرحلة الأولى يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل مرحلة كان يتم تجزئتها إلى مراحل، وتفاصيل تجعل من الصعب الانتقال إلى المرحلة التالية، وربما كان الأجدد تنفيذ الاتفاق رزمة واحدة لضمان مصداقية، وحسن النوايا من الطرف الإسرائيلي، وخاصة أن الاتفاق ترك القضايا الاستراتيجية "المستوطنات، واللاجئين، والقدس، والحدود" إلى مفاوضات المرحلة النهائية، والتي في حالة عدم تحقيقها سوف تدمر كل ما تم تنفيذه في المراحل السابقة.

وبالتالي فإن اتفاق أوسلو منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في بعض الأراضي المحتلة عام 1967م، دون أن يكون لهم أي سيادة حيث يكون للفلسطينيين الحق في إدارة شؤونهم اليومية مثل التعليم، والصحة، والمواصلات، والشؤون الاجتماعية.. الخ، بينما يضع الاتفاق خطوطاً عريضة لأسس التعامل بين سلطة الحكم الذاتي، والاحتلال الإسرائيلي، ويؤجل البت في القضايا الحاسمة في الصراع مثل اللاجئين، والقدس، والمستوطنات. (قاسم ، 1998: 77)

ولاشك أن قيام سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية يخلق لأول مرة في التاريخ وجوداً قومياً للشعب الفلسطيني فوق أرض وطنه، وهذا ما اعتبرته قيادة منظمة التحرير إنجازاً كبيراً. ولكن في المقابل لم يحدد إعلان المبادئ شكل التسوية الدائمة، وتُركت للمفاوضات بين الطرفين خلال المرحلة الثانية، فقد كان إعلان المبادئ صامتاً تماماً على القضايا الحيوية مثل حق العودة للاجئين عام 1948م، وحدود الكيان الفلسطيني، ومستقبل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ووضع القدس، وليس من الصعب تفهم هذا الصمت، إذ أن الجانبين يدركان مخاطر مناقشة هذه القضايا، ولن يكون هناك أي اتفاق عليها، وبالتالي فقد تم تأجيل ذلك إلى ما بعد التجربة العملية للحكم الذاتي الفلسطيني. (Shlaim, 5)

وعلى الرغم من أن اتفاق أوسلو لم يؤد إلى حل القضية الفلسطينية، بل وضع آلية عن طريق المفاوضات لحلها، إلا أن "إسرائيل" مارست المماثلة في تنفيذ ما كان يتفق عليه مع الجانب الفلسطيني حسب المواعيد المحددة في الاتفاقيات، وكان "اسحاق رابين" رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق يكرر القول بأنها ليست مواعيد مقدسة، وهكذا استمرت "اسرائيل" في

مفاوضاتها مع السلطة الفلسطينية، وبشكل مواز مع استمرار سياسة القمع، والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى تواصل الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية.

ويرى الباحث أن اتفاق أوسلو قدم مزايا عديدة "لإسرائيل"، فقد وفر لها الاتفاق فرصة سانحة لأول مرة في تاريخ الصراع لتخرج من صورة القوة المحتلة، حيث تحول الجيش الإسرائيلي إلى قوة تعمل بالتوافق مع الفلسطينيين، وكذلك استفادت "إسرائيل" من استراتيجية المراحل التي تتبعها في الحل السياسي للقضية من أجل بقاء الاحتلال، والاستمرار في بناء المستوطنات التي تمثل العمود الفقري للاحتلال، وللمشروع الصهيوني عامة.

وهكذا نجد أن اتفاق أوسلو لم يحقق التسوية السلمية المنشودة فحسب بل أدى إلى زيادة حدة الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وإلى تدهور أوضاع الفلسطينيين المعيشية في الضفة الغربية، وقطاع غزة اجتماعياً واقتصادياً، ووفر لسلطات الاحتلال فرصة فرض حقائق جديدة على الأرض جعلت هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بتواصل جغرافي، وقابلة للحياة أبعد منالاً مما كان. (الشريف، 2007: 16)، كذلك كانت هناك رؤية إسرائيلية تعتقد أن عملية أوسلو لم تنجح في منع استمرار الوضع الراهن المتمثل في السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، واستمرار توسيع المشروع الاستيطاني، وهذا يعني انزلاق "إسرائيل" إلى واقع دولة ثنائية القومية غير ديمقراطية فعلياً، نظراً لوجود جمهور فلسطيني كبير لا يتمتع بحقوق المواطنة الأساسية. (بروم ، 2013: 2)

وفي المحصلة، وبعد ظهور السلطة الفلسطينية وفق أسس، ومرجعيات اتفاق أوسلو، وبعد أن أصبحت هي العنوان لكل القضايا الفلسطينية، فإن ذلك كان على حساب الدور التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي تسبب في إضعاف دور هذه الأخيرة بوصفها المظلة السياسية الجامعة للفلسطينيين في كافة مواقع تواجدهم، حيث تم تهميش دور المنظمة ومؤسساتها، وأصبحت السلطة الفلسطينية هي المقرر الفعلي للسياسات الفلسطينية، ويتم التعامل معها دولياً وفق الشرعية التي اكتسبتها من اتفاق أوسلو.

2- الدوافع السياسية لتوقيع اتفاق أوسلو

كانت إسرائيل تواجه انتفاضة 1987م في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والتي حاولت بكل السبل قمعها، ولكن تأكدت من عجزها في فرض سيطرتها عليها مما جعل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أمراً وارداً، وخاصة أن مفاوضات مدريد وصلت إلى طريق مسدود، ويؤكد طاقم المفاوضين، ومن خلال رئيسه "حيدر عبد الشافي" أن مرجعيتهم هي منظمة التحرير

الفلسطينية، وقد رسخت هذه الانتفاضة قناعة لدى "إسرائيل" بضرورة التخلص من عبء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وخصوصاً بعد تصاعد حدة الانتقادات ضد ممارساتها الاحتلالية، وبالتالي جاءت مشاركة الوفد الاسرائيلي في مفاوضات مدريد لجر الفلسطينيين في محادثات طويلة، والاستمرار في مفاوضات حكم ذاتي. (الحسيني، د. ت. 124)

أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانت تعاني من أزمة حقيقية على أثر حرب الخليج الأولى، والتي أورثت وضعاً عربياً بائساً ممزقاً، ونضبت المساعدات المالية من البلاد الخليجية ل. م. ت. ف، بسبب استنزاف مواردها المالية في الحرب، وبسبب موقف م. ت. ف من احتلال العراق للكويت عام 1990، والذي اعتبرته دول الخليج مسانداً للعراق، وفي الوقت نفسه إنهار الاتحاد السوفيتي، وإنهار معه النظام العالمي ثنائي القطبية الذي سيطر على السياسة الدولية طوال الفترة 1945م-1990م، وضعفت بالتالي قدرة دول العالم الثالث وضمناها البلاد العربية، والإسلامية على الاستفادة من لعبة موازين القوى الدولية لخدمة مصالحها. (صالح، 2002: 272)

- وهكذا يمكن حصر العوامل التي دفعت منظمة التحرير إلى القبول بشروط أوسلو بما يلي:
- موقفها من الحرب الكويتية العراقية الذي سبب سخط، وغضب العديد من الدول العربية، وخاصة دول الخليج.
 - ضعف تأثير المنظمة على "إسرائيل" بعد خروج قوات م. ت. ف. من لبنان إلى تونس.
 - تراجع الدعم، والمساندة العربية لها مما أوجد شعوراً لدى قيادة المنظمة بأن دورها التاريخي في قيادة، وتمثيل الشعب الفلسطيني أصبح مستهدفاً، حيث اتضح ذلك في اجتماع القمة العربية عام 1987 في الأردن.
 - ظهور الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد بكفاءة عالية استحق عليها الإشادة والتقدير على تمسكه بالثوابت الفلسطينية.
 - تصاعد شعبية حركة المقاومة الإسلامية "حماس" خلال الانتفاضة الأولى 1987م وتشكيلها منافساً حقيقياً لحركة فتح.
- وقد اعتبرت قيادة المنظمة أن توقيعها لاتفاق أوسلو يُعد اعترافاً، وتأكيداً لشرعية منظمة التحرير، ودورها في قيادة الشعب الفلسطيني، والاستمرار في الحل السياسي الذي بدأ في مؤتمر مدريد برعاية أمريكية، وبالتالي فهي راхنت على استمرار دور الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصبحت القوة العظمى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لرعاية المفاوضات مع الطرف الاسرائيلي.

ولكن المراقبة الدقيقة لمسار التسوية منذ اتفاق أوسلو تكشف تغيراً ملموساً في الدور الأمريكي الذي لم يعد مشرفاً على المفاوضات بالنسبة إلى ما يجري على الساحة الفلسطينية ، فقد تركز منذ اتفاق أوسلو استبعاد دوره المشرف، واستبداله بالتفاوض المباشر مع الكيان الإسرائيلي، وإذا كان له أن يتدخل فعليه أن يفعل ذلك بناء على طلب إسرائيلي لا ليتدخل في المفاوضات وإنما للضغط على الطرف الفلسطيني والعربي وهكذا سلمت أمريكا راضية أم كارهة أو طائعة أوراقها للكيان الإسرائيلي فيما يتعلق بمسار التسوية ومصيرها.(شفيق، د. ت. 22) والملاحظ في الأمر أن الحكومة الإسرائيلية قامت بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني وفقاً للرسائل المتبادلة بين "ياسر عرفات" رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس الوزراء الإسرائيلي "اسحاق رابين"، وتوقيعها على اتفاقية أوسلو، وذلك لضمان أن تكون التنازلات المقدمة هي من قبل منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للفلسطينيين داخل، وخارج الأراضي المحتلة، وليس من أي جهة أخرى، وبذلك تضمن عدم وجود ذريعة للمنظمة في المستقبل للتراجع عن تلك التنازلات.

وكان "ياسر عرفات" يعتقد أنه يستطيع أن ينفذ باتفاق أوسلو، فالعالم العربي منقسم، والناس في الضفة الغربية، وقطاع غزة مازالوا يعانون بعد سنوات ممتدة من المقاومة، والانتفاضة، وحملات قمع إسرائيلي عنيفة في الداخل بالإضافة إلى عدم التكافؤ القوة بين الجانبين مما أعطى احساساً بالرغبة في الخلاص. (هيكل ، 2001: 299) ، ولكن توقيع اتفاق أوسلو كانت له تبعات سلبية على مستوى الوحدة الوطنية الفلسطينية، إذ أوجد شرخاً بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضاً للعديد من المثقفين الفلسطينيين مثل إدوارد سعيد ، ومحمود درويش وغيرهم. لقد أنهى اتفاق أوسلو مرحلة بكاملها من النضال الفلسطيني، وأدخل الحركة الوطنية الفلسطينية في منعطف حاد، ومرحلة صعبة جديدة من دون أن يحقق البرنامج الذي شكل أحد أبرز محاور الحقل السياسي الوطني الذي رسمت تخومه م.ت. ف خلال ربع قرن على وجودها ككيان وطني، وهو برنامج متمحور وما زال، حول إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وحول ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، والعودة.(هلال، 1998: 71) وهكذا مع تقدم الأيام من خريف 1995م، بدأ الاتفاق الذي جرى توقيعه، والاتفاقيات الأخرى المكملة له تجد صعوبة في كسب التأييد لها، فهناك تيار عريض من الرأي العام العربي يرى أن الاتفاق - وقد بان من تفاصيله ما بان- هو في أحسن الأحوال إدخال القضية الفلسطينية إلى المجهول، ودفع إليه الشعور بالإحباط واليأس ، بينما يرى تيار عريض من الرأي العام الإسرائيلي أن الاتفاق - رغم حدوده المحصورة - قد يُبقي على تمدد حركة الاستيطان في

الضفة الغربية، والجولان، ولا يمس الفكرة الصهيونية، والتي هي شأن كل الدعاوي الأسطورية صخر لا تتغير كتلته إلا بالكسر. (هيلكل، 2001: 444)

ويرى الباحث أن الشعب الفلسطيني قدم على مر سنين الاحتلال تضحيات جسام، وفي محطات تاريخية عديدة كانت هناك مؤامرات متنوعة تستهدف القضية الفلسطينية، وشعبها، وقيادتها، إلا أنه كان يتم تخطي تلك المؤامرات، بل تعزيز القضية الفلسطينية عالمياً، ودور منظمة التحرير مع دول العالم من خلال تحقيق نجاحات دبلوماسية متعددة. كما أن التجارب الثورية العالمية تعلمنا أن العمل الدبلوماسي يعتبر امتداداً للكفاح السياسي، والذي يشكل بدوره مع المقاومة العسكرية ركيزتي العملية الثورية التحررية، وفي هذه الحالة فإن العمل الدبلوماسي يساعد في كسب التعاطف، والتأييد، والدعم المادي، والمعنوي الخارجي، والحصول على اعتراف الآخرين الدبلوماسي بالكيان السياسي. كذلك يساعد العمل الدبلوماسي على إضعاف جبهة العدو الخارجية، وتفكيك شبكة تحالفاته بما يؤثر سلباً في تماسك جبهته الداخلية، ويضعف مناعتها، وبالتالي إجباره على الاعتراف بالطرف المقابل، والدخول في مفاوضات التسوية السياسية. ولكن ما حصل مع قيادة منظمة التحرير هو أمر مختلف تماماً، فهي أقدمت على المفاوضات السلمية، وهي في حالة من الضعف، والترهل، وتراجع قوى المساندة، والدعم العربي والدولي لها، وغياب أدوات الضغط السياسي، أو العسكري لاستثمارها في عملها الدبلوماسي، مما أثر على وحدة منظمة التحرير، وعلى البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، بل الميثاق الوطني الذي تم تغييره لاحقاً وفقاً لرغبات الحكومة الإسرائيلية مدعومة من الإدارة الأمريكية.

المطلب الثاني: قراءة في نصوص اتفاقيات أوسلو ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني

شكلت نصوص اتفاقيات أوسلو المرجعية الرئيسية للعمل السياسي، والدبلوماسي الفلسطيني بعد عام 1993م، فقد أوجدت الشرعية الدولية لوجود، وعمل السلطة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وبالتالي فإن السلطة الفلسطينية التزمت ببند اتفاقيات أوسلو في عملها، وعلاقاتها، وبرنامجها السياسي بما في ذلك البنود المتعلقة بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني، والتي سوف يتم التطرق إليها في هذا المطلب.

بخصوص حل النزاعات الناشئة بين الطرفين الفلسطيني، والإسرائيلي، فإن المادة السابعة عشر من اتفاق القاهرة تشير إلى أن أي خلاف يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق يحال على هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق، وتطبق أحكام المادة 15 من إعلان المبادئ على أي خلاف لا تتم تسويته من هيئة التنسيق والتعاون المختصة أي:

1-الخلافات الناجمة عن تطبيق تفسير هذا الاتفاق أو أي اتفاقيات فرعية تتعلق بالمرحلة الانتقالية تسوى بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط.

2-الخلافات التي لا تسوى بالتفاوض يمكن تسويتها من خلال آلية للمصالحة يتفق عليها الجانبان.

3-يستطيع الجانبان أن يخضعا للتحكيم الخلافات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها بالتوافق لهذه الغاية، وباتفاق الجانبين، ينشئ الطرفان لجنة تحكيم. (اتفاق القاهرة، 1994: المادة السابعة عشر)

إن هذه المادة تشير بشكل واضح أن خيارات السلطة الفلسطينية في استرجاع الحقوق الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني يتم فقط من خلال المفاوضات مع الطرف الاسرائيلي، وأن السقف الأعلى لديها هو حل النزاعات من خلال لجان مشتركة، أو لجان تحكيم، وبالتالي تكون السلطة الفلسطينية قد فقدت قوى الدعم، والمساندة لها في مواجهة الإسرائيليين، مثل مساندة الدول العربية، والاسلامية، وحتى بعض الدول الأوروبية، كما أنها لم تشرك المنظمات الدولية، أو التأكيد على مرجعية قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، والأهم من كل ذلك، أن السلطة الفلسطينية حصرت استرجاع الحقوق الفلسطينية عبر المفاوضات فقط، وغيببت أشكال أخرى عديدة كان، ولا يزال يجب تفعيلها لاسترجاع الحقوق الوطنية الفلسطينية.

أما عن صلاحيات السلطة الفلسطينية فقد أقرت المادة السادسة ، البند رقم (5 - أ) من اتفاق القاهرة ما يلي:

"أ- لن يكون للسلطة صلاحيات، ومسؤوليات في مجال العلاقات الدولية والتي تشمل تأسيس سفارات، أو قنصليات، أو ممثلات، أو ملحقيات في الخارج، أو السماح بتأسيسها في الضفة الغربية، أو غزة، أو تعيين، أو قبول موظفين دبلوماسيين، أو ممارسة مهام دبلوماسية." (اتفاق القاهرة، 1994: المادة السادسة)

يشير هذا البند بوضوح إلى أن القيادة الفلسطينية وافقت على إنشاء السلطة الفلسطينية دون وجود أي صلاحيات لها، وسيادة على مستوى العلاقات الخارجية، وبالتالي فإن القيادة الفلسطينية لم تحرص على وجود علاقات خارجية ودبلوماسية خاصة بها، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني ، وتوفير الأسس الخاصة بوجود دولة فلسطينية لها استقلاليتها في إنشاء علاقات خارجية كاملة أسوة بكل دول العالم.

كما نص البند (5 - ب) من المادة التاسعة على اعطاء دور دبلوماسي لمنظمة التحرير وفق ما يلي: "بالرغم من أحكام هذا البند، فبإمكان منظمة التحرير الفلسطينية أن تجري

مفاوضات، وتوقع اتفاقيات مع دول، أو منظمات دولية لمصلحة المجلس في الأمور التالية فقط:

1- اتفاقيات اقتصادية كما هو منصوص عليه بوضوح في الملحق الخامس من هذه الاتفاقية

2- اتفاقيات مع دول مانحة من أجل تنفيذ ترتيبات لتقديم المساعدات للمجلس.

3- اتفاقيات من أجل تنفيذ خطط التنمية الإقليمية كما هي موضحة في الملحق الرابع من إعلان المبادئ، أو في اتفاقيات دخلت في إطار المفاوضات المتعددة.

4- اتفاقيات ثقافية علمية، أو تعليمية. (اتفاق القاهرة، 1994: المادة السادسة)

تشير هذه البنود أنه يمكن لمنظمة التحرير أن تجري مفاوضات، وتوقيع اتفاقات مع حكومات، أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية في حالات محددة فقط، مع استبعاد أي عمل دبلوماسي له أبعاد سياسية. والملاحظ أن السلطة الفلسطينية سعت إلى تهميش دور المنظمة الدبلوماسي بعد توقيع اتفاق أوسلو، من خلال إضعاف دور، وصلاحيات الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بينما تعزز الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية بعد أن اكتسبت السلطة الفلسطينية شرعية دولية، واستعدت العديد من الدول المانحة لتقديم الدعم المالي لتغطية نفقات السلطة الوليدة.

وبالتالي على ضوء ما تم الإشارة إليه فإننا نجد أن الدبلوماسية الفلسطينية أصبحت من مسؤوليات السلطة الفلسطينية فقط، وانحصرت في إطار استمرار المفاوضات مع "إسرائيل"، وتوقيع اتفاقيات أخرى مكملة، ومنفذة لبنود اتفاق أوسلو، والتي تمثلت في اتفاق القاهرة في مايو 1994م، واتفاق طابا في سبتمبر 1995م، واتفاق الخليل في يناير 1997م، واتفاق واي ريفر في أكتوبر 1998م، واتفاق شرم الشيخ في سبتمبر 1999م. (الموسوعة الفلسطينية، نت). وفي المقابل أصبحت عملية نقض الاتفاقيات، وعدم الالتزام بها هي السمة الغالبة لدى السياسيين الإسرائيليين، وذلك من منطلق أنهم يدركون أن استراتيجية العمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني لا تتجاوز حدود اتفاق أوسلو، وهكذا انشغلت الاتفاقيات الموقعة منذ أوسلو بالإجراءات التفصيلية من دون الزام الجانب الإسرائيلي بتطبيق القرارات الدولية، والانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م حيث أجلت التفاوض حول مواضيع اللاجئين، والقدس، والكتل الاستيطانية، والحدود لمفاوضات الوضع النهائي. (صالح وآخرون، 2013: 86)

كذلك لم يتم الاستفادة دبلوماسياً، أو سياسياً من أحداث كثيرة حصلت بعد توقيع اتفاق أوسلو مثل مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994م، وهبة النفق عام 1996م جراء

إنشاء المشروع الاستيطاني في جبل أبوغنيم المحاذي للقدس، واندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر عام 2000م، وحروب إسرائيل على قطاع غزة، إذ كانت ردود الفعل الفلسطينية لا تتجاوز حدود التحفظ، أو تسجيل الاعتراض، والذي تجلى في علاقات، ومواقف السلطة مع الدول الأخرى عموماً، وفي منظمات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي خاصة. بالإضافة إلى أن الاتفاق أدى إلى تراجع أشكال التضامن العربي حتى في حده الأدنى في تلك الأحداث، حيث اكتفت الأنظمة العربية بالشجب، والاستنكار، وفي المقابل استمرت "إسرائيل" في سياستها العدوانية بحق الشعب الفلسطيني، وفي تنفيذ برنامجها الاستيطاني، وتهويد القدس.

المبحث الثاني: أثر إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على الدبلوماسية الفلسطينية

يسعى هذا المبحث إلى توضيح الخلافات التي ظهرت بين السلطة الفلسطينية، والدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول صلاحيات كل منها في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وأدوات العمل الدبلوماسي بعد نشوء السلطة الفلسطينية، ثم يناقش المبحث تشكيل وزارة الخارجية الفلسطينية بصلاحيات واسعة، وإقرار القانون الدبلوماسي الفلسطيني، وأثر ذلك على العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

المطلب الأول: الدبلوماسية الفلسطينية بين صلاحيات الدائرة السياسية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

ظهرت خلافات واسعة بين كل من السلطة الفلسطينية، والدائرة السياسية لمنظمة التحرير حول صلاحيات كل منهما في مجال العمل الدبلوماسي، إذ ظهرت السلطة الفلسطينية، ومدعومة سياسياً، ومالياً من المجتمع الدولي لتمارس صلاحياتها وفق اتفاق أوسلو، وتهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية، وقد حسم هذا الخلاف لاحقاً لصالح وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والتي سميت فيما بعد باسم وزارة الخارجية الفلسطينية.

1- نشأة وزارة التخطيط والتعاون الدولي:

تم تشكيل الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1969م لإدارة النشاطات السياسية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية على مختلف الصعد، سواء مع الدول، أو الأحزاب، أو المنظمات العربية، والأجنبية، وهي المسؤولة أيضاً عن نشاطات المنظمة في هيئة الأمم المتحدة، وشتى وكالاتها المتخصصة، وقادت هذه الدائرة العمل الدبلوماسي الفلسطيني منذ 1969م حتى توقيع اتفاق أوسلو، ونشوء السلطة الفلسطينية، وظهور وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فقد تم إنشاء هذه الوزارة سنة 1994م، وأوكلت إليها مهام إدارة السياسة الخارجية، وكانت المهام الرئيسة المكلفة بها هذه الوزارة إدارة المعونات الدولية، ومتابعة تنفيذ المشاريع، وعقد الاتفاقيات، ومتابعة العلاقات مع الدول الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية. (سرور، 2003: 87)، وبالتالي أصبحت تشكل المرجعية الأولى في إدارة العمل الدبلوماسي الفلسطيني، ويتم التعامل معها دولياً وفق بنود اتفاق أوسلو، فكانت هي التي تستقبل الوفود الأجنبية، وتوقع الاتفاقيات الدولية، وتتواصل مع البعثات الدولية على أراضي السلطة الفلسطينية. إن ذلك أوجد تضارباً، وتداخلاً في الصلاحيات حول العمل الدبلوماسي الفلسطيني بين الدائرة السياسية

لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والسلطة الوطنية الفلسطينية بعد تشكيلها لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ومن المعروف أنه بعد توقيع اتفاق أوسلو انحسر مفهوم الدبلوماسية الفلسطينية بالمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، مما أدى إلى تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية في العمل السياسي، والدبلوماسي، وبرز دور السلطة الوطنية الفلسطينية كجهة لها شرعيتها الدولية، ويتم التعامل معها من قبل دول العالم وفق اتفاق أوسلو. وعلي الرغم أن اتفاق أوسلو أشار إلى دور دبلوماسي لمنظمة التحرير، والذي يتعلق بإدارة توقيع الاتفاقيات مع الدول، والمنظمات الدولية، إلا أن هذا الدور لم تكتب له الولادة بسبب وجود سلطة فلسطينية تحظى بالدعم، والمساندة، والشرعية الدولية التي اكتسبتها من خلال اتفاق أوسلو، ولديها علاقات، والتزامات مع الطرف الإسرائيلي، بالإضافة إلى الموقف السياسي الرفض لاتفاق أوسلو من قبل رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير "فاروق القدومي"، وخاصة أن طبيعة مهمات العمل الدبلوماسي ستكون تكريساً لبنود أوسلو، وتطبيقاً للنهج السياسي المعتمد من قيادة المنظمة حول اتفاق أوسلو.

وقد استمر موقف "فاروق القدومي" الرفض لاتفاق أوسلو بسبب قناعته بأن الطرف الإسرائيلي لا يتسم بالمصداقية، وأنه ما زال غير مهياً للإقرار بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وأكد ذلك بقوله: "إن السيد بيرس لا يريد تمثيلاً خارجياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقديري أنه اعترف بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني للتفاوض فقط، وهذه مسألة أخرى لا بد من التنبيه إليها في صراعنا مع المثالب، إنني أخاف أن تكون الوعود التي أعطيت لنا مشابهة لوعود "ميخائيل غورباتشوف"، "وبوريس يلتسن"، إنني أشك في أن يلبي هؤلاء وعودهم." (القدومي، 1993: 224)

وهكذا نجد أبرز التغييرات التي دخلت الحقل السياسي الفلسطيني بعد توقيع اتفاق أوسلو هو انتهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، والتي هيمنت على ذلك الحقل لعقود طويلة ، وتولي السلطة لفلسطينية كافة المهام السياسية، والدبلوماسية بالإضافة إلى الإدارة الذاتية للضفة الغربية وفقاً للاتفاق المذكور، صحيح أن منظمة التحرير بقيت قائمة، ولكنها بقيت عنواناً، واقتصر دورها على مشاركة إحدى هيئاتها، وهي اللجنة التنفيذية في اجتماعات المجلس الوزاري في إطار تشكيلة القيادة الفلسطينية، كما بقي المجلس الوطني الفلسطيني، ولكن كهيئة احتياطية إن جاز التعبير. (هلال ، 1998: 75-76)

2- نشأة وزارة الخارجية الفلسطينية:

لقد حاولت "إسرائيل" مرات عديدة إضعاف هيمنة، وسيطرة الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" على السلطة الفلسطينية، ثم تبني ذلك الأمر كل من الإدارة الأمريكية، واللجنة الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، إذ تم التقدم في نهاية العام 2002م بمسودة خارطة الطريق، والتي بناءً عليها جرى مطلع العام 2003م تعديل النظام الأساسي ليشمل منصب رئيس الوزراء، وتم تشكيل الحكومة السادسة برئاسة "محمود عباس" أول رئيس للوزراء.

واقترح محمود عباس خطة جديدة للإصلاح حيث تم من خلالها إنشاء وزارة الخارجية الفلسطينية في أبريل 2003، وهكذا بدأت وزارة الخارجية عملها برئاسة د. "نبيل شعث"، وكانت تقوم بمهامها في ظل أوضاع حرجة جداً للقضية الفلسطينية، والتي تمثلت في الحملة العسكرية التي قادها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "أرييل شارون"، وكذلك الحصار الذي فرضه على المقاطعة، حيث يوجد مقر الرئاسة، بالإضافة إلى خطة خارطة الطريق المقدمة من الإدارة الأمريكية، وبدعم من اللجنة الرباعية، والتي يجب على السلطة الفلسطينية الالتزام بها قبل الشروع في أي مفاوضات مستقبلية مع الطرف الإسرائيلي. (إرشيد، 2007: 134)

ومن المهم الإشارة إلى أن المفاوضات الفلسطينية لم تكن ضمن صلاحيات وزارة الخارجية الفلسطينية، فقد تم تحويل تلك الصلاحيات إلى دائرة شئون المفاوضات، وتم اعتماد ذلك بعد تشكيل حكومة الطوارئ في أكتوبر 2003م، حيث قررت الحكومة تثبيت مرجعية دائرة شئون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية في كل النشاطات المتعلقة بالمفاوضات، ومن أجل تثبيت ذلك وترسيخه تم مطالبة الوزارات، والهيئات الرسمية المختلفة بالتنسيق المسبق معها في كل نشاطاتها ذات العلاقة بالمفاوضات، وتقديم تقارير دورية عبر مندوبيها إلى دائرة شئون المفاوضات فيما يتعلق بانتهاكات "إسرائيل" لالتزاماتها التي نصت عليها خارطة الطريق. (قريع، 2008 : 87)

وبعد "استشهاد" ياسر عرفات، ووصول "محمود عباس" إلى رئاسة السلطة الفلسطينية تم إنشاء، واعتماد قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم (13) لسنة 2005م، وذلك بدعم وتشجيع من الرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، ووفق هذا القانون تم اعتماد دور واسع لوزارة الخارجية الفلسطينية في العمل الدبلوماسي، واعطائها صلاحيات متعددة شملت ما يلي:

تنص المادة الأولى من القانون الدبلوماسي على أن "يقوم وزير الخارجية بتنصيب، وتعيين السفير، وتسميته، ونقله، وإعادته للمقر، ويصدر ذلك بقرار من الرئيس. وتنص المادة الثانية على أن يقوم وزير الخارجية باستحداث البعثات الفلسطينية، أو إغلاقها، ويصدر ذلك بقرار من

الرئيس. وجاء في المادة الثالثة "إن وزارة الخارجية التابعة للسلطة الفلسطينية هي صاحبة الصلاحية بالتمثيل الدبلوماسي، وتمثيل فلسطين خارجياً." (جريدة الوقائع، 2005)

والجدير بالذكر، أن مسودة مشروع القانون الأساسي نصت على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة الفلسطينية ، وأنه يجب أن لا تمس اختصاصات أجهزة منظمة التحرير وسلطاتها، بما فيها التمثيل الدولي، والعلاقات الخارجية.(برهم، 2007: 97) ،وبالتالي فإن التمثيل الدولي من الأساس هو اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن نجد هناك نصوصاً من التشريعات تتناقض مع ذلك، وتعطي الاختصاص للسلطة الفلسطينية، وذلك وفقاً لبنود القانون الدبلوماسي الفلسطيني، والذي يشير الى أن وزارة الخارجية هي صاحبة الصلاحيات في العمل الدبلوماسي الفلسطيني. إن ذلك أظهر تداخلاً واضحاً في صلاحيات كل من أجهزة السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث نجد أن التشريعات الصادرة عن السلطة الفلسطينية، وتشريعات منظمة التحرير تتفق على تبعية السلطة الفلسطينية لمنظمة التحرير لكن هذه التشريعات يتم مخالفتها على أرض الواقع بسيطرة السلطة الفلسطينية وإمساكها لزمam الأمور.

وفي أعقاب تشكيل حركة حماس الحكومة العاشرة ،واعتماد الدكتور "محمود الزهار" وزيراً للخارجية، فقد عملت قيادة السلطة الفلسطينية على تحجيم الصلاحيات، والمهام الدبلوماسية الخاصة بوزارة الخارجية الفلسطينية، حيث قام الرئيس "محمود عباس" مرة أخرى بتفويض الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بالعلاقات الخارجية، وذلك رغم أن قانون السلك الدبلوماسي حدد الإطار القانوني، والصلاحيات التي تعمل بموجبها وزارة الخارجية التابعة للسلطة الفلسطينية. واستمر تفويض الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بالعلاقات الخارجية حتى تشكيل حكومة جديدة في رام الله، حيث تم إرجاع تلك المهام، والصلاحيات إلى وزارة الخارجية برئاسة الدكتور "رياض المالكي". (الملتقي الفكري العربي، 2007: 34)

ومع استمرار هيمنة السلطة الفلسطينية على مجريات الأحداث السياسية الفلسطينية بالكامل، فقد بدأ يظهر اتفاق ما بين منظمة التحرير ممثلة بدائرتها السياسية، والسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة الخارجية يُفيد بأن السفارات، والدبلوماسيين يتبعون لوزارة الخارجية. وتجدر الإشارة أنه مازال هناك ثلاثة مستويات من الموظفين الفلسطينيين في السفارات، ومنهم الدبلوماسيين المحسوبين على وزارة الخارجية والبعض على الدائرة السياسية، وهم قليلون جداً، والبعض الآخر على الصندوق القومي، والذين تم تعيينهم لمتابعة الشؤون المالية في تلك السفارات. (أبو صوي، 2011: 16)

كما أن ضعف منظمة التحرير الفلسطينية وتآكل دورها زاد من ضعفها أمام سلطتها الوطنية، وجعلها غير قادرة على القيام بدورها لجهة توجيه هذه السلطة وضبطها، ومساءلتها، فعندما اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قراراً بإنشاء السلطة الفلسطينية، لم تضع ضوابط، ولم تبني آليات تمكنها من متابعة أداء السلطة، ومراقبتها، ومحاسبتها إن لزم الأمر، مما جعل الأمور تسير من سيء إلى أسوأ. (قريع، 2008: 36)، وهكذا أصبحت وزارة الخارجية الفلسطينية هي الوريث الشرعي للدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة بعد أن تم الإجهاز على أغلب مؤسسات منظمة التحرير وظهور السلطة الفلسطينية كجهة شرعية معتمدة دولياً، بحيث أصبحت هي المرجعية الرئيسة لكافة القضايا الفلسطينية.

المطلب الثاني : ركائز العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد تشكيل السلطة الفلسطينية

على ضوء النهج السياسي الذي اعتمدته السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو فقد تشكل العمل الدبلوماسي الفلسطيني بكل أدواته، أو أهدافه لخدمة مشروع أوسلو بكافة تفاصيله، ومحاذيره، وقيوده سواء على المستوى الداخلي، أو الخارجي، وبالتالي أصبحت السياسات المتبعة، والمهام الدبلوماسية المنفذة من قبل قيادة السلطة الفلسطينية، ومؤسساتها تتم في إطار نصوص اتفاق أوسلو، ومن خلال مراجعة تجربة السلطة الفلسطينية الدبلوماسية بعد توقيع اتفاق أوسلو فإننا نجد أنها اعتمدت على الركائز التالية في العمل الدبلوماسي:

1- الاعتماد على استراتيجية المفاوضات.

رغم أن الرئيس الراحل "ياسر عرفات" استخدم المقاومة أحياناً بشكل تكتيكي، وخصوصاً قبيل وفاته بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م، إلا أن هذا الأسلوب انتهى مع قدوم الرئيس "محمود عباس"، وبالتالي تم تهميش أغلب أشكال المقاومة الأخرى التي يمكن أن تساعد المفاوض الفلسطيني في معركته الدبلوماسية مع الطرف الإسرائيلي، بل قامت السلطة الفلسطينية بمعاينة الأفراد الذين يقومون بأي شكل من أشكال المقاومة التي تتنافى مع نصوص اتفاق أوسلو، وللأسف ظهرت السلطة الفلسطينية، وكأنها تقوم بدور حماية المصالح الإسرائيلية، ولكن ذلك لم يعزز موقفها مع "إسرائيل" أو تحقق إنجازات في المسار التفاوضي، بل على العكس، أدى ذلك إلى إضعاف موقفها التفاوضي مع "إسرائيل" والتي استمرت في سياساتها العدوانية، والتوسعية على حساب المشروع الوطني الفلسطيني .

2. التأثير الواسع لحركة فتح على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

كان اتفاق أوسلو هو نتاج لجهود منظمة التحرير الفلسطينية، وضمن النفوذ التي تمتعت به حركة فتح داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم اعتماد اتفاق المبادئ من قبل المجلس المركزي ذو الأغلبية التابعة لحركة فتح، ومن هذا المنطلق، فقد عملت السلطة الفلسطينية على ترسيخ وجودها الفعلي في إدارة الضفة الغربية، وقطاع غزة، من خلال القيادات المحسوبة، أو المقربة لحركة فتح بالإضافة إلى المؤيدين لاتفاق أوسلو من الفصائل الصغيرة الأخرى.

وهكذا استمر إنتاج العمل السياسي في إطار حركة فتح، والترويج له دبلوماسياً من خلال الأشخاص المحسوبين على حركة فتح، وفي إطار نصوص اتفاق أوسلو. كما أن النخب الإدارية، والأمنية تم تشكيلها بفعل تشكل السلطة نفسها، ولم يكن لها وجود سابق على تشكيل السلطة. فعلى الرغم من أن معظم عناصر هذه النخب جاءت من حركة فتح، ومنظمة التحرير، وأجهزتها المدنية، والأمنية، فإن طبيعة المكانة الجديدة لهذه النخب، والدور، والاختصاص، والصلاحيات التي تمتعت بها، ونوع المصالح الجديدة التي ارتبطت بها، والعائدات المتحصلة لها كمناصب رسمية في إطار حكومي، أو شبه حكومية يجعل منها نخباً جديدة، وبامتياز. (إرشيد، 2007: 80)

3. الاعتماد على الكاريزما الشخصية للقيادة الفلسطينية

سيطر الرئيس الراحل ياسر عرفات كرئيس لحركة فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية بشكل منفرد على جميع مكونات السلطة الفلسطينية؛ سواء في أوجه التصرف بالميزانية الرسمية لها، أو عملية التعيينات في الوظائف الرئيسية، والمتوسطة في كادر السلطة، والسيطرة المطلقة على الأجهزة الأمنية، والمصادر المالية خارج إطار الميزانية العامة للسلطة. (إرشيد، 2007: 14)، وقد كان "ياسر عرفات" يمسك بكل السلطات التنفيذية، والإدارية، وهو السلطة الوحيدة لكل القرارات، واستمر ذلك حتى آذار/مارس 2003م، حيث وافق "ياسر عرفات" على التراجع عن بعض صلاحياته، وذلك استجابة للضغوط التي مارسها اللجنة الرباعية، والولايات المتحدة والتي اعتبرته مخرلاً في وظيفته، ولا يبذل أي جهد لمنع الإرهاب. (غانم، 2007: 13)، ولاشك أن الرئيس الراحل "ياسر عرفات" استطاع أن يحقق تأييداً جماهيرياً واسعاً من قبل مختلف الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، واستطاع أن يشكل مصدر ثقة، وأمان لأي قرارات سياسية يمكن أن تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فقد اعتقدت قيادة منظمة التحرير أنها تستطيع تسويق اتفاق أوسلو بين فئات الشعب الفلسطيني من خلال شخص ياسر عرفات، وضمان التأييد، والدعم الجماهيري له.

ومن الملاحظ أن الكثير من العمل الدبلوماسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو كان يتم من خلال مكتب الرئاسة، أو الرئيس الفلسطيني نفسه، وبالتالي ظهر ما يعرف بدبلوماسية القمة، حيث كان "ياسر عرفات" بصفته رئيس السلطة الفلسطينية يقوم بعقد اللقاءات، وتوقيع الاتفاقيات التي تمت بعد اتفاق أوسلو، ويبدو أن الرئيس الراحل "ياسر عرفات" كان ولغاية وفاته المسيطر الوحيد على السلطة الفلسطينية بكل مكوناتها دون أي شراكة حقيقية مع أي كان سواء مؤسسات، أو أفراد منتخبين، أو معينين. (إرشيد ، 2007: 69)

4. استمرار إدارة العمل الدبلوماسي بنفس الدبلوماسيين السابقين

على الرغم من الانتقادات التي كانت توجه إلى أداء العديد من الدبلوماسيين الفلسطينيين، فقد استمر طواقم الدبلوماسيين الفلسطينيين على المستوى المحلي، أو الدولي في قيادة، وإدارة العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وقد استمر ذلك حتى بعد تشكيل وزارة الخارجية الفلسطينية، واعتماد القانون الدبلوماسي الفلسطيني رغم الحاجة الملحة للفلسطينيين إلى وجود كفاءات عالية، ومتنوعة من الدبلوماسيين، وخاصة أن السلطة الفلسطينية اعتمدت على العمل الدبلوماسي من خلال المفاوضات كخيار وحيد لحل القضية الفلسطينية.

ويقول "كيسنجر" عن عضو المكتب السياسي الفيتنامي المكلف بملف المفاوضات "لي دوك تو"، إنه كان يحترف إقامة الثورات، والدعوة إلى حرب العصابات، وفي الوقت نفسه يحسن التحدث عن السلام بطلاقة، ولم يكن المفاوضون الفيتناميون بليدين جامدين كما يتخيل البعض، وإنما كانوا في حركة دائمة، كما كانوا يلجؤون إلى جذب الاهتمام الصحافي، والتلفزي، وإثارة الرأي العام. (كيسنجر، 1985: 168)

وعن واقع المفاوضين الفلسطينيين في اتفاقات أوسلو، فنجد أن البعض منهم لا يجيدوا اللغة الإنجليزية، والتي هي لغة الحوار الرسمية مع الوفد الإسرائيلي، ويتم صياغة الاتفاقيات أيضاً باللغة الإنجليزية. هذا بالإضافة إلى عدم وجود أي خبير في مجال القانون الدولي، أو يملك خلفية في أصول الدبلوماسية، والتفاوض الدولي. وعلى الجانب الآخر فقد نظر المعارضون لاتفاق أوسلو أن الاتفاق تم عبر مفاوضات لدبلوماسيين غير مؤهلين ، وأنه اتفاق غير ناضج وغير مكتمل ، و تم على عجل، وتضمن تنازلات فلسطينية في قضايا أساسية، وصياغاته فضفاضة، وغير قابلة للتنفيذ على الأرض. (الصمادي، 2008: 245)

5 . الالتزام بمرجعيات أوسلو لحل القضية الفلسطينية

اعتمد العمل السياسي، والدبلوماسي على نصوص اتفاق أوسلو، وتم تغييب المرجعيات الأساسية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والمتمثلة في قرارات المجلس الوطني، ولقاءات

القمة العربية، وقرارات الشرعية الدولية الممثلة في المنظمات الدولية، وبالتالي فقد تراجع دور العمل الدبلوماسي على مستوى المنظمات الدولية، وأصبحت الخلافات التي يمكن أن تنشأ أثناء المفاوضات يتم حلها من خلال المفاوضات.

وعلى خلاف العمل المقاوم لحركات التحرر فقد أسقط الفلسطينيون كافة أوراقهم التي يمكن أن تدعم خيارهم التفاوضي، ولم يعد هناك أي مساندة من أشكال المقاومة الأخرى، ولكن تجارب الحركات الثورية تعلمنا دروساً يجب أن نستفيد منها، إذ نجد أن التجربة الفيتنامية في المفاوضات كانت تستخدم ورقة العنف الثوري بطريقة مثالية، فكان الفيتناميون يضغطون بها على المفاوض الأميركي كي يبادروا إلى الحد من استخدام العنف العسكري، ونجح الفيتناميون في إجبار واشنطن على الحد من القصف الجوي، والبحري ضد الشمال الفيتنامي، ثم على وقف القصف جزئياً، وبعد ذلك على حصر القصف في مناطق محدودة من دون أن يفقد الفيتناميون ورقة العنف الثوري حتى في أصعب مراحل المفاوضات، أما عن الطرف الفلسطيني، فقد طرح ورقة العنف الثوري للمساومة قبل أن تبدأ المفاوضات. (فياض، 2001: 22)

6. القبول بتنفيذ الالتزامات الأمنية المحددة في اتفاق أوسلو.

شمل اتفاق أوسلو ترتيبات الأمن، والنظام العام، بحيث تقوم الشرطة الفلسطينية بمهام محددة إلى جانب القوات الإسرائيلية، وقد تم توضيح ذلك في اتفاق طابا والذي نص على ما يلي: "من أجل ضمان النظام العام، والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية، وقطاع غزة ستنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطية قوية، بينما ستستمر "إسرائيل" في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي، والنظام العام." (اتفاق طابا، 1995: المادة العاشرة)

وبالتالي فقد ألزم هذا الاتفاق السلطة الفلسطينية على تقديم خطة متكاملة لمحاربة الارهاب، وتنفيذ خطة عمل للتعاون مع "إسرائيل"، مع قيام لجنة من وكالة المخابرات الأمريكية بالإشراف على ذلك. (شاش، 1999: 68)، وكانت الالتزامات الأمنية المطالبة بها السلطة الفلسطينية متعددة، مما جعل أي قصور في تنفيذها يُفسر بشكل سلبي في أداء السلطة الفلسطينية، وتقوم "إسرائيل" بترويج ذلك دولياً على أن السلطة لا تنفذ التزاماتها، ولا تقوم بالقدر الكافي في محاربة الإرهاب مما يؤثر سلباً على علاقة السلطة مع الدول الأخرى، وبالتالي يتأثر العمل الدبلوماسي الفلسطيني على وقع ذلك.

7. اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المانحين لإدارة مهامها

لقد التزمت الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية بدعم السلطة الفلسطينية مالياً من أجل ضمان تنفيذها لمهامها المنصوص عليها في اتفاق أوسلو، ولكسب تأييد الفلسطينيين للاتفاق، وبالتالي فإن اضطرار السلطة الفلسطينية إلى الاعتماد لدرجة مؤثرة على مساعدات الدول المانحة يجعلها عرضة لاعتماد سياسات، وتوجهات، ومفاهيم قد تتعارض مع الأولويات الوطنية، سواء على الصعيد الاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي. إن استمرار الدعم المالي للسلطة الفلسطينية مرهون بقراراتها السياسية، وهو ما يجعل من الصعب ضمان استقلالية القرار السياسي الفلسطيني طالما أنه يمكن دفع السلطة لاتخاذ قرارات سياسية لضمان استمرار الدعم المالي لها. (هلال، 1998: 287)

وهكذا نجد أن العمل الدبلوماسي الفلسطيني للسلطة الفلسطينية قد حقق بعض النجاحات في إطار اتفاق أوسلو، ولكن أيضاً كان لاتفاق أوسلو أثر سلبي واضح على السياسة والدبلوماسية الفلسطينية، إذ أدخله في متاهات التنسيق الأمني، وسياسة المراحل التي كانت تصر عليها الحكومة الإسرائيلية، وتم اختيار كواد العمل الدبلوماسي بناء على الولاء الشخصي، أو التنظيمي لتنفيذ البرنامج السياسي المنبثق من اتفاق أوسلو بعيداً عن أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي ظل غياب واضح لأي خطة منهجية تكون قادرة على تحقيق الأهداف الرئيسة للبرنامج الوطني. إن كل ذلك أضعف من وجود عمل دبلوماسي ناجح للسلطة الفلسطينية، فلم يستطع عملها الدبلوماسي أن يحقق أي اختراق جديد، أو تحقيق مكتسبات سياسية خلال عملية المفاوضات، وفي المقابل كانت "إسرائيل" تحقق نجاحات دبلوماسية متعددة، حيث استطاعت توسيع علاقاتها الدبلوماسية، والاقتصادية، والثقافية مع دول عديدة في أنحاء العالم.

تعقيب :

لقد أثار اتفاق أوسلو الكثير من الجدل في أوساط الشعب الفلسطيني، حول مدى محافظته على الحقوق الوطنية المشروعة، ومدى كونه اللبنة الأساسية التي سوف يبني عليها الحل العادل، والشامل، ومرت العملية التفاوضية بعدة عقبات، وكانت أغلب هذه المفاوضات تصطدم بالإصرار الإسرائيلي على مبدأ المرحلية في المفاوضات، وبالتالي تدفع باتجاه تركيز المفاوضات على تفاصيل لا تساعد في أي تقدم في العملية السياسية، وعلى أرض الواقع يستمر المشروع الإسرائيلي في مصادرة الأراضي، وزيادة الاستيطان، وتهويد القدس.

وقد تأثر العمل الدبلوماسي الفلسطيني سلباً باعتماد بنود اتفاق أوسلو كمرجعية رئيسة للمفاوضات، وإهمال السلطة الفلسطينية قرارات الشرعية الدولية، وأهمية المساندة العربية، والدولية في مفاوضاتها، كما تأثرت الدبلوماسية بالخلافات التي نشأت بين السلطة الفلسطينية، والدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول من يمثل الخارجية الفلسطينية فعلياً إضافة إلى الانقسام الذي كرس حكومتين إحداهما في قطاع غزة، والأخرى في الضفة الغربية، وذلك في الوقت الذي تقف فيه القضية الفلسطينية أمام مفترق طرق، وتحتاج إلى تلاحم جميع الصفوف مثلما هي تحتاج إلى دبلوماسية نشطة عربياً، ودولياً.

وبالتالي لا بد من معالجة الأزمة البنيوية، والسياسية التي تمر بها الحالة الفلسطينية من خلال إنهاء الانقسام بين قطاع غزة، والضفة الغربية، وإشراك حركتي حماس، والجهد الإسلامي في مؤسسات منظمة التحرير مع ضرورة الاتفاق على برنامج سياسي لكافة القوى الوطنية، والإسلامية يشكل الأساس لعمل سياسي، ودبلوماسي يحقق الثابت الفلسطينية.

الفصل الخامس

الدبلوماسية الفلسطينية ما بين إنجازاتها ومعوقاتها وعلاقتها بالمنظمات الدولية

المبحث الأول: الدبلوماسية الفلسطينية إنجازات ومعوقات 

المطلب الأول: إنجازات الدبلوماسية الفلسطينية 

المطلب الثاني: معوقات الدبلوماسية الفلسطينية 

المبحث الثاني: تبعات قرار الاعتراف بفلسطين على الدبلوماسية 

الفلسطينية

المطلب الأول: الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة 

المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية والمنظمات الدولية 

الفصل الخامس

الدبلوماسية الفلسطينية ما بين إنجازاتها ومعوقاتها وعلاقتها بالمنظمات الدولية

تمهيد:

لقد كانت أولويات الدبلوماسية الفلسطينية خلال الفترة ما بين "1993م - 2014م" تتمحور حول خيار المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، وقد حاولت السلطة الفلسطينية تسخير كافة المؤسسات الفلسطينية العاملة في المجال الدبلوماسي من أجل كسب دعم، ومساندة مختلف القوى المؤثرة الرسمية الإقليمية، والدولية في المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، وبعد فشلها في تحقيق أي إنجاز ملموس عبر المفاوضات لجأت السلطة إلى الأمم المتحدة للحصول على قرار الأمم المتحدة بقبول فلسطين بصفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وتفعيل العمل الدبلوماسي من خلال المؤسسات الدولية.

المبحث الأول: الدبلوماسية الفلسطينية إنجازات وعقبات من 1993م حتى 2014م

ويشمل هذا المبحث الإنجازات الدبلوماسية للمؤسسات ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي، سواء مؤسسة الرئاسة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والتي سميت لاحقاً باسم وزارة الخارجية، بالإضافة إلى المجلس التشريعي، ثم توضيح العقبات سواء الداخلية، أو الخارجية التي واجهت العمل الدبلوماسي بعد توقيع اتفاق أوسلو.

المطلب الأول: إنجازات الدبلوماسية الفلسطينية

رغم أن الدبلوماسية الفلسطينية كانت مكبلة باتفاق أوسلو، والذي منعها من اعتماد أشكال متنوعة للعمل الدبلوماسي إلا أنها استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات، وخاصة أن اتفاق أوسلو أوجد لها دعماً دولياً، ومساندةً واسعةً من العديد من دول العالم، بما فيها الدول الكبرى مما ساعدها في انشاء علاقات متنوعة، وكسب مساندة عربية، ودولية بأشكال متعددة، ولكن بقيت جميع هذه النجاحات في إطار نصوص اتفاق أوسلو.

1- إنجازات دبلوماسية القمة

لقد حرص الرئيس الشهيد "ياسر عرفات" على تنفيذ العديد من مهام العمل الدبلوماسي، فقد كان حاضراً في كافة الاتفاقيات التي تبعت اتفاق أوسلو، والقيام بزيارات عديدة لدول عربية، وإسلامية، ودولية بالإضافة إلى استقبال الوفود، والقيادات في أراضي السلطة الفلسطينية.

وركزت الدبلوماسية الفلسطينية على استمرار المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، والتي نتج عنها توقيع عدة اتفاقيات أخرى مكملة لاتفاق أوسلو، بالإضافة إلى ضمان التمويل اللازم لأنشطة مؤسسات السلطة الفلسطينية، واستمرار دعم، ومساندة الدول العربية، والدولية للمفاوضات التي كانت تتم بين القيادتين الفلسطينية، والإسرائيلية لمناقشة قضايا الحل النهائي. وحرص الرئيس ياسر عرفات منذ توليه الرئاسة على إقامة علاقات عربية، وإسلامية متوازنة، وإيجاد شبكة علاقات قوية آسيوية، وأفريقية، وحظيت الساحات العربية، والإسلامية بمكانة متقدمة، وتنمية العلاقات إيجاباً مع إيران نظراً لمكانتها الاستراتيجية في النظام الإقليمي، كما سعى "ياسر عرفات" لإيجاد تنسيق عربي متقدم خاصة مع دول المواجهة من أجل تشكيل تحالف عربي مضاد لعدوان الاحتلال، وتتصله من تنفيذ الاتفاقيات. (سعد، 2013: نت)

وبعد تشكيل السلطة الفلسطينية فقد تم الاعتماد على المفاوضات لتنفيذ اتفاق أوسلو حيث شهدت مرحلة ما بين 1993م حتى 2000م اجتماعات عديدة بين الرئاسة الفلسطينية، والإسرائيلية، وتحت الرعاية الكاملة من الإدارة الأمريكية، وبالتنسيق مع كل من قيادتي مصر، والأردن مما أسفر عن توقيع اتفاقيات أخرى مكملة لتنفيذ اتفاق أوسلو تناولت الجوانب الأمنية في العلاقات بين الطرفين، وأهمها اتفاقية القاهرة عام 1994، واتفاقية طابا عام 1995م، واتفاقية واي ريفر الموقعة عام 1998م. (بشناق، 2006: 46)

وبعد فشل "شمعون بيرس" في الانتخابات الإسرائيلية عام 1996م، ووصول "بنيامين نتنياهو" للحكم نشطت اتصالات الرئاسة الفلسطينية مع المسؤولين الأوروبيين في مساعي جادة لإنقاذ عملية السلام، وطلب مساعدتهم للتدخل في ظل وجود انحياز كامل من الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الطرف الإسرائيلي، وتوج ذلك النشاط بأن أعلن الاتحاد الأوروبي خلال انعقاد قمته في مدينة فلورنسا الإيطالية في 22-6-1996م على وجوب دعم السلام العادل، والدائم، وخاصة بما يتعلق بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ومبدأ الأرض مقابل السلام. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012: 5)

وعملت القيادة الفلسطينية على تكثيف اتصالاتها، وزياراتها للدول في الفترة التي سبقت مفاوضات التسوية النهائية، وأجرت اتصالات، ولقاءات في لندن، وباريس وغيرها من الدول بهدف تعزيز الدعم الدولي للموقف، والمفاوض الفلسطيني، وقد أبدى رؤساء هذه الدول، وعلى رأسهم توني بلير رئيس الوزراء البريطاني استعداداه لبذل كل جهد ممكن لتذليل العقبات أمام المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000: نت)

وبعد تولي "محمود عباس" رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد ثبت نهجاً واضحاً في المفاوضات مع "إسرائيل"، وأكد فيه رفضه القاطع لخيار المقاومة المسلحة، والالتزام بشروط خارطة الطريق، والاستمرار في المفاوضات بدعم عربي، وتحت رعاية، ووصاية أمريكية كاملة. وحرص محمود عباس على حشد الدعم السياسي، والمعنوي، والمالي للقضية الفلسطينية في إطار النظام الإقليمي العربي، والإسلامي عبر المشاركة في القمم العربية المتوالية، وزيارة الدول العربية، والإسلامية، والتنسيق المستمر معها، وخصوصاً مصر، والأردن حول العملية السلمية، ومن خلال لجنة المبادرة العربية للسلام عدا عن الحراك النشط للدبلوماسية الفلسطينية التي جابت مختلف دول العالم. (سعد. 2013: نت)، وذهب الرئيس "محمود عباس" عام 2007 للتفاوض مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "يهود أولمرت" الذي خلف شارون، وعقد معه جلسات سرية زادت عن السنتين من دون أن تسفر عن أي جديد إلا الإصرار على رؤية "إسرائيل" للتسوية كما عرضت في كامب ديفيد الثانية، أي اقتسام الضفة الغربية، والإصرار على بناء المستعمرات، وتوسيع المطالب الإسرائيلية تجاه القدس. (الحسن، 2010: 9)

وفي تموز من عام 2013م بدأت جلسات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي في واشنطن، وتحت الرعاية الأمريكية، في ظل مواقف إسرائيلية متطرفة، وفي ظل رفض فلسطيني واسع، ومع ذلك أصر الرئيس "محمود عباس" التجاوب مع الرغبة الأمريكية، والضغط العربية لاستئناف المفاوضات رغم عدم التجاوب مع الشروط الخاصة بوقف الاستيطان، واستمرت المحادثات تحت الرعاية، والوصاية الأمريكية، ولكن لم تتجح أي من المحاولات الأمريكية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، مما دفع الرئيس محمود عباس للأمم المتحدة للجوء إلى الأمم المتحدة، والحصول على قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وذلك في مسعى منه إلى تدويل القضية الفلسطينية، وفتح آفاق جديدة للعمل الدبلوماسي الفلسطيني مع المنظمات الدولية، حيث حصلت فلسطين على عضوية العديد من تلك المنظمات الدولية. (فراعنة، 2013: 15)

2- الإنجازات الدبلوماسية لوزارة الخارجية:

بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأسيس وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد أنيط إليها مهام تتعلق بمتابعة المهام الدبلوماسية الخاصة بالبعثات الدبلوماسية الموجودة على أراضي السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات التعاون مع الدول المانحة لتقديم خدمات، ومساعدات متنوعة للسلطة الفلسطينية، وخلال تلك الفترة نجحت الوزارة في تسهيل مهام المانحين، وتوفير دعم ثابت من المنح، والمساعدات المالية المتعددة لمؤسسات السلطة

الفلسطينية. إن هذا الدور الذي لعبته وزارة التعاون الدولي مكنها من عقد العديد من الاتفاقيات مع الدول، ففي عام 1996م وقعت اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وفيها كل الشروط الممنوحة للدول، كذلك اتفاقية برشلونة التي دخلها الفلسطينيون كعضو مشارك. (سرور، 2003: 103)

وحرصت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على متابعة الممثلات الدبلوماسية المعتمدة لدى السلطة الفلسطينية، إذ يوجد (10) قنصليات عاملة في القدس ممثلة لدولها لدى السلطة الفلسطينية، وهناك (22) مكتبا تمثيلية في غزة، ورام الله، وتوجد (15) سفارة لدى "إسرائيل" تعتبر نفسها ممثلة لدولها لدى السلطة الفلسطينية أيضا. وبهذا يمكن القول أن (47) دولة لها مكاتب مفتوحة لدى السلطة الفلسطينية، وتقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإجراء الاتصالات معها، وإطلاعها على آخر التطورات الجارية على الأرض الفلسطينية. (صحيفة الشرق الأوسط، 2000: نت)

وساهمت وزارة الخارجية الفلسطينية بدور بارز في تحقيق الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى نشاطات الوزارة الأخرى المتمثلة باللقاءات وحضور المؤتمرات، ومتابعة بعثات فلسطين في الخارج، حيث يتم التعريف بتلك الأنشطة بشكل دوري عبر موقع وزارة الخارجية، ولكن لم يجد الباحث أي وثيقة رسمية سواء تقارير دورية، أو نشرة توضح إنجازات وزارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة السابقة. مع الإشارة إلى أن الباحث قام كذلك بمراجعة الموقع الرسمي لمجلس الوزراء، وتم البحث في إنجازات الحكومات المتعاقبة عن إنجازات وزارة الخارجية الفلسطينية، ووجد الباحث تقارير فصلية، وسنوية عن إنجازات الحكومة، وتشمل ضمن بند علاقات دولية، أو ضمن إنجازات وزارة الخارجية الفلسطينية أهم الإنجازات الدبلوماسية التي قامت بها وزارة الخارجية الفلسطينية، والتي شملت: توقيع اتفاقيات لتنفيذ مشاريع، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع بعض الدول، وتوفير منح دراسية، ودورات تدريبية، وإعداد تقارير عن الانتهاكات الإسرائيلية، وعقد لقاءات مع فود أجنبية تضامنية، أو لقاءات للتشاور، وحضور مؤتمرات دولية، وتقديم الخدمات للمواطنين لتسهيل إجراءات السفر.

3- إنجازات الدبلوماسية البرلمانية

أ- الزيارات واللقاءات وحضور المؤتمرات

على أثر انتخابات 1996م، وتشكيل المجلس التشريعي، قامت العديد من الدول، والمنظمات الدولية بإرسال وفود لزيارة أراضي السلطة الفلسطينية، وذلك من جانب الدعم والمساندة للسلطة الفلسطينية، وتعزيز مكانته كمجلس فلسطيني منتخب يعبر عن إرادة،

وطموحات الشعب الفلسطيني، وقد استثمر المجلس هذا الاهتمام الدولي للتأكيد على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وكشف المحاولات الإسرائيلية المتكررة للاتفاقيات الموقعة، وفضح الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وانتهاكات حقوق الإنسان، وسياسة التوسع الاستيطاني إلى غير ذلك من القضايا. وقد مارس المجلس - على الرغم من قصر تجربته البرلمانية وحداتها - دبلوماسية برلمانية نشطة، ومكثفة، وشاملة على الصعيدين الإقليمي، والدولي كما شملت هذه الدبلوماسية المستويين الحكومي، والبرلماني إضافة إلى الهيئات الدولية، والاقليمية، ومنظمات الأمم المتحدة، ومؤسساتها. (قريع، 2006: 155) ، وحرص المجلس التشريعي الفلسطيني على تواصل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف الحفاظ على التأييد الأوروبي للمواقف الفلسطينية، وخاصة في ظل الانحياز الكامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لصالح إسرائيل، وقد بدا الموقف الأوروبي واضحاً تجاه قضية الاستيطان نتيجة للنقمة الأوروبية للمخاطر التي تتعرض لها عملية السلام، وهو ما دفع المبعوث الأوروبي لعملية السلام ميغيل موراتينوس خلال لقائه أعضاء اللجنة السياسية في المجلس التشريعي للقول بأن المستوطنات غير شرعية، وتمثل عقبة في طريق السلام، وأن إنشاء مستوطنات جديدة يعتبر تصعيداً للمشكلة. (صحيفة القدس، 1997: نت).

ولعب المجلس دوراً دبلوماسياً ذو أهمية كبيرة في كسب تأييد مواقف الدول الأوروبية، وخاصة بلجيكا التي طلب البرلمان فيها من وزير الخارجية تركيز جهوده على المستوى الثنائي الفلسطيني البلجيكي، وعلى المستوى الأوروبي لمتابعة التطورات الجارية في الأرض الفلسطينية. (المجلس التشريعي، 1997: 9)، وكذلك الموقف الألماني الذي عبر عنه وزير الخارجية يوشكا فيشر خلال الزيارة التي قام بها وفد يمثل المجلس التشريعي الفلسطيني إلى ألمانيا في 1999/1/27م بالقول إن بلاده قلقة من عدم تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لمذكرة واي ريفر، وأكد أنه سيبذل جهوداً كبيرة خلال جولته القادمة للشرق الأوسط، لحث الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ التزاماتها. (المجلس التشريعي، 1999: 19)

وفي محاولة من المجلس التشريعي الفلسطيني لعمل اختراق في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان الكونجرس الأمريكي محط اهتمام الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، إذ قام وفد يمثل المجلس التشريعي بزيارة الكونجرس الأمريكي في الفترة ما بين 24- 1998/7/27م، حاول من خلالها استغلال الزيارة التي تعد اعترافاً من الكونجرس الأمريكي بالمجلس التشريعي كبرلمان يتمتع بالمصداقية، وبالتالي اعتبرت الزيارة مقدمة لبدء حوار معمق مع الكونجرس الأمريكي. (سرور، 2003: 108)

ب- إقرار المجلس التشريعي لقانون السلك الدبلوماسي

في جلسة المجلس التشريعي المنعقدة بتاريخ 25/8/2005م أقر المجلس التشريعي قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني، ويشير القانون في مقدمته: "إن القانون خطوة بالغة الأهمية على طريق تطوير السلك الدبلوماسي الفلسطيني، الذي أنشأته منظمة التحرير الفلسطينية عبر الدائرة السياسية، وبحيث يكون قادراً على الاستمرار في حمل المهام الموكلة إليه، ويأتي ذلك في إطار تكامل الأداء الفلسطيني، وبخاصة بين الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية." (جريدة الوقائع، 2005)

ومن خلال مراجعة مواد القانون الدبلوماسي الفلسطيني نجد أنه قد حاول معالجة العديد من الثغرات، والمشاكل التي تعاني منها الدبلوماسية الفلسطينية حيث وضع القانون حلولاً لمشاكل كفاءة العاملين الدبلوماسيين، وأهمية عمل برامج تدريبية لهم، وقد تجلّى ذلك في المادة رقم (16) والتي تنص على: "ينشأ برنامج التدريب الدبلوماسي بالوزارة، ويرأسه أحد موظفي السلك بمرتبة سفير، ويعينه الوزير، ويهدف البرنامج إلى إعداد الدبلوماسيين الجدد المقبولين للعمل بالوزارة، ورفع مستوى أداء العاملين بالسلك الدبلوماسي." (وزارة الخارجية، نت)

وحول وجود دبلوماسيين يعملون لسنوات طوال في سفارات محددة، فقد عالج القانون ذلك الأمر من خلال المادة رقم (17)، حيث تنص على: "يكون الحد الأقصى للعمل الدبلوماسي في دولة واحدة أربع سنوات، ويجوز بقرار من الوزير بناءً على مقتضيات المصلحة العامة تمديد مدة عمل موظفي السلك لسنة واحدة فقط في الدولة ذاتها." (وزارة الخارجية، نت)

كما نص القانون على تشكيل مجلس للتأديب، وتحدد مهامه، واختصاصاته بنظام يصدر عن مجلس الوزراء حيث أوضحت المادة رقم (27) ما يلي: "1- للوزير أن يحيل موظف السلك إلى التحقيق عند مخالفته لواجباته، أو مقتضيات وظيفته، ويحدد الوزير بقرار منه من يقوم بمباشرة التحقيق، وتُعرض النتائج على اللجنة، وترفع اللجنة توصياتها إلى الوزير إما بحفظ الموضوع، أو بتوقيع، التنبيه، أو الإحالة للتأديب. 2- لا يجوز توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون على موظف السلك إلا بعد التحقيق معه من قبل لجنة تشكل لهذه الغاية، وسماع أقواله، وتحقيق دفاعه." (جريدة الوقائع، 2005)

ومن خلال ما تم ذكره من نصوص القانون الدبلوماسي نجد أنه شمل نصوصاً تساهم في تنظيم العمل، والاختيار الأنسب، والإدارة الأفضل للعاملين في المجال الدبلوماسي، ولكن ما حصل على أرض الواقع هو أن القانون عزز من دور السلطة الفلسطينية في العمل الدبلوماسي على حساب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك رغم إشارة مقدمة القانون الدبلوماسي

إلى أهمية تكامل الأداء الدبلوماسي بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كذلك بقيت العديد من المشاكل التي يعاني منها العاملين في مختلف الممثلات، والسفارات الفلسطينية، والتي بحاجة إلى حلول سريعة مثل إعادة تقييم كفاءات العاملين ليتم تطوير قدراتهم وفق الاحتياجات المطلوبة، وأن تتسم عملية اختيار الدبلوماسيين بالشفافية، والنزاهة بعيداً عن العلاقات الشخصية، أو الحزبية، وكذلك وجود خطة عمل واضحة للعاملين الدبلوماسيين ليتم متابعة، ومحاسبة تنفيذها.

ج- الدبلوماسية البرلمانية في ظل الحكومة العاشرة

بعد فوز حركة الاصلاح والتغيير، والتي تمثل حركة حماس، وحصولها على الأغلبية في مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني ظهرت مشاكل حقيقية في علاقات أعضاء البرلمان، والحكومة التي تم تشكيلها من قبل حركة حماس مع العديد من الدول العربية، والدولية، فقد أصرت الدول الأوروبية، والولايات المتحدة على ضرورة اعتراف حركة حماس بمرجعيات أو سلف لقبولها، والموافقة على التعامل مع حكومتها، وبعد رفض حماس لهذه الشروط، فقد تم مقاطعة حكومتها من قبل العديد من دول العالم. ورغم ذلك فقد استطاعت الدبلوماسية البرلمانية الخاصة بالحكومة العاشرة أن تحقق نجاحات دبلوماسية برلمانية مثل: المشاركة في المؤتمرات الخارجية وورش العمل كان أهمها: مؤتمر المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين في ماليزيا، والمؤتمر الدولي لنصرة الأسير الفلسطيني في المغرب، وورشة عمل حول تعزيز المصالحة الفلسطينية في تركيا، ومؤتمر مؤسسة القدس الدولية، وملتقى الشيخ نحاح في الجزائر، ومؤتمر علماء الأمة في السنغال، وأيضاً على صعيد الدعم، والمساندة للحكومة في قطاع غزة تم استقبال عشرات الوفود، وبناء شبكة علاقات خارجية واسعة معهم، ومن أبرزها: "قافلة آسيا 1"، "قافلة القدس (5) الليبية"، "الوفد الماليزي"، "القافلة الإفريقية"، "وزير العدل الأمريكي الأسبق كلارك"، "ممثلة الصليب الأحمر في القدس"، "وفد حركة مجتمع السلم"، ممثلو السفارات السويسرية وجنوب إفريقيا والنرويجية، "قوافل أميال من الابتسامات"، "الوفد البرلماني الدولي لكسر الحصار"، "الوفد البرلماني الجنوب إفريقي". (كتلة التغيير والاصلاح، 2007: نت)

كذلك يستعرض السيد "أسامة حمدان" العلاقات الدولية التي حققتها الحكومة العاشرة بقيادة حركة حماس بقوله: "تطورت علاقات الحركة الاقليمية في هذه المرحلة، وترسخت تحالفاتها، واتسعت دائرة علاقاتها الدولية، وأصبحت محط اهتمام دوائر صنع القرار الأوروبية، وفي هذه المرحلة تطورت العلاقة مع روسيا لتصل إلى لقاءات رسمية على مستوى الرئاسة، وشهدت بداية لعلاقات الحركة مع الحزب الشيوعي الصيني. كما كان لجهود النشطاء من مختلف دول

العالم في كسر الحصار عن قطاع غزة أثر مهم في فتح العديد من قنوات الاتصال مع الحركة." (حمدان، 2015: 10)

وبعد أن أصبح الانقسام أمراً واقعاً ، فقد تعزز وجود حكومتين إحداهما في قطاع غزة، والأخرى في الضفة الغربية، وكل منهما تدعي شرعيتها. حيث ركزت حكومة رام الله عملها الدبلوماسي بعد 2007م على محو آثار الانقسام على المستوى الدولي، واستكمال تنفيذ الالتزامات الفلسطينية المحددة في خارطة الطريق، والتوجه إلى مؤسسات الأمم المتحدة بينما سعت الحكومة في غزة إلى رفع الحصار عن قطاع غزة ، وكسب التأييد، والتعاطف الدولي لها. كما انعكست حالة الانقسام على السلطة التشريعية، والتي جاءت في صورة تعطيل دور المجلس التشريعي في سن القوانين، والتشريعات، وعدم قيامه بدوره الرقابي في الجانبين المالي، والإداري لتصبح السلطة التشريعية أحد فروع الصراع. (عودة، 2009: 149)

المطلب الثاني: معوقات الدبلوماسية الفلسطينية

رغم الدعم، والمساندة الدولية لتنفيذ السلطة مهامها إلا أن العمل الدبلوماسي الفلسطيني في تلك الفترة شهد عقبات داخلية مثل الخلافات حول الصلاحيات الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير، والانقسام الفلسطيني، وكفاءات العاملين في السلك الدبلوماسي، وأيضاً معوقات خارجية مثل الهيمنة الأمريكية على العالم، وتراجع المساندة العربية، وشروط التمويل للسلطة الفلسطينية، وبالتالي نجد أن نصوص اتفاق أوسلو، وافرقات، وتبعات تنفيذ هذا الاتفاق ألقي بظلال قاتمة على إمكانية تحقيق البرنامج الوطني، والتي تعتبر الدبلوماسية الفلسطينية أحد الطرق لتحقيق البرنامج، وفيما يلي المعوقات الداخلية، والخارجية للعمل الدبلوماسي الفلسطيني.

أولاً: المعوقات الداخلية

1- الخلافات بين صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية

لقد تميزت فترة ما بعد اتفاق أوسلو بتضارب الصلاحيات، وتعدد المرجعيات في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وغياب برنامج منظم، وخطة واضحة لهذا العمل الدبلوماسي، وقد شهدت هذه المرحلة انحسار دور منظمة التحرير الفلسطينية في العملين السياسي، والدبلوماسي، وبروز دور السلطة الفلسطينية التي أخذت على عاتقها قيادة المرحلة القادمة وفق أسس، ومرجعيات اتفاقات أوسلو، وبالتالي وبعد تشكيل وزارة الخارجية الفلسطينية في عام 2003م، وقرار القانون الدبلوماسي عام 2005م فقد أصبحت وزارة الخارجية الفلسطينية تشكل المرجعية

الأولى في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وقد حدد القانون الدبلوماسي الفلسطيني مهام وزارة الخارجية الفلسطينية في المادة (3) كما يلي:

1-الإسهام في وضع السياسة الخارجية الفلسطينية، وتنفيذها بما يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

2-تمثيل فلسطين خارجياً، وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الدول، والمنظمات الدولية، والاقليمية عربياً، واسلامياً، ودولياً.

3-الاشراف على جميع البعثات سياسياً، وإدارياً، ومالياً بما في ذلك التعيينات، والتنقلات وفقاً للقانون.

4-تنمية وتطوير التعاون الدولي مع فلسطين، وتمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجية.

5-رعاية مصالح الفلسطينيين في الخارج ، وتعزيز العلاقة معهم، وتعميق تواصلهم مع شعبهم ووطنهم.

6-اعتماد جواز السفر الدبلوماسي وفقاً لنظام يصدر عن مجلس الوزراء.(وزارة الخارجية ، نت) ومن خلال الاطلاع على هذه المهام التي حددها القانون الدبلوماسي، بما فيها مقدمة القانون التي تم عرضها سابقاً، فإننا نلاحظ أن وزارة الخارجية أصبحت تمتلك الحصة الكبرى فيما يتعلق بالمهام الدبلوماسية، حيث استأثرت على معظم المهام الدبلوماسية، وذلك يتعارض مع الادعاءات التي جاءت بمقدمة القانون من أن إقرار القانون لا يُشكل مساساً بمهام منظمة التحرير في هذا الشأن، وأنه يأتي في إطار تكامل المهام بين الدائرة السياسية بالمنظمة، ووزارة الخارجية الفلسطينية. (أبو صوي، 2011: 15)

إن هيمنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي على العمل الدبلوماسي الفلسطيني أثر على عمل الدبلوماسيين العاملين في السفارات، والتي كانت تتبع إلى الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث أصبح الدبلوماسيون الفلسطينيون ملزمين بالعمل وفق سياسات، وافرازات أو سلو بكافة جوانبها، وبالتالي فقد تعاضم دور السلطة الفلسطينية على كافة المستويات على حساب دور، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، إذ تم تهميش مؤسسات، وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية، وإضعاف السفارات، والبعثات الدبلوماسية، وأصبحت المنظمة ليست أكثر من بنود مالية تدرج شهرياً على موازنة السلطة، وأصبح السفراء، وممثلو البعثات الفلسطينية في الشتات لا يملكون الرؤية السياسية الضرورية لمجابهة الاحتلال، وممارساته التوسعية، وإجراءاته العنصرية تحت مظلة المفاوضات.(المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، 2008: 3)، وبسبب حالة التهميش التي صاحبت تكوين السلطة فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية بدأ هذا

الوضع يسحب نفسه على السفارات الفلسطينية في الخارج ، حيث تراجعت حدة الدافعية، وأصبح عملها روتينياً، ونمطياً، وتقليدياً، ويقتصر على المناسبات، والاتصالات الرسمية مع الجهات الحكومية بالبلدان المضيفة، وبدأ الترهل، والضعف يرسم معالمه على عمل تلك السفارات.(السيد ، 2001: 221)

كذلك على ضوء هيمنة السلطة الفلسطينية على كافة الموارد الفلسطينية، فقد أصبحت مؤسسات المنظمة تعاني من مشاكل مالية عديدة بما فيها الدائرة السياسية للمنظمة، وهذا دفع رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة التحرير لتقديم طلب رسمي لوزارة الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية يتضمن مطالبته بإلحاق الدائرة السياسية في تونس إدارياً، ومالياً بوزارة الخارجية الفلسطينية، كما أرسل قائمة تضم أسماء الموظفين الأساسيين في الدائرة السياسية مطالباً باعتمادها من قبل رئيس السلطة الفلسطينية، ووزير الخارجية.(أبو صوي، 2011: 15)

وهكذا نجد أن السلطة الفلسطينية، ومن خلال مؤسساتها أصبحت تقود العمل الدبلوماسي الفلسطيني بشكل كامل، ودون أن تضع بعين الاعتبار إشراك القوى السياسية الأخرى مما دفع بعض القوى الفلسطينية مثل حركة حماس، والتي هي غير ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية إلى فتح فروع لها في بعض الدول الأمر الذي عزز في تكريس الانقسام، وتشتيت الجهود الدبلوماسية.

2- الانقسام السياسي الفلسطيني

لقد ظهرت بوادر الانقسام الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، حيث عارضت ذلك الاتفاق تنظيمات وطنية وإسلامية، بل سعت تنظيمات مثل حركة حماس إلى إسقاط الاتفاق عبر عمليات عسكرية ضد " إسرائيل" بغرض إضعاف المفاوضات الفلسطينية ، وإظهار عدم قدرته في السيطرة على الأرض، حيث قامت حركة حماس خلال مفاوضات القاهرة خلال عام 1994 بتنفيذ أول عملية استشهادية لها. وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وقيام السلطة الوطنية على أرض الواقع، وعودة ياسر عرفات الى الأراضي الفلسطينية فقد لجأت حركة حماس للتصعيد العسكري، مما كان سبباً في كسر، وإضعاف موقف الطرف الفلسطيني وأظهرت الراحل "ياسر عرفات" بأنه ليس الطرف الممسك بقوة في الوضع القائم. (عصفور، 2010. نت)

واستمرت هذه المواقف المناكفة والمعارضة لنهج اتفاق أوسلو من حركات المعارضة وخاصة حركة حماس والتي كانت تحدث ارباكاً في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني، وتؤثر سلباً على مدى

هيمنة، وسيطرة السلطة الفلسطينية على الموقع فعلياً في قطاع غزة والضفة الغربية، وبالتالي تتضرر مكانة السلطة الفلسطينية على المستوى الدولي.

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية 2006م، وتشكيلها الحكومة العاشرة ظهرت خلافات حادة حول صلاحيات الحكومة، ثم تطورت الخلافات بينهما حتى وصلت إلى الصدام المسلح، وتشكيل حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين تحمل كل منهما مشروعاً مختلفاً عن الآخر. وعلى أثر ذلك أصدر الرئيس "محمود عباس" في الرابع عشر من حزيران مرسوماً بإقالة رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، والإعلان عن حالة الطوارئ استناداً لصلاحياته وفقاً للقانون الأساسي، وقد رفضت حركة حماس الالتزام بالمرسوم الرئاسي، وأعلنت عن استمرار "إسماعيل هنية" على رأس حكومته التي انسحب منها الوزراء غير المنتمين إلى حركة حماس، واعتبرت حركة حماس حكومة تسيير الأعمال التي شكلها الرئيس حكومة غير شرعية، واتَّهمت الرئيس "محمود عباس" بفقدان الصلاحية. (عودة، 2009: 148). كما ساهم الانقسام في إعادة احياء مخططات قديمة من قبل "إسرائيل" في حل القضية الفلسطينية باعتماد رؤية قدّمت من معهد جافي للدراسات الاستراتيجية عام 1989م للقيادة الإسرائيلية كان جوهرها الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، والسعي إلى إقامة كيان غير معروف، وفي أفضل الحالات توسيعه باتجاه سيناء، أما بشأن الضفة الغربية فقد دعت الدراسة إلى الاحتفاظ بالسيطرة على أجزاء واسعة منها، وترك مسألة السيادة عليها عائمة. (العوض، 2008: 71)

وأصبحت الرؤية الإسرائيلية لما بعد الانقسام ترتكز على حصار قطاع غزة، ورسم صورة عن القطاع بأنه الكيان الأصولي المنبؤ، والذي يمثل خطراً على المنطقة، وفي الجانب الآخر التواصل مع الحكومة في رام الله في مفاوضات لانهائية، والاستمرار في مشروعها الاستيطاني، وتكريس الانفصال ما بين الضفة الغربية، وقطاع غزة. وكتب "غيورا ايلاند" رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في دراسة في أيلول 2008م، وقدمها إلى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وقال فيها إن الظروف الراهنة تفتح المجال أمام إعادة التفكير في حل الدولتين، وتخلق مناخاً باتجاه أحد الخيارين، الأول: العودة إلى الخيار الأردني الذي يتلخص بتكريس ضم المستوطنات في الضفة "إسرائيل"، ووضع الأجزاء المتبقية من الضفة الفلسطينية تحت السيطرة الأردنية، أمّا الخيار الثاني: الذهاب للحل الإقليمي عبر تقديم أراض من الدول المجاورة، المقصود هنا مصر؛ لتوسيع قطاع غزة إلى ثلاثة أضعاف. (العوض، 2008: 72)

ورفضت قيادة السلطة الفلسطينية أي دور دبلوماسي للحكومة العاشرة، ومنعتها من التواصل مع العاملين الدبلوماسيين في الممثلات، والسفارات الفلسطينية، وذلك ضمن رؤيتها أن

الحكومة في غزة لا تمثل أي شرعية، وقامت وزارة الخارجية التابعة للحكومة برئاسة حركة حماس بمحاولات لإجراء تعديلات في بنية الوزارات، والسفارات، ولكنها اصطدمت بجدار صلب ضد عملية التغيير بها، حيث ترسخت مصالح شرائح، وقيادات متنفذة في إطار السفارات الفلسطينية بالخارج التي منعت محاولات التغيير. (أبو رمضان، 2010 : 25). ولا شك أن معظم سفراء، وممثلي مكاتب منظمة التحرير في دول العالم هم من المنتمين لحركة فتح، ومما لا شك فيه أيضاً أن بروز حركة حماس إلى السلطة، وتولي "محمود الزهار" حقيبة الخارجية جعل من هؤلاء السفراء، والممثلين في حالة تخبط خصوصاً بما يتعلق بمرجعيتهم، وقام كثير منهم بتهميشه، وتوجيه قبلتهم إلى رئاسة السلطة، وبدأ اللوم على الحكومة مما أضعف من موقفها، وقدرتها على فك الحصار. (عوض، 2007: نت)

كذلك كان قرار الرئيس "محمود عباس" -والذي تم الإشارة إليه سابقاً في الفصل الرابع- حيث عمل على تحويل كل ما له صلة بالعلاقات الخارجية، والسفارات، وموظفيها إلى وزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية، إلا أنه بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وتشكيل حركة حماس للحكومة قام مرة أخرى بتقويض الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بالعلاقات الخارجية. (الملتقي الفكري العربي، 2005: 92)

ويرى الباحث أن خطورة الانقسام تكمن في إعطاء "إسرائيل" مبرراً لاستخدام إمكانياتها، وقدراتها على التحكم في مسألة تكريس الفصل السياسي، والفصل الاقتصادي، والفصل الجغرافي بين مدن الضفة الغربية وكذلك الضفة الغربية مع قطاع غزة ، مما يسمح للمخطط الإسرائيلي بتنفيذ مشروعه القديم الجديد، وهو فصل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفتيتها من أجل دثر فكرة الدولة الفلسطينية، والقفز عن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً، ودفع الشعب الفلسطيني للاقتتال الداخلي لاستنزاف قدراته، وإمكانياته، وإضعاف أي عمل دبلوماسي فلسطيني على المستوى الدولي في ظل حالة الانقسام، ووجود مشروعين متناحرين لحل القضية الفلسطينية. كذلك أوجد الانقسام ذريعة "لإسرائيل"، ومعها الولايات المتحدة بعدم الالتزام بمفاوضات جدية بسبب غياب شريك فلسطيني للسلام، وبالتالي تهرب "إسرائيل" مما عليها من مسؤوليات واستحقاقات. كما أن وجود حكومتين أحدهما في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة أضعف مشروع السلام الفلسطيني لأن الرئيس "محمود عباس" أصبح ضعيفاً على طاولة المفاوضات، فهو لم يعد قادراً على التكلم باسم كل الشعب الفلسطيني، وخصوصاً عندما تتحدث عنه حركة حماس كرئيس منتهية صلاحيته.

3- غياب البرنامج السياسي الذي يشكل الاجماع الوطني

لاشك أن حالة التناقض الموجودة بين برنامج منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر، وبرنامج السلطة الفلسطينية الذي يعبر عن مرحلة بناء دولة انعكست سلباً على العمل الدبلوماسي الفلسطيني، فأصبح الفهم العام للعديد من دول العالم أن الخلاف بين الإسرائيليين، والفلسطينيين يتعلق بالحدود المشتركة بينهما.

لقد أوجد ذلك ارباكاً للعاملين في المجال الدبلوماسي، وكيفية المزاجية في طرحهم ما بين مرحلة التحرير، ومرحلة بناء الدولة بالإضافة إلى صعوبة التوفيق بين متطلبات نهوض السلطة الوطنية بمهمة بناء مؤسساتها المدنية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية في غزة - أريحا وباقي مناطق الضفة الغربية وبين متطلبات الحفاظ على مؤسسات م. ت. ف، وعلى دورها كإطار وطني قيادي لكل الشعب يضم قوى متعددة متعارضة، ومتنافسة في مواقفها من القضايا الجوهرية، ومن ضمنها اتفاق إعلان المبادئ الذي مكن المنظمة من تشكيل السلطة الفلسطينية. (نوفل، 1995: 5) ، وفي ظل التزام السلطة الفلسطينية بسياساتها التي تركز إلى بنود اتفاق أوسلو فقد حاولت تسويق هذا الاتفاق محلياً على أنه من الإنجازات العظيمة للشعب الفلسطيني، وأن الخلافات القائمة مع الطرف الاسرائيلي يمكن حلها عبر المفاوضات، وقد أدى ذلك إلى خلق ارباك في فهم الدبلوماسيين الفلسطينيين لإفرازات أوسلو في ظل غياب لبرنامج موحد، ومنظم، أو خطة موحدة، وممنهجة لتسيير، وتطوير العمل الدبلوماسي الفلسطيني. فكل سفير، أو رئيس مكتب تمثيلي فلسطيني يعتمد على همته، واجتهاداته الشخصية لتنظيم برنامج، ووضع خطة لعمله الدبلوماسي، كذلك فإن علاقة السفارة، أو مكتب التمثيل مع وزارة الخارجية، أو الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، وباقي مؤسسات السلطة الوطنية، والمنظمة ليست مبنية على خطة، وقنوات اتصال فعالة لتبادل المعلومات، والتعليمات، والتوصيات، والتقارير. (عوض، 2007: نت)

إن حالة الارباك التي يعيشها الدبلوماسيين الفلسطينيين تتطلب تبني برنامج سياسي يؤكد على استمرار معركة التحرر مع الاحتلال، ودون أن يعني ذلك انتقاء معاشة الشعب الفلسطيني لمرحلة بناء الدولة الفلسطينية، ومؤسساتها، وبالتالي فإن هذا البرنامج السياسي يجب أن يتسم بقواسم مشتركة بين مختلف القوى السياسية ليشكل ناعماً وطنياً، وسياسياً للعلاقة بين منظمة التحرير، والسلطة الوطنية، وكافة الفعاليات السياسية، والوطنية الفلسطينية، ويعمل على توفير سياسة خارجية واضحة تركز على قرارات الشرعية الدولية، وتفرز من خلاله مهام دبلوماسية واضحة لكل المؤسسات، والأفراد العاملين في المجال الدبلوماسي، وتضمن كسب حلفاء،

ومناصرين على المستوى العربي، والاقليمي، والدولي، للحقوق الوطنية الفلسطينية التي أقرتها الشرعية الدولية. (أبو مطر، 2012: 117) ، والمؤشر الايجابي فيما يتعلق بالشرعية الدولية كمرتكز رئيس في تحديد أهداف البرنامج السياسي المشترك هو أن غالبية الفصائل، والقوى السياسية الفلسطينية تعتبر أن الالتزام بقرارات الشرعية الدولية يشكل الحل العادل للقضية الفلسطينية، والأساس الذي يمكن عبره اقامة تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً. كما أن التنظيمات الاسلامية الفلسطينية، وخاصة حركة حماس قد أعربت عن إمكانية اتفاقها مع السلطة، والفصائل الفلسطينية على الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس كحد أدنى، ومرحلة من مراحل التحرير. (أبو مطر ، 2012: 118)

وعلى ضوء ما سبق، فإن الباحث يرى أن التوافق على برنامج الحد الأدنى سياسياً، والذي يشكل إجماعاً لكافة القوى الفلسطينية هو المدخل الأساسي لأي عمل دبلوماسي، وحتى تكون الدبلوماسية ناجحة يجب أن تكون عملية منظمة، وممنهجة لتجميع مختلف مصادر، ومكونات القوة للطرف الفلسطيني، وتوظيفها بمهنية للاستفادة منها في تحقيق الأهداف الفلسطينية، فالنجاح الدبلوماسي هو نجاح سياسي. لذلك على الدبلوماسية أن تعبر عن موقف، وعن برنامج، وعن قضية، ويجب أن تكون هناك بوصلة تحركها لتحقيق أهداف البرنامج الوطني، ولكن ذلك غائب في ظل وجود خلافات حادة بين القوى الفلسطينية، ووجود حكومتين متاحتريتين، وكل منها لها برنامجها الخاص بها، وبالتالي غياب برنامج الإجماع الوطني.

4- الاعتماد على المفاوضات كخيار وحيد لحل القضية الفلسطينية

استمرت السلطة في المراهنة على شعار استراتيجية المفاوضات المستمرة مع "إسرائيل" منذ أكثر من عشرين عاماً بعد توقيع اتفاق أوسلو، ولم يتم تحقيق أي انجاز سياسي، بينما يستمر الاستيطان في أراضي الضفة الغربية ليبقي للفلسطينية قطاعاً متناثرة مما يقضي على إمكانية تحقيق حل الدولتين.

وعلى أثر اتفاق أوسلو تم اختزال مفهوم الدبلوماسية الفلسطينية بالمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، إذ أصبح الحل بالنسبة للقضية الفلسطينية يعتمد بشكل أساسي على المفاوضات، وهذه المفاوضات أيضاً فيها مشكلة بنيوية لكونها استندت إلى طابعها كمفاوضات ثنائية دون تدخل دولي، أي نحن والإسرائيليون، وأن الرعاية الدولية فيها قاصرة على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية لا تتدخل بشكل رسمي، وفعلي، واستثنيت أيضاً الأمم المتحدة، ومرجعية قراراتها. (الصالح، 2013: 72)

كما أن هذه المفاوضات التي تلتزم ببند اتفاق أوسلو كإطار لحل القضية الفلسطينية لا يمكن لها أن تحقق الأهداف المنشودة دون اللجوء إلى تكتيكات ضغط جديدة تدفع بالطرف المحتل إلى التراجع، وخاصة أن "إسرائيل" تضغط من خلال مواصلة الاحتلال، وتوسيع الاستيطان. وقد مرت العملية التفاوضية بحالات جمود متقطعة، والعامل الأساسي في تنشيط وجمود المفاوضات على الأغلب هو توجهات السياسة الأميركية، ويحدث أحياناً إذا توقفت جولات المفاوضات حالة يمكن تسميتها بأنها لا تفاوض شبيهة بما كان يسمى حالة اللأ حرب واللاً سلم، وإذا كانت المفاوضات واحدة من أدوات حل النزاع، ويمكن تصور وقف استخدامها أحياناً لصالح أدوات، واستراتيجيات بديلة، فإن ما يحدث عند توقف المفاوضات هو أشبه بتجميد للعملية التفاوضية الرسمية، ولكن مع التمسك بهذا الخيار. (مسارات، 2014: نت)

ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أنه رغم إعلان الرئيس "محمود عباس" عن رفضه القاطع لخيار المقاومة المسلحة، ومساندته للمقاومة السلمية، والتي يمكن أن تلعب بها الدبلوماسية الشعبية دوراً بارزاً إلا أنه لا توجد لدى القيادة الفلسطينية استراتيجية متكاملة للدبلوماسية الشعبية، ودعم حقيقي، وجاد لها، وذلك على الرغم من وجود مبادرات دولية عديدة لدعمها، ووجود العديد من طرق الدبلوماسية الشعبية التي يمكن أن تجد لها دعماً، ومناصرة من قوى، وحركات دولية عديدة، وأن يكون لها أثراً حقيقياً في عزل دولة الاحتلال، وكشف ممارساتها العدوانية، والعنصرية، وتشمل تلك الطرق: مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، ومقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، ومقاومة جدار الفصل العنصري، وفضح الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، والمنافية لقواعد القانون الدولي. إن ذلك يتطلب وجود برنامج عمل بمهام، وأهداف واضحة، وتكون كافة المؤسسات الدبلوماسية الفلسطينية عنصراً أساسياً في صياغته، وتنفيذه، وحيث يتم من خلاله استغلال كافة المنابر الدبلوماسية الممكنة من أجل حشد القوى العالمية لمساندة أشكال المقاومة السلمية ضد الاحتلال.

5- كفاءات العاملين في المجال الدبلوماسي

رغم اعتماد السلطة الفلسطينية على المفاوضات كخيار استراتيجي وحيد لحل القضية الفلسطينية، إلا أنها لم تحرص على اختيار الدبلوماسيين الفلسطينيين وفق معيار الكفاءة، بل استمر اختيار الدبلوماسيين وفقاً لمعيار الولاء بالدرجة الأولى، وبقي العديد من الدبلوماسيين في مواقعهم، ولفترات طويلة.

لقد أصبح سوء إدارة العمل الدبلوماسي، وقلة الامكانيات من أهم ما ميز العمل الدبلوماسي في هذه المرحلة، وبالتالي فإن ذلك أثر سلباً على أداء الدبلوماسيين بسبب عدم وجود خطة واضحة للعمل، وغياب المرجعية في القضايا المهنية، والإدارية، والقانونية المهمة، وغياب سياسة الثواب، والعقاب، والمساواة بين الدبلوماسي المنتج، وغير المنتج، وغياب وصف وظيفي يوضح طبيعة عمل الموظف، وحدود صلاحياته، وحقوقه المهنية، والوظيفية. وقد تردى العمل الدبلوماسي أكثر فأكثر بسبب الانشغال في الصراع على فتات السلطة، وانقطاع التمويل للسلطة الفلسطينية، وبالتالي المخصصات الشهرية للموظفين بمن فيهم موظفي السفارات، والقنصليات، وأصبح همهم الأول هو الحصول على مخصصاتهم الشهرية لسد احتياجاتهم بدلاً من العمل بجد، والتخطيط الجيد. (عوض، 2007: نت)

وفي فلسطين الكثير من الكفاءات التي تنتظر فرصتها، ولديها الموهبة الدبلوماسية، والمعرفة، والقدرة على إعادة الصورة الحضارية، والمقاومة الحقيقية للإنسان الفلسطيني، والقضية الفلسطينية، وتقديم أداء دبلوماسي فاعل، ومتميز في المعركة مع الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الحرية، والاستقلال، وقيام الدولة. ولكن الملاحظ أنه خلال فترة أوسلو وما بعدها نجد أن فريق المفاوضات الفلسطيني قدم حالة فريدة من التفاوض، فقد مضى على الفريق المفاوض أكثر من عشرين سنة دون تغيير في أي فرد من فريق التفاوض مع "إسرائيل"، وهو أمر يدل على عدم قدرة السلطة على تجديد ذاتها. (عبد الحي، 2014: 34)

وأيضاً نجد عدم وجود الاهتمام بالاحتياجات التدريبية الخاصة بكل دبلوماسي، وعدم وجود أية امتيازات خاصة للكادر الدبلوماسي، أو إتاحة الفرصة للكوادر الشابة لتحمل المسؤولية في إطار عملها، أو تفويض الصلاحيات لها، ونقص في الندوات الفكرية، وحلقات التدريب التي تنظمها الوزارة، وهي تعتبر ضرورية بهدف تدريب موظفيها، وإطلاعهم على كل جديد، ومستحدث في عالم الفكر السياسي، والعلاقات الدولية، وكل المشكلات، والقضايا التي تطرأ على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية، وبالتالي إعطاء الفرصة لها، ولإبداعاتها لتكون قادرة على التعامل بروح العصر، واستخدام التكنولوجيا بكافة أشكالها، وتسخيرها لخدمة العمل الدبلوماسي. (أبو عبا، 2008: نت)

وتجدر الإشارة إلى أن العمل الدبلوماسي الفلسطيني كان عملاً محفوفاً بالمخاطر، حيث يوجد الكثير من الدبلوماسيين الفلسطينيين الذين عملوا بكل أمانة في مواقعهم كممثلين دبلوماسيين في مختلف أنحاء العالم، وقد أصيب العديد من الدبلوماسيين أثناء وجودهم على رأس عملهم الدبلوماسي، وهناك الذين ضحوا بحياتهم من أجل استمرار عملهم الدبلوماسي، ومن

الأمثلة على الدبلوماسيين الفلسطينيين الذين تم اغتيالهم على أيدي المخابرات الاسرائيلية : "وائل زعيتر" المسئول الإعلامي لمكتب المنظمة في ايطاليا، واستشهد عام 1972م، "محمود الهمشري" ممثل المنظمة في فرنسا، واستشهد بتاريخ 1972 م، "محي الدين القلق" ممثل المنظمة في باريس، والذي استشهد بتاريخ 1978م، "سمير طوقان" ممثل المنظمة في قبرص، واستشهد عام 1979م، "حسين أبو الخير" ممثل المنظمة في قبرص، واستشهد عام 1979م، "نعيم خضر" ممثل المنظمة في بلجيكا الذي استشهد عام 1981م. (الصنصاف، 2010: نت)

ثانيا: المعوقات الخارجية

إن طبيعة البنية الداخلية الهشة للسلطة الفلسطينية تساعد في وجود عوامل خارجية عديدة يمكن أن تؤثر على المكونات الداخلية الفلسطينية إذ نجد استمرار الاحتلال، وعدم امتلاك السيادة، والاستقلال، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، وضعف الاقتصاد الفلسطيني، وتبعيته للطرف الإسرائيلي، وحالة الضعف المؤسساتي والبنوي للسلطة، وغياب وحدة الرؤى والسياسات بين طرفي النظام السياسي الفلسطيني القائم في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة. وفيما يلي يعرض الباحث أهم المعوقات الخارجية للدبلوماسية الفلسطينية:

1- تراجع الدعم والمساندة العربية الرسمية وغير الرسمية للقضية الفلسطينية

على أثر الثورات العربية في العالم العربي، والذي سمي " بالربيع العربي"، فقد شهدت الدول العربية أزمات داخلية خانقة، وتراوحت ما بين أزمات سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وبنوية، واجتماعية، حيث شهدت العديد من الدول العربية ومازالت انهياراً في الحكومات الرسمية، وبنية الدولة، وسيطرتها على أراضيها، وظهر اقتتال داخلي بين فئات الشعب الواحد لأسباب مذهبية، أو عرقية.

إن ذلك أضعف الموقف الفلسطيني، وقدرته على الاستفادة من المساندة العربية في مفاوضاتها مع الاسرائيليين، مما أدى إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح "إسرائيل" بشكل لم يسبق له مثيل، فبعد خروج حزب الله من معادلة المقاومة، وانغماسه في الحرب في سوريا، واستمرار الانقسام الفلسطيني، لم تعد أي دولة عربية قادرة على تهديد "إسرائيل" خاصة مصر، وسوريا، والعراق، حيث عقب وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه يعلون" على المعارك الدائرة على مشارف هضبة الجولان بين الجيش السوري، والجيش الحر بأن ما يحصل لا يقدر بثمن.

(البشتاوي، 2014: 5)

كما أن الحروب الطائفية في الدول العربية، وأفعال تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، أثرت سلباً على القضية الفلسطينية، وتراجعت أهميتها على المستوى العربي، والدولي، فأصبحت الدبلوماسية الفلسطينية مكبلة بأثار الصورة المشوهة التي يفرضها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، والحروب الطائفية، والعرقية في الدول العربية عن العالم الإسلامي، والدين الإسلامي، واستغلت الدبلوماسية الإسرائيلية تلك الممارسات لمحاربة، ومواجهة الفلسطينيين في المحافل الدولية، ومقارنتها بأعمال المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة في ظل تكريس الكثير من وسائل الإعلام الغربي للصورة النمطية السلبية عن المسلمين، وترويجها عبر مختلف وسائل الإعلام.

ومما لا شك فيه أن هذا الضعف العربي رسمياً، وشعبياً، مَكَّن "إسرائيل" من الانفراد بالفلسطينيين، ورفع سقف مطالبها إلى الحد الأقصى، من حيث مواصلة الاستيطان، والإعلان رسمياً عن رغبتها بالاحتفاظ بغور الأردن كحد فاصل بينها وبين الأردن، واشتداد حملتها لتهويد القدس، ومقدساتها. كما استغلت حالة عدم الاستقرار في الدول العربية في تسويق مخاوفها الأمنية، وحاجتها إلى ضمانات أمنية، وعسكرية، تؤمن زيادة تفوقها العسكري في المنطقة، واستغلت الولايات المتحدة الفرصة أيضاً لتقديم مقترحات تلبي مطالب "إسرائيل" الأمنية. (البشتاوي، 201: 6). كما أن "الربيع العربي" سبب تراجع في الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية، وخاصة بعد أن أصبح لكل دولة عربية همومها من مشاكل أمنية، وسياسية، واقتصادية، وأصبحت بنية الدولة، ووحدتها مهددة، وبالتالي تراجعت المساندة العربية الرسمية، وغير الرسمية للقضية الفلسطينية؛ في الوقت الذي من المفترض، والطبيعي، أن تتقدم فيه هذه القضية؛ أو على الأقل تحتفظ بمكانتها التاريخية في الخارطة السياسية العربية، وبانت هذه الظاهرة واضحة؛ لاسيما في الدول التي تمر بمرحلة ثورة؛ وتغيير لقيادتها، وأنظمتها، وغدت في درب إعادة تخطيط هيكليتها الحزبية، والسياسية. (كراجة، د. ت. نت)

وهكذا هَمَّش "الربيع العربي" القضية الفلسطينية، وانتزعها من صدارة المشهد العربي لتتراجع إلى الصفوف الخلفية في سلم أولويات المواطن العربي، كما لم يُعَد هناك عمق عربي داعم للقضية الفلسطينية بعدما تراجعت القضية الفلسطينية في الوجدان الشعبي العربي، وأيضاً على المستوى الرسمي، وذلك نتيجة لعدة عوامل هي: الانكفاء إلى القطرية بعدما تفاقمَت المشكلات القطرية لكل دولة، وانتشار فكر التيار السلفي الذي حرف البوصلة عن القدس، وفلسطين، وأجج الصراع الداخلي في كل منطقة ينتشر فيها. (القططي، 2014: نت)

2- التدخل الدولي

تعتبر القضية الفلسطينية محط تجاذب بين قوى العالم المختلفة، ولاشك أنه في مرحلة العالم الأحادي القطبية، فقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط ضمن الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تفرض رؤيتها على مختلف القضايا بما فيها القضية الفلسطينية، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح بعد اتفاق أوسلو، حيث أصبحت الولايات المتحدة هي الراعي الأول، والأخير للمفاوضات الفلسطينية مع دولة الاحتلال، وسوف يستعرض الباحث لأهم المواقف التي شهدت تدخلاً، بل إملاءات دولية على صناع القرار السياسي في السلطة الفلسطينية، والذي كان له أثره البالغ على الدبلوماسية الفلسطينية:

أصرت الولايات المتحدة على عدم تدخل الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي في أي حل ساسي للقضية الفلسطينية، وتركت تحديد نتائج المفاوضات لطرفي العلاقة الفلسطيني والاسرائيلي، وهو ما يعني فسح المجال أمام الخلل الاستراتيجي في موازين القوى بين هذين الطرفين ليفعل فعله في تحديد طبيعة النتائج لأي عملية تفاوضية. (عبد الحي، 2014: 8)

وفي العام 1999م، وحين اقترب موعد إعلان الدولة الفلسطينية وفقاً لموعد انتهاء المرحلة الانتقالية في مايو/أيار 1999م، كان المقرر عقد المجلس المركزي الفلسطيني في 27 إبريل لإعلان انتهاء المرحلة الانتقالية، وإعلان السيادة على جميع الأراضي المحتلة حتى حدود يونيو 1967م بما فيها القدس، ولكن قبل يوم واحد من الاجتماع تدخل الرئيس "كلينتون" برسالة شهيرة دعا إلى تأجيل هذا الإعلان مقابل وعد بالتزام العمل على إتمام التسوية الشاملة في موعد أقصاه أيار/مايو 2000م. (أبو طه، 2006: نت)

وكانت مظاهر التدخل الخارجي واضحة في تدخل الجانب الأمريكي من خلال خطة خارطة الطريق، إذ مارس الضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ الخطة التي تضمنت شروطاً ومطالب طالت هيكليّة النظام السياسي، وبنيتها، وتضمنت الخطة مطالب للسلطة بإقرار القانون الأساسي، وبوضع دستور للدولة المنتظرة، وحددت طبيعة النظام بأنه نظام ديمقراطي برلماني. وشملت أيضاً إجراء تغيير على طبيعة النظام السياسي الحالي من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء، ومنحه صلاحيات تنفيذية واسعة على حساب صلاحيات الرئيس الفلسطيني.

كذلك مقاطعة الدول الغربية للحكومة العاشرة المنتخبة، وإيقاف أي دعم مالي لها، ومحاصرتها دبلوماسياً من خلال الامتناع عن دعوة ممثليها، أو مشاركتهم في حكومة وحدة وطنية فلسطينية رغم فوزها في انتخابات نزيهة. (يوسف، 2009: 83)، أما اللجنة الرباعية فقد كان تدخلها واضحاً عند تشكيل الحكومة العاشرة برئاسة حركة حماس، إذ كان لديها استراتيجية

استغلال المساعدات بهدف اخراج حماس من الحكومة كلياً، وبالتالي فقد أصبحت حركة حماس خارج الحكومة بسبب التدخل الخارجي. (Lasensky & Grace, 2006: 4)

وأخيراً نجد المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد، والذي يتم تنفيذه ، والقائم أساساً على فكرة الفوضى الخلاقة لوضع خرائط جديدة للشرق الأوسط قائمة على تجزئة المنطقة العربية، مثل العراق، ولبنان، وفلسطين، إلى دويلات، وكنتونات وفق مصالحها، وهذا الأمر يخدم المصلحة الإسرائيلية.(تقرير مدار الاستراتيجي، 2008: 103)

3- المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية

إن اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الخارجية بشكل كبير في تمويل نشاطها، وموازنتها، وبرامجها التنموية يعتبر عاملاً مهماً في إعطاء القوى الخارجية الممولة وسيلة من وسائل التدخل، والضغط على السلطة من أجل إتباع توجهات، وتنفيذ سياسات متوافقة مع توجهات، ورؤية تلك القوى، فقد شكل الدعم المالي الذي يقدم إلى السلطة الفلسطينية وفق اتفاق أوسلو عامل ضغط، وابتزاز للقرار السياسي الفلسطيني المستقل.

وقد تعلم المانحون الكثير من الدروس القاسية خلال سنوات أوسلو، حيث تميزت عملية أوسلو كأول تجربة في السياق الإسرائيلي الفلسطيني من حيث المساعدات الكبيرة، مما جعل حصة كل فرد من الفلسطينيين من أكثر المستفيدين من المساعدات في العالم، لقد صممت تلك المساعدات منذ البداية لدعم النمو الاقتصادي الفلسطيني، وحشد الدعم الشعبي للمفاوضات مع "إسرائيل". (Lasensky & Grace , 2006: 2)

أما عن سياسة الاتحاد الأوروبي مع الحكومة العاشرة ، فقد كان موقف المفوضية الأوروبية الذي أعلنته بعد فوز حماس في الانتخابات محدداً، وواضحاً تجاه سياسة الحكومة التي يتم تشكيلها، وبأنها سوف تتعامل مع أي حكومة فلسطينية تلجأ إلى السبل السلمية، وتعتمد قرارات اللجنة الرباعية. واستغل الاتحاد الأوروبي قضية المساعدات الاقتصادية للضغط على حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية، إذ أن مجلس العلاقات الخارجية، والشئون العامة في الاتحاد الأوروبي أصدر قراراً في 2006/4/10م بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية، وأوقف اتصالاته السياسية بها إلى حين التزام حماس بمبادئ السلام. (اسماعيل، 2011: 28)

كذلك قيام "إسرائيل" بقطع تحويلات عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وذلك كإجراء عقابي ضدها من أجل إلزامها بالاستمرار بالنهج التفاوضي غير المثمر، والذي لم يحقق أي نتائج حقيقية على الأرض.

وكان أيضا تهديد الولايات المتحدة لمنظمة اليونسكو بوقف التمويل عنها في حالة قبول دولة فلسطين عضواً فيها، أو تهديدها بوقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية إذا تقدمت إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار حول قيام الدولة الفلسطينية، واعتبر المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية جاي كارني أن التصويت على انضمام السلطة إلى اليونسكو يؤدي لنتائج عكسية حيال هدف المجتمع الدولي التوصل إلى سلام شامل، وعادل، ودائم في الشرق الأوسط. كما أضافت وكالة رويترز للأخبار، 2011/11/1م، أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "فيكتوريا نولاند" قالت للصحفيين أن الولايات المتحدة ليس لديها خيار سوى وقف التمويل بسبب قانون أمريكي صدر في التسعينات، وأن واشنطن لن تمضي قدماً في تقديم 60 مليون دولار كانت تعتزم منحها للسلطة. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011: 5)

4- الهيمنة الأمريكية على العالم

إن طبيعة القضية الفلسطينية، والصراع العربي-الإسرائيلي عامة تجعله يتأثر بأي وضع جديد على مستوى التفاعلات الدولية بين مكونات النظام الدولي، وذلك للأهمية، والخصوصية التي تطبع هذا الصراع من تشابك للأبعاد، ومحورية القضية الفلسطينية كقضية حاضرة، وبقوة في معظم الحسابات الدولية، وكذلك لأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للإمبراطورية الأمريكية، ودول كبرى أخرى.

وبالتالي تشكل تلك الدول الكبرى حلفاء لها في المنطقة لتحقيق أهدافها. كما أن ضمان بقاء، وأمن و تفوق "إسرائيل" يحتل باستمرار قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فالموقف الأمريكي الثابت يجسد ما بين أمريكا، "إسرائيل" من تحالف استراتيجي، أو رابطة عضوية فريدة، أو علاقة تبعية من نوع خاص. يضاف إلى ذلك عدم استعداد التحالف الأمريكي الإسرائيلي التنازل عن شيء من مكاسب "إسرائيل" التي جنتها في حرب حزيران عام 1967م، وطموح صناع القرار في كل من واشنطن "وتل أبيب" إلى مراكمة المكاسب الإسرائيلية عبر التهام الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة. (الغطاطة، 2012: 29) ولاشك أن انتهاء فترة الحرب الباردة، وغياب الاتحاد السوفيتي كقوة دولية منافسة للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ساهم في تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة، وخاصة بعد احتلال العراق، ووصول اليمين الأمريكي إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتولي الرئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الابن فقد أصبحت مصالح اليمين الأمريكي المحافظ للهيمنة على العالم خاصة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001م تكاد تكون تتطابق كلية مع

مصالح اليمين الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة، وهذا يعطي العلاقات الأمريكية الإسرائيلية زخماً غير مسبوق. (اسماعيل، 2011: 10)

كما تظهر المساندة الأمريكية "لإسرائيل" في المحافل الدولية في المحكمة الدولية التي نظرت في موضوع جدار الفصل العنصري، والتي صوت فيها لصالح الطرف الفلسطيني 14 قاضياً، وكان القاضي الأمريكي هو الوحيد الذي لم يصوت لصالح القرار ناهيك عن الموقف الأمريكي في لجان حقوق الإنسان، أو من تقارير التحقيق الدولي كما جري مع تقرير جولدستون. (عبد الحي، 2014: 8)، واستمرت المواقف الأمريكية الداعمة "لإسرائيل" في مجلس الأمن الدولي من خلال استخدام الولايات المتحدة لحق النقض الفيتو ضد أي قرار يدين "إسرائيل"، فقد منع الفيتو الأمريكي مجلس الأمن الدولي من اتخاذ قرارات داعمة للقضية الفلسطينية، وخلال الفترة ما بين 1995م-2011م استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد قرارات لصالح الطرف الفلسطيني 18 مرة. (عبد الحي، 2014: 31)

المبحث الثاني : تبعات قرار الاعتراف بفلسطين على الدبلوماسية الفلسطينية

يقدم هذا البحث تعريف بأهمية انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة دولة مراقب غير عضو، وما يفتح ذلك من آفاق للعمل الدبلوماسي الفلسطيني، وخاصة مع المنظمات الدولية التي أصبحت فلسطين عضواً فيها، بالإضافة إلى المنظمات الأخرى التي تشكل أولوية للعمل الدبلوماسي الفلسطيني في المرحلة القادمة لعضوية فلسطين فيها.

المطلب الأول: الاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة

جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67 بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في هيئة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012م، وهو تاريخ اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهذا القرار يرقى بمرتبة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو، وتتيح الصفة الجديدة لفلسطين إمكانية الانضمام لمنظمات دولية عديدة، ولا شك أن هذا القرار يفتح آفاقاً واسعة أمام الفلسطينيين في نضالهم من أجل إزالة الاحتلال، والاستيطان من الأراضي المحتلة في سنة 1967م، ويوفر الأساس القانوني للجوء الفلسطينيين إلى هيئات دولية متعددة مثل؛ محكمة العدل الدولية، محكمة الجنايات الدولية، منظمة اليونسكو، إلخ، وذلك لتوسيع دائرة العزلة على "إسرائيل" والبدء بفرض العقوبات عليها. (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2013: 21)، كما أنه يعزز من فرص فلسطين للانضمام إلى مختلف المنظمات، والمعاهدات الدولية، واعتراف دول أخرى بفلسطين، كما أنه يزيد من مناصرة، ومساندة القوى الدولية لحقوق الفلسطينيين، والوقوف ضد الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يخص تهويد الأرض والاستيطان.

ولا شك أن الاعتراف بدولة فلسطين هو إجراء سلمي لاعنفي، ويعزز في الوقت ذاته العمل على إنفاذ القانون الدولي من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وبالتالي فإن اعتراف هيئة الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو يرسخ فكرة احتلال "إسرائيل" للأراضي التي احتلتها في العام 1967، ويعيد التأكيد على التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين، وأن الاعتراف بفلسطين هو استثمار في السلام. (مكتب المفاوضات، 2011: 4)

وتستطيع دولة فلسطينية معترف بها دولياً برعاية الأمم المتحدة، الانضمام إلى بعض المنظمات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund، والبنك الدولي World Bank، كما يكون بمقدورها أن تمسي طرفاً يوقع على المعاهدات المتعددة الأطراف، وبخاصة تلك المعنية بحقوق الإنسان، ومن المرجح أن تمسي عضواً دائماً في

المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى المحاكم المحلية في البلدان التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وستفتح محافل جديدة لمقاضاة المسؤولين الإسرائيليين؛ الذين قد يكونون مسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين. (خير لله، 2011: 21)

ويشير "صائب عريقات" كبير المفاوضين في الوفد الفلسطيني للمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية أن أهم المزايا التي يساعد إعلان الدولة في تحقيقها ما يلي:

- الإنجاز الأول والأهم يتمثل في إنهاء الجدل حول وجود دولة فلسطين كشخصية قانونية دولية.

- توسع إطار حقوق المشاركة في أعمال، ومداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- فتح المجال أمام عضوية فلسطين في هيئات، ومنظمات دولية أخرى، والتي تكون عضويتها مقتصرة على الدول فقط مثل منظمة الصحة العالمية، والمحكمة الجنائية الدولية.
- فتح الباب أمام امكانية أن تصبح فلسطين طرفاً في العديد من المعاهدات المقتصرة المشاركة فيها على الدول. (عريقات، 2012: 30)

إن القبول الفلسطيني في الأمم المتحدة كدولة مراقبة غير عضو قد تم اعتباره من قبل المندوبين الفلسطينيين كخطوة في طريق "تدويل النزاع"، مما يوفر القدرة على استغلال منابر متعددة في المنظمات الدولية، وتعزيز مكانة فلسطين على المستوى الدولي، وتعزيز حماية حقوق جميع الشعب الفلسطيني، وليس فقط الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، وقطاع غزة. (Heinrich Böll Stiftung, 2013: 45)

وتتبع أهمية قرار الجمعية العمومية رقم 67/19 بأنه أنهى المصطلح، أو المقولة الإسرائيلية بأن هذه الأراضي أراض متنازع عليها، وثبتت بأنها أراضي دولة فلسطين المحتلة، وأنها دولة تحت الاحتلال، وبالتالي سقطت قانونياً، ودولياً مقولة بأنها أراض متنازع عليها. (مقبول، 2013: 81) ، وسيكون باستطاعة فلسطين بصفتها الجديدة كدولة أن تصادق، وتنضم إلى بعض الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف على قدم المساواة مع أي دولة أخرى، ويمكنها الدخول كطرف متساو في اتفاقيات ثنائية مع دول أخرى، بدلاً من القيام بذلك بصفة كيان بترتيبات استثنائية. (حمامي، 2012: نت)

إن مثل هذا القرار يعتبر أمراً مزعجاً "لإسرائيل"، لأنها تخشى من أي مكتسبات تؤدي إلى زيادة استقلالية القرار الفلسطيني عنها أو يعزز مكانة القضية الفلسطينية، ويدخلها في طور جديد، ومكانة جديدة، وهي مكانة دولة تحت الاحتلال، وتحت غزو دولة عضو في الأمم المتحدة هي "إسرائيل"، وليس كما تطرح "إسرائيل" أنها مناطق متنازع عليها. وهكذا عندما

تصبح فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة ستصبح "إسرائيل" ليس مجرد دولة تحتل دولة عضواً في الأمم المتحدة، وإنما ستُعتبر دولة غازية أيضاً، وهذا الأمر يسهل فرض عقوبات جديّة عليها، وهناك خشية إسرائيلية أن تلجأ دولة فلسطين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة استناداً إلى القرار رقم 311 الصادر تحت عنوان الاتحاد من أجل السلام، وتطلب فرض عقوباتٍ على "إسرائيل"، وفي حالة نجاح هذه الخطوة، فإن وضع "إسرائيل" يصبح مثل وضع دولة جنوب أفريقيا في زمن الأبارتهايد. (محارب، 2011: 9)

ومن الجدير ذكره أن القرار لم يغفل الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وضرورة استمرار دعم ومساندة مختلف المنظمات الدولية للشعب الفلسطيني، فقد ركز مشروع القرار على منح فلسطين وضع دولة مراقب في الأمم المتحدة دون المساس بالحقوق، والامتيازات المكتسبة، ودور، ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني بموجب القرارات، والممارسة ذات الصلة، وأكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله في دولته فلسطين على أساس حدود العام 1967م، وحث جميع الدول، والوكالات المتخصصة، والمنظمات في نظام الأمم المتحدة على مواصلة دعم، ومساعدة الشعب الفلسطيني في نيل حقه في تقرير المصير، وفي الاستقلال والحرية. (الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان، 2013: 13)

ويرى الباحث أن قرار الأمم المتحدة بقبول فلسطين دولة غير عضو فتح آفاقاً جديدةً للعمل الدبلوماسي، وذلك من خلال الانضمام إلى منظمات دولية متعددة، وبالتالي فإن ذلك يوفر منابر عمل إضافية يمكن أن يتم استغلالها لتعزيز الموقف الفلسطيني، وكسب الدعم، والمساندة من خلال عمل، ونشاط دبلوماسي مكثف يساعد في بناء رأي عام عالمي ليضغط على الحكومات الرسمية من أجل الاعتراف بفلسطين، ومساندة القضايا الفلسطينية العادلة. ولكن رغم كل ما تقدم من ميزات لاعتراف الأمم المتحدة رقم 67/19، وأن التوجه للأمم المتحدة، هو جزء أساسي من الاستفادة من القانون الدولي، والذي يعتبر من أهم القوانين الفعالة التي يجب أن يستخدمها الجانب الفلسطيني كسلاح لتحسين وضعيته الدبلوماسية، والسياسية على المستوى الدولي، إلا أنه من الضروري أن نضع الأمور في نصابها، وفي حجمها الطبيعي، وأن يتسم عرض هذا القرار، وما تبعه من إنجازات بشكل واضح للجمهور الفلسطيني، وبدون أي مزايدات حول حجم، وقيمة هذا الإنجاز للقضية الفلسطينية.

ومن خلال الاطلاع على موقع وزارة الخارجية الفلسطينية لا توجد أي معلومات عن الدول المعترفة بدولة فلسطين" تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2015/11/23م"، ولكن من خلال الموقع

الإلكتروني لوكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، فإنه يوجد 135 دولة تعترف بدولة فلسطين" حتى تاريخ 30 أكتوبر /2014م"، ولكن تبقى هذه المعلومات غير وافية، وغير شافية حيث لا يذكر طبيعة الاعتراف، وطبيعة البعثات الدبلوماسية المتبادلة بين فلسطين، وتلك الدول الأخرى المعترف بها، وما هو طبيعة الاعتراف، وهل تقوم هذه الدول بتمييز اعترافها لفلسطين عن اعترافها "بإسرائيل"، وهل تذكر نصوص الاعتراف على أساس خطوط وقف إطلاق النار لعام 1949م، أو قرار مجلس الأمن رقم 242، وكيف تختلف نصوص الاعتراف من عام 1988م عن نصوص الاعتراف بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

في الوضع المثالي ينبغي أن يكون لدى القيادة النسخ الأصلية لجميع وثائق الاعتراف من الدول الأخرى، إذ أن نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) لا يدرج سوى اثني عشر اعترافاً، وفي هذا الصدد من المفيد للقيادة أن يكون لديها موقع على شبكة الانترنت يوضح تلك المعلومات بشكل مفصل، وربما على غرار موقع كوسوفو (<http://www.kosovothanksyou.com/>) بحيث لا يدرج الموقع كل الدول التي اعترفت بكوسوفو فحسب، ولكن عليه روابط الكترونية لنصوص الاعتراف أيضاً.

(مجموعة فلسطين الاستراتيجية ، 2015: نت)

أما عن أسباب توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، فقد برر الرئيس "محمود عباس" الذهاب إلى الأمم المتحدة بقوله: " لم نكن لنطلق هذه المبادرة لولا أننا اصطدنا بحقائق ما عادت خافية على أحد أولها أن المفاوضات الثنائية قد وصلت إلى طريق مسدود، وثانيها أن الحكومة الإسرائيلية لم تعط مؤشراً واحداً، ولم تمنحنا بصيص أمل بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات الجادة المسؤولة التي من شأنها أن تقضي إلى حل عادل، ودائم للنزاع في المنطقة. وثالثها أن القوى الدولية الراعية لعملية السلام باتت عاجزة عن إقناع "إسرائيل" بتنفيذ ما عليها من التزامات، والكف عن سياساتها الاستيطانية، والتهويدية التي تجعل من عملية السلام أمراً محفوفاً بالمخاطر." (النحال، والشوبكي. 2015: 410)

وفي سياق آخر، نجد الرئيس "محمود عباس" يؤكد على مدى حرصه على خيار المفاوضات، مما يعكس عدم وجود قرار استراتيجي بإنهاء المفاوضات، والبحث عن طرق أخرى لاسترداد الحقوق الفلسطينية، إذ حرص طوال الفترة منذ بداية 2011م على التأكيد مرات عديدة، بأن التوجه إلى الأمم المتحدة ليس بديلاً عن المفاوضات، وأنه يمكن أن يتخلى عنه فوراً إذا قدمت له "إسرائيل" عرضاً مناسباً، وأعلن أنه سيعود إلى المفاوضات مهما تكن نتيجة التوجه

إلى الأمم المتحدة. كما أكد أن المصالحة لا تتناقض مع المحاولات الرامية إلى استئناف المفاوضات، بل إنها تساعد على استئنافها، وعلى تحقيق السلام. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011: 103)

ويعتقد الباحث أن مثل هذه المواقف لا تشكل استراتيجية دبلوماسية جديدة للقيادة الفلسطينية، فهي لا تُقر أن فترة المفاوضات التي استمرت مع "إسرائيل" لأكثر من 20 عاماً تحت رعاية، ووصاية أمريكية لم تحقق أي نتيجة ايجابية لصالح القضية الفلسطينية، بل أن رئاسة السلطة الفلسطينية، وحسب تصريحات الرئيس "محمود عباس" -تجد نفسها مضطرة - وليست مقتنعة للجوء إلى الأمم المتحدة لدعم السياسة الخارجية الفلسطينية ضمن خيار المفاوضات، وبالتالي فإن الدبلوماسية الفلسطينية ما زالت تعتمد على المفاوضات كسبيل وحيد لحل القضية الفلسطينية، وعلى أسس اتفاقات أوسلو كمرجعية للمفاوضات، والدور الأمريكي لرعايتها.

كما أن هذا الإنجاز الدبلوماسي المتمثل في اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة مراقب غير عضو لن يغير كثيراً على أرض الواقع إذا لم يتم دعمه، ومساندته بأشكال المقاومة الأخرى، إذ ليس من المتوقع أن يؤدي إعلان عضوية فلسطين في الأمم المتحدة إلى انسحاب إسرائيلي، أو تسليم المعابر الحدودية إلى الفلسطينيين، أو سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية، أو المجال الجوي، أو الصادرات، والواردات، أو ضمان حرية الحركة، فميدانياً سيبقى الأمر على ما هو عليه. (حمامي، 2012: نت)، وبالتالي فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكنها إنشاء دولة من خلال إصدار قرار واحد على الرغم من أنها يمكن أن تلعب دوراً في الاعتراف الجماعي من عدمه، ولكن كل ما أنجزته الجمعية العامة للأمم المتحدة من إصدار قراراتها في 29 نوفمبر 2012م هو الإشارة للمجتمع الدولي بأن فلسطين مُنحت صفة دولة مراقب غير عضو في منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي فإن القرار يُمكن فلسطين للانضمام إلى المعاهدات التي تنطبق صيغتها على جميع الدول. (مجموعة فلسطين الاستراتيجية، 2015: نت)

المطلب الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية والمنظمات الدولية

حرصت السلطة الفلسطينية على استخدام عضويتها في المؤسسات الدولية كنوع من الضغط لصالح وضع أفضل لها في المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، وليس اعتماده كخيار استراتيجي بعيداً عن المفاوضات التي استمرت لأكثر من عشرين سنة دون أي نتائج ايجابية. ورغم ذلك فإن استغلال المؤسسات الدولية كمنابر لمقارعة الاحتلال، وفضح جرائمه يعتبر

أولوية أساسية للعمل الدبلوماسي الفلسطيني، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وتصبح عضويتها مصدر قوة، وتعزيز للحق الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن قبول فلسطين في هيئات الأمم المتحدة، والانضمام إلى المعاهدات الدولية لا يأخذ فقط شكل رمزي حول مكانتها الحالية، وحقوقها التي تخضع للقانون الدولي، بل هو أيضا وسيلة للشعب الفلسطيني للوصول إلى المحافل، والآليات القانونية، والسياسية الجديدة من أجل المطالبة بتحقيق الحماية لحقوقهم، إن عضوية فلسطين في اليونسكو، على سبيل المثال، توفر لمندوبيها المزيد من النفوذ السياسي، والسبل القانونية للمطالبة باحترام حقوق التراث الثقافي في فلسطين. كما أن الوصول إلى حقوق الإنسان الدولية، ومعاهدات القانون الإنساني باسم فلسطين هي أيضا خطوة أساسية في حماية حقوق الشعب الفلسطيني، وتأمين الشرعية الفلسطينية على المسرح الدولي. (Heinrich Böll Stiftung, 2013:45)

وقد انضمت فلسطين "وما زالت تسعى" إلى العديد من المنظمات الدولية، والتي تتراوح ما بين منظمات اقتصادية، وثقافية، وزراعية، وعلمية، وقانونية، وغيرها من منظمات الأمم المتحدة، وتتمثل أهم تلك المنظمات الدولية بما يلي:

1- عضوية فلسطين في اليونسكو

تم قبول فلسطين دولة عضواً في اليونسكو، عقب قرار صدر عن المؤتمر العام لليونسكو في جلسته العامة للدورة السادسة والثلاثين المنعقد في باريس في 31 تشرين الأول/أكتوبر لعام 2011م وبذلك أصبحت فلسطين الدولة 195 في اليونسكو. فقد قرر المؤتمر العام لليونسكو المنعقد في باريس قبول انضمام فلسطين عضواً كامل العضوية في اليونسكو، وقد صوتت 107 دولة لصالح القرار، من بينها فرنسا وإسبانيا والنرويج من دول الاتحاد الأوروبي؛ في حين صوتت 14 دولة ضد القرار من بينها: الولايات المتحدة "إسرائيل" وكندا وألمانيا، بينما امتنع عن التصويت 49 دولة، وبذلك تنتقل فلسطين من عضو مراقب إلى عضو كامل العضوية، وتتمتع بكل الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2011: نت)

وبالتأكيد فإن هذه العضوية تعتبر نجاحاً للدبلوماسية الفلسطينية، وتساعد في فتح آفاق جديدة للعمل الدبلوماسي، سواء من حيث المساعدة في التصدي للاحتلال الذي يحاول أن يطمس معالم التاريخ الإسلامي في فلسطين، أو تحقيق عضوية فلسطين في منظمات دولية

أخرى، وأكد أمين عام المجلس التشريعي "إبراهيم خريشة" أهمية النجاح الذي حققته الدبلوماسية الفلسطينية في "اليونسكو"، المتمثل بقبول فلسطين كدولة عضو في هذه المنظمة، وهو ما يعتبر تمهيداً لنجاحات أخرى أهمها نيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، نت)

ولاشك أن انضمام فلسطين لعضوية اليونسكو، هي خطوة في اتجاه الاعتراف الدولي بالمقدسات الإسلامية، والمسيحية في فلسطين، ومن ثم توفير الحماية الدولية، والقانونية لها، بالإضافة إلى مشاركة اليونسكو في الجهود المبذولة لحماية البيئة الطبيعية، والتراث الثقافي للبشرية في حد ذاته خطوة تتطلب جهداً دولياً للحصول على مزيد من الدعم للمقدسات الفلسطينية.

إن نجاح الفلسطينيين في الانضمام إلى اليونسكو مكنهم من الحصول على اعتراف بكنيسة المهد كموقع للتراث العالم، وأشارت محافل سياسية في "إسرائيل" إلى أن القبول في اليونسكو، والاعتراف في الأمم المتحدة سيسهلان على الفلسطينيين الانضمام إلى منظمات أخرى، وبخاصة أنه سيكون من الصعب جداً على "إسرائيل" منع قبول الفلسطينيين في منظمات دولية، بعد أن أيد عدد هائل من الدول الاعتراف بفلسطين في الأمم المتحدة. (الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان، 2013: 20)

وهكذا بعد اعتراف اليونسكو لا شيء يمنع من اكتساب العضوية في بقية المنظمات الدولية المتخصصة الشبيهة باليونسكو مثل: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. كما أن عضوية فلسطين في اليونسكو فتحت الطريق لكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي في طمس الهوية الفلسطينية عبر التزييف، والتزوير في التاريخ، وفي المعالم التاريخية، والسطو على المعالم الإسلامية، والمسيحية، ومسلسل التهويد الخطير، وتدمير المسجد الأقصى، وهي جزء من الحرب ضد "إسرائيل" التي تدعي بحقوقها التاريخية على الأرض الفلسطينية.

ويري الباحث أنه رغم أن هذه الإنجازات لا تُحدث تغييراً ثورياً، إلا أنه يجب أن تُؤخذ على محمل الجدية وتوضع بعين الاعتبار كإنجاز وطني، لأن قيمة مثل هذه الإنجازات تكمن في تراكمها لتخلق حالة جديدة، وأيضاً في دعمها لمواقف، وقضايا سياسية فلسطينية تشكل محاور أساسية في الصراع مع الاحتلال، وبالتالي من الواجب تفاعل جميع القوى السياسية على مختلف انتماءاتها لمثل هذه الإنجازات، وليس التقليل من شأنها لدواعٍ حزبية ضيقة.

2- الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية

في أواخر عام 2014م صوتت اللجنة التنفيذية لصالح انضمام دولة فلسطين إلى عضوية المحكمة الجنائية، إن حصول فلسطين على دولة مراقب سيعزز فرص ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، حيث من الممكن أن يساهم ذلك بانضمام فلسطين إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وخاصة أن محاسبة مجرمي الحرب من الطرف الإسرائيلي يجب أن يعتبر ضمن أولويات مهام السلطة الفلسطينية، كما أن المحكمة الجنائية الدولية تمارس اختصاصها في النظر بإحدى الجرائم الدولية التي لخصها نظام روما في المادة الخامسة وهي: جرائم الإبادة، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وأعمال العدوان.(المصري، 2014: 4)

إن ذلك يساعد في ترسيخ الشخصية القانونية، والمكانة السياسية لدولة فلسطين، وتأكيد انتساب منظومتها القانونية، والحقوقية إلى المنظومة المعتمدة دولياً، وبالتالي محاصرة دولة الاحتلال، ومحاسبتها، ومقاضاتها على جرائم الفصل العنصري، والتطهير القسري الذي تمارسه بحق الشعب الفلسطيني، مما يؤدي إلى عزلها دولياً، وإضعاف تأثيرها، ونفوذها على المستوى الدولي، وفي المقابل فإن ذلك يساعد في توفير الحماية القانونية للشعب الفلسطيني على تراب وطنه.

وكما هو معروف فإن الجرائم المعترف بها دولياً تثير مسؤوليات محددة تجاه الدول على المستوى الدولي، ويقع على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات المناسبة التي ترمي إلى الاعتراض على الحصار، والقتل، والتدمير المستمر، والممنهج الذي تمارسه "إسرائيل" بحق الشعب الفلسطيني. إن وجود فلسطين ضمن الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، والتصديق على المعاهدات سيمكنها من تفعيل القوانين الدولية كمرجعية، وتقديم الشكاوى على جرائم ارتكبتها الضباط، والمسؤولون الإسرائيليون، وعلى جميع ممارسات الدولة القائمة بالاحتلال من استيطان، وإبعاد قسري لأن الوضع القانوني الآن لفلسطين هي دولة تحت الاحتلال، وهو يضع "إسرائيل" كدولة قائمة بالاحتلال تحت طائلة المحاكمة. (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2013: 46)

3- الانضمام إلى محكمة العدل الدولية

إن حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة من شأنه أن يعزز فرص انضمامها إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، حيث تنص المادتين (93 ، 96) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافاً في

النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، ويجوز لدولة ليست من الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن. كذلك يمكن أن تشكل محكمة العدل الدولية منبراً إضافياً لمقارعة الاحتلال، وفضح جرائمه، وتقديمه للمحاكمة الدولية، ولا شك أن قرار محكمة لاهاي بشأن جدار الفصل العنصري يعتبر مثلاً واضحاً على ذلك، فهي المرة الأولى التي تعرض فيها قضية تتعلق بحقوق الفلسطينيين، وانتهاكات "إسرائيل" لهذه الحقوق أمام محكمة العدل الدولية، وهذا يعتبر نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الفلسطينية، وخاصة أنه جاء رغم المعارضة الشديدة من الولايات المتحدة، وحتى من أوروبا. (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2013: 22)

وقد قامت "إسرائيل" بحملة إعلامية كبيرة، واتصالات دبلوماسية وغيرها حاولت من خلالها تسويق مبرراتها لصرف الأنظار عن السبب الحقيقي لبناء الجدار، ومحاولة ترسيخ ما هو بعيد عن الحقيقة بأن الهدف من الجدار هو حماية أمن الإسرائيليين ليس إلا، وأن الفلسطينيين يتحملون المسؤولية لأن أعمالهم ضد "إسرائيل" هي التي تضرها لبناء الجدار. (العيسى، د. ت: 7)، واستخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو، وأفشلت صدور قرار من مجلس الأمن بتاريخ 14-10-2003م، دون أن تأبه أنها بهذا أمنت مبرراً إجرائياً للجمعية العمومية لاتخاذ قرار بطلب الرأي الاستشاري من المحكمة. في المقابل قام الفلسطينيون بحملة إعلامية، ونشاطات جماهيرية، وقانونية، وكذلك نشاطات دبلوماسية ضد الجدار، ونجحوا من خلال مناصري القضية الفلسطينية في مختلف دول العالم بحشد رأي عام إلى حد ما ضد بناء الجدار، وفي الأمم المتحدة استطاع الفلسطينيون، والعرب حشد عدد كافٍ من الدول الأعضاء في الجمعية العمومية، لاتخاذ قرار بطلب رأي قانوني من المحكمة الدولية حول الجدار. (العيسى، د. ت: 8) والملاحظ أن السلطة الفلسطينية في مساعيها الدبلوماسية لا تعمل على استغلال نتائج العمل الدبلوماسي بشكل فاعل، إذ يبدو أنها اكتفت بالحصول على قرار محكمة العدل الدولية، ولم تستفد منه بل وحتى لم تستخدمه لاحقاً، أو تذكره، أو تطالب بتنفيذه في مؤتمر انابوليس، أو في المفاوضات، أو الاجتماعات مع الأطراف الدولية الفاعلة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إن هذا يتطلب مراجعة تلك السياسة لضمان تحقيق أفضل النتائج من استراتيجية عضوية فلسطين في المنظمات الدولية، والعمل الدبلوماسي بشكل عام.

4- الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية

أصبح توجه فلسطين بصفة دولة للانضمام إلى الأمم المتحدة، ووكالاتها التخصصية، وبشكل خاص المنظمات الدولية الاقتصادية، وتوقيع ما يترتب على ذلك من اتفاقيات ومعاهدات دولية أمراً حيوياً وملحاً لتثبيت كيانيتها السياسية، والاقتصادية المستقلة، وللاستفادة القصوى من موارد تلك المنظمات، وكفاءاتها في بناء مؤسساتها، وتدعيم قدراتها. لا شك أن انضمام فلسطين إلى المنظمات، والاتفاقيات الاقتصادية الدولية له أثر بالغ في ارتقاء منظومة علاقاتها الدولية، وبشكل خاص الاقتصادية مع باقي دول العالم، وتكتلاته الإقليمية باعتبارها نافذة مهمة لتثبيت الكيان السياسي، والاقتصادي، فضلاً عن مساهمتها في بناء مقدرات الدولة الفلسطينية، ووضع فلسطين في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الطبيعية، وهذا الأمر يتطلب تحديد المعايير، والأولويات السياسية، والاقتصادية لعضوية أي منظمة دولية اقتصادية، والتي من شأنها أن تجلب النفع على المجتمع الفلسطيني، وتعزز مقدراته الاقتصادية، وبالتالي تمكين الدولة، ومؤسساتها، وضمان استقلالية القرار الفلسطيني. ومع أن الانضمام إلى أي من المنظمات الاقتصادية الدولية له أهمية سياسية إلا أن تلك الأهمية تتناسب مع حجم كل منظمة على حدة، فمثلاً لا يمكن مقارنة الأهمية السياسية لمنظمة التجارة العالمية، أو صندوق النقد الدولي مع عضوي اليونيدو، أو منظمة العمل الدولية. (شمار، 2015: 3)

ومن أهم المنظمات الاقتصادية التي يمكن أن تشارك بها فلسطين بعد حصولها في الأمم المتحدة على صفة دولة غير عضو: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - منظمة العمل الدولية- البنك الدولي- صندوق النقد الدولي- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- منظمة التجارة العالمية. وأكدت السيدة "رنا أو صيبع" مدير دائرة الشؤون الاقتصادية الدولية في وزارة الخارجية على أهمية الانضمام للمنظمات الدولية وفقاً للنهج التدريجي، وترسيخ الشخصية القانونية الفلسطينية على المستوى الدولي بما لا يضر بالمنظمات الدولية، والدول الصديقة، وهذه هي الاستراتيجية الدبلوماسية التي تنتهجها الوزارة، كما أكدت أيضاً على ضرورة عدم الفصل بين المسار السياسي، والاقتصادي في عملية الانضمام، وأن الأولويات يجب أن تكون مشتركة من خلال عمل المزيد من التنسيق بين مؤسسات السلطة الفلسطينية بما يتناسب مع المراحل، والأوضاع السياسية. (ماس، 2015: 6)

تعقيب:

إن متابعة المفاوضات التي تمت بين "إسرائيل"، والسلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو حتي تاريخ هذا البحث يوضح عدم جدية، أو مصداقية الطرف الإسرائيلي في الوصول إلى حلول سياسية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، كما أن استمرار حكومة يمينية في حكم "إسرائيل" منع أي فرصة لجهود دبلوماسية ناجحة لتحقيق إنجاز حقيقي في مسار السلام. في المقابل، فإن اتفاق أوسلو "وخاصة بند التنسيق الأمني" وضع السلطة الفلسطينية في المنظومة الأمنية الصهيونية من خلال مطالبة السلطة الفلسطينية منع أي من أشكال المقاومة ضد الاحتلال، وذلك تحت شعار التنسيق الأمني، كما فشلت فشلاً ذريعاً بوقف الاستيطان، وتغوله بل أن اتفاق أوسلو ساعد "إسرائيل" في الاستمرار في الاستيطان بشكل متواز مع استمرار المفاوضات، وفي حين أن المدة القانونية لأوسلو قد انتهت، ومدتها خمس سنوات نجد أن السلطة الفلسطينية استمرت في نهج المفاوضات، دون تحقيق أي إنجازات للشعب الفلسطيني، ومع تخليها عن كافة أدوات الضغط على الاحتلال الإسرائيلي. ورغم أن قرار منح فلسطين صفة دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة، قد فتح آفاقاً واسعة للعمل الدبلوماسي من حيث بذل مساعٍ حثيثة للانضمام إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والاستفادة من تلك العضوية في فضح الممارسات الإسرائيلية، وحجم المعاناة الفلسطينية، وعدم قانونية الإجراءات التعسفية الإسرائيلية إلا أن الباحث لم يجد أي نشاطات تأخذ صفة خطة عملية ممنهجة تقوم على تنفيذها مختلف المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي، وما يدل على ذلك مدى تواضع الإنجازات الدبلوماسية التي يتم التعريف بها، سواء عبر موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، أو موقع مجلس الوزراء الفلسطيني.

الفصل السادس

رؤية مستقبلية للدبلوماسية الفلسطينية

المبحث الأول: ركائز ووسائل السياسة الخارجية اللازمة لدبلوماسية

فلسطينية فعالة

المطلب الأول: ركائز السياسة الخارجية

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية

المبحث الثاني: الاستراتيجية اللازمة لتفعيل أداء الدبلوماسية الفلسطينية

المطلب الأول: استراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الداخلي

المطلب الثاني: استراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الدولي

الفصل السادس

رؤية مستقبلية للدبلوماسية الفلسطينية

تمهيد:

بناء على ما تقدم في الفصول السابقة، فإن الباحث يرى أن الخروج من أزمة المفاوضات الغير مجدية، وقيود اتفاق أوسلو المضنية يستدعي اعتماد سياسة خارجية تركز إلى برنامج وطني يشكل إجماع القوى الفلسطينية عليه، بحيث تنبثق عن هذه السياسة الخارجية رؤية عملية، وواقعية لعمل دبلوماسي يتسم بالمهنية، والمصداقية، ويسعى لتحقيق أهداف البرنامج الوطني الفلسطيني.

ولا شك أن التطورات التي حدثت في العالم العربي، بما سمي "الربيع العربي"، قد ألقى ظلالاً قاتمة على مستقبل القضية الفلسطينية، والواقع العربي بشكل عام، وهذا يتطلب إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الفلسطينية، إذ علي سبيل المثال أصبح من المهم التركيز على أشكال المقاومة الشعبية في ظل انتشار الحروب الطائفية في الدول العربية، كذلك التركيز على الدول الأوروبية لتشكيل عاملاً داعماً حقيقياً على المستوى الشعبي، والرسمي للقضية الفلسطينية، ودون إغفال استمرار، وتفعيل مناصرة، ودعم الدول العربية، وشعوبها رغم مشاكلها المتنوعة، والمؤلمة.

ونحن هنا لسنا بصدد اقتراح سياسة خارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية، إذ أن ذلك يتطلب وجود برنامج سياسي متوافق عليه، ويشكل إجماعاً لكافة القوى الرسمية، وغير الرسمية، ولكن يسعى الباحث إلى توضيح أهم الركائز الضرورية لصياغة السياسة الخارجية الفلسطينية، والتي تضع بعين الاعتبار محصلة مرحلة ما بعد أوسلو، والمتغيرات الحاصلة على المستوى العربي، والاقليمي، والدولي للوصول إلى دبلوماسية فعالة تساهم في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

المبحث الأول: ركائز السياسة الخارجية اللازمة لدبلوماسية فلسطينية فعالة

يوضح هذا المبحث أهم الركائز اللازمة لاعتماد سياسة خارجية تشكل إجماعاً لكافة القوى الفلسطينية لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، وتأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الحاصلة على المستوى العربي والاقليمي والدولي، والتي يمكن أن يساهم في اعدادها، وتنفيذها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية، وذلك من خلال استخدام مختلف الوسائل اللازمة لتحقيق السياسة الخارجية.

المطلب الاول: ركائز السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية للدولة لا يتم صياغتها بمعزل عن البيئة الداخلية، والدولية، فهي تتأثر بطبيعة الوضع الداخلي للدولة، بالإضافة إلى متغيرات البيئة الخارجية، ولكن كل دولة في المحصلة تصوغ سياستها الخارجية كنتاج عن البيئة الداخلية، وتعبير عن حركتها الذاتية في البيئة الدولية، فالسياسة الخارجية بصفة عامة تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها، من خلال الوسائل المتاحة التي تساعد في تحقيق تلك الأهداف. إذ يقصد بالسياسة الخارجية "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقاً لهذا التعريف فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية هي: الوحدية، الرسمية، العلنية، الاختيارية، الهدفية، الخارجية، البرنامجية." (سليم، 1998: 12)

وفيما يلي سيجاول الباحث توضيح أهم الركائز اللازمة لسياسة خارجية فلسطينية تضمن عمل دبلوماسي فاعل:

أولاً: توفر الأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية

1- الطابع الأحادي:

تقوم الدولة بتحديد سياستها الخارجية كتعبير عن مصالحها الخاصة في إطار البيئة الدولية، وقد تكون حركة الدولة الواحدة منفردة، حين تتصرف بشكل مستقل في أي من قضايا السياسة الخارجية، وقد تكون جماعية حين تشترك مع غيرها من الوحدات التي تشاركها السياسة نفسها، أو جزء منه على الأقل في التنفيذ. (سليم، 1998: 13)

وبالتالي فإن القيادة الفلسطينية عليها أن تسعى لترويج، وتحقيق البرنامج السياسي المتفق عليه بين كافة الفصائل من خلال سياسة خارجية فاعلة تضع بعين الاعتبار المشاركة، والتعاون مع السياسات الخارجية للقوى الدولية التي تتقاطع معها في تفاصيل أهداف السياسة الخارجية.

2- الطابع الرسمي:

في الوضع الطبيعي، فإنه يتم صياغة السياسة الخارجية من خلال الحزب، أو الائتلاف الحاكم عبر الممثلين الرسميين للدولة، أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات اللازمة، والذين يعملون رسمياً في مجال السياسة، ويتحدثون باسم الدولة. فهي من اختيار الممثلين الرسميين للدولة، أو للوحدة الدولية، وهي كذلك تختلف عن العلاقات الدولية التي يدخل فيها ما هو رسمي وما هو غير رسمي من تفاعلات. (عثمان، د. ت. 20)

ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني، فإنه من الأهمية إشراك كافة المؤسسات الرسمية، ومختلف قوى المجتمع المدني، لتشكيل معاً رؤية مشتركة حول كيفية إدارة، وتنفيذ السياسة الخارجية التي تضمن تحقيق برنامج الإجماع الوطني.

3- الطابع العلني:

إن برامج عمل السياسة الخارجية هي برامج مقصودة واضحة للعلن من مواقف، وقرارات، وتصريحات قابلة للملاحظة، والتطبيق، ولا يعني ذلك تجاهل احتمال وجود سياسة خارجية سرية تختلف عن السياسة المعلنة. فمن المعروف أن أجهزة المخابرات التي تعمل سراً لها دور كبير في صنع، وتوجيه، وتنفيذ السياسة الخارجية لأية دولة. (عثمان، د. ت. 20) وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية أن تكون الأفعال المنفذة لتحقيق السياسة الخارجية الفلسطينية متناسقة، ولا تقوم جهة أخرى من نفس قوى الدولة بتنفيذ سياسات خارجية تتعارض مع السياسة الرسمية، كما هو الحال القائم الآن في الانقسام الفلسطيني.

4- الطابع الاختياري:

من الأهمية أن يتم صياغة السياسة الخارجية بعيداً عن تدخل القوى الخارجية، وبالتالي فإن هذه السياسة تكون من اختيار الجهات التي قامت بصياغتها، وإنه تم اعتماد هذه السياسة من بين مجموعة سياسات بديلة أخرى متاحة للدولة. (سليم، 1998: 21) ولكن بالتأكيد فإن اختيار السياسة الخارجية الفلسطينية، يجب أن يتفق مع طبيعة المقدرات المختلفة المتوفرة، والبيئة الدولية سواء القوى المعادية، أو القوى المناصرة والتي يمكن أن تكون داعمة لتحقيق السياسة الخارجية، إذ أن توافر عنصر الاختيار، لا يعني الحرية المطلقة لصانع السياسة، في تبني أي سياسة، فهذا الشكل من الاختيار لا يتوافر لأي دولة بما في ذلك القوى الكبرى.

5- الطابع الهديفي

إن السياسة الخارجية للدولة تسعى إلى تحقيق أهداف في المجال الخارجي، فليس هناك سياسة خارجية غير هادفة، والممثلون الرسميون للوحدة الدولية هم الذين يضعون، ويحددون الأهداف المراد تحقيقها في المجال الخارجي، وهذه الأهداف قد تكون طموحة، أو متواضعة، وقد تكون بسيطة، أو سهلة، وقد تكون معقدة، أو واضحة، أو متناقضة. (عثمان، د. ت. 20) وفي الحالة الفلسطينية فإن الهدف الاستراتيجي في المرحلة الحالية، والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967م، هو الخيار الأكثر واقعية من قيام دولة فلسطينية على كامل التراب التاريخي لفلسطين. كذلك، لابد من الإيمان بالعمل وفق مبدأ التراكمية، والذي

يعتمد على تحقيق الأهداف الصغيرة التي يمكن أن يؤدي تراكمها إلى تغيير حقيقي في موازين القوى، بالتالي تحقيق الأهداف الاستراتيجية كما هو الحال في القضية الفلسطينية، عبر تفعيل أشكال الدبلوماسية الشعبية، والعمل من خلال المنظمات الدولية وغيرها.

6- الطابع الخارجي:

تهدف السياسة الخارجية للدولة في التحليل النهائي لتحقيق نتائج لصالح البيئة الداخلية إلا أن الفصل بين السياستين هو فصل تحليلي في الأساس يهدف لوضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية، ولا يعني أنها منفصلة عن الداخلية. فالسياستان الخارجية، والداخلية تتسمان بالترايط، ويكمل بعضها البعض، حيث أن السياسة الخارجية تبدأ من حيث تنتهي السياسة الداخلية. (سليم، 1998: 27)

وبالتالي فإن السياسة الخارجية الفلسطينية لا بد أن تسعى لتحقيق نتائج خارج حدود الدولة، بشكل علني صريح لتحقيق أهداف البرنامج الوطني، وبحيث تكون الجهة المستهدفة في العمل السياسي كافة القوى، والمؤسسات الرسمية، وغير الرسمية في مختلف أنحاء العالم.

7- الطابع البرامجي:

إن نشاط السياسة الخارجية الفلسطينية على مستوى المحيط الخارجي، يجب أن يأخذ شكل برنامج عمل شامل لكافة الأنشطة التي تلبي تحقيق الأهداف الوطنية، التي تشكل في مجموعها سياستها الخارجية، وبالتالي فإنه من الضروري أن تكون جميع عناصر هذا البرنامج مترابطة، وتخدم بعضها البعض لتحقيق البرنامج الوطني.

ويتضمن برنامج السياسة الخارجية بعدين رئيسيين هما: البعد الأول ينصرف إلى التوجهات، والأدوار، والأهداف، والاستراتيجيات، أما البعد الثاني فهو يتضمن مجموعة القرارات والسلوكيات، كما أن البعد الأول يتسم بالعمومية، والشمول، وصعوبة تحكم صناعات السياسة الخارجية في القوى المحددة له، وبالذات على مستوى التوجهات، والأهداف، وبصعوبة القياس الكمي، أما البعد الثاني فإنه أكثر تحديداً، وأكثر قابلية للقياس الكمي. (سليم، 1998: 36)

ثانياً: الاعتماد على منهجية التخطيط في السياسة الخارجية

إن جوهر تخطيط السياسة الخارجية يركز على تغيير المستقبل، أي تحقيق الأهداف المستقبلية التي تسعى الدولة لتحقيقها، من خلال مختلف المهام الدبلوماسية التي تقوم بها المؤسسات التابعة للدولة، وذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي.

ويُمكن التخطيط الدولة من توقع التطورات المستقبلية ، وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل معها، ومن ثم فهو يقلل من حالة عدم اليقين التي تميز السياسة الخارجية، بحيث لا يفاجأ صناع تلك السياسة بمواقف ليس مستعداً للتعامل معها، بالإضافة إلى أن سياسة الدولة تصبح قائمة على الفعل أكثر من رد الفعل. (سليم، 1998: 493). ويعرف ميسرا تخطيط السياسة الخارجية بأنه توقع الأحداث الدولية، والأحداث الداخلية ذات الأهمية الدولية، بهدف تعديل السياسة الخارجية بشكل محسوب يحقق أهداف الدولة. (Misraa,1970:17)

وبالتالي فإن عملية التخطيط توفر رؤية مستقبلية واضحة للعمل الدبلوماسي، وتساعد الدولة على فرض رؤيتها، ولا تتعامل وفق مبدأ رد الفعل. إن أحد أشكال المعاناة التي تواجه السياسة الخارجية الفلسطينية هو التعامل بردة الفعل، حيث أن الطرف الآخر وخاصة الإسرائيلي هو الذي يفرض حالة، أو وقائع جديدة، وبالتالي تحاول الدبلوماسية الفلسطينية التعامل مع هذه الحالة الجديدة ، وربما بذلك تكون السياسة الاسرائيلية قد حققت هدفها، عبر إلهاء السياسة الخارجية الفلسطينية في جزئيات وثنايا تفصيلية مربكة، وتبعدها عن التركيز على أولويات السياسة الخارجية، والأهداف الاستراتيجية.

أما عن الجهات ذات الصلاحية في صياغة السياسة الخارجية، فهي متنوعة، وتشمل إشراك كافة المؤسسات الحكومية ، ومؤسسات المجتمع المدني، ثم موافقة المجلس التشريعي عليها، وفي حالة السلطة الفلسطينية، فإننا نجد أنها تقوم بصياغة السياسة الخارجية عبر أعضاء من المجلس المركزي، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبشكل أكثر دقة من خلال مجموعة من الأفراد ذوي العلاقة المباشرة مع القيادة الفلسطينية. وفيما يلي سوف نستعرض أهم المؤسسات الرسمية والغير رسمية، والتي يتوجب إشراكها في صياغة السياسة الخارجية لتحقيق الفائدة القصوى من تلك المشاركة، وضمان الصياغة الأفضل للسياسة الخارجية التي تحقق الأهداف المنشودة.

الجهة	طبيعة الدور
الأطراف الحكومية	
الحكومة	تبدأ الحكومة عملية صنع القرار السياسي من خلال آليات معينة قد تختلف من دولة إلى أخرى حسب دستور كل منها. لكن الحكومة بوجه عام هي التي تتبنى قرارات معينة، وتطرحها على البرلمان، أو المجلس النيابي، ويكون القرار بمبادرة من رئيس الحكومة، أو أحد الوزراء، أو المستشارين.
وزارة الخارجية	تختص في الأساس برسم، وتنفيذ ومتابعة السياسة الخارجية من خلال مؤسساتها المختلفة داخل وخارج الدولة، يعتمد دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية على علاقته برئيس الحكومة، وعلى مدى اهتمام رئيس الحكومة بالسياسة الخارجية، ويعتمد وزير الخارجية قوته من قوة وزارة الخارجية كمؤسسة متخصصة في هذا المجال.
الاستخبارات	تلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية لا يقل أهمية عن دور وزارة الخارجية لكنه دور يتسم بالسرية بعكس دور وزارة الخارجية. ويتصاعد دور أجهزة المخابرات في السياسة الخارجية لدى الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، وبعض الدول التي لديها توترات مع البيئة الخارجية مثل "إسرائيل"، وإيران، وللاستخبارات دور جوهري في جمع المعلومات، وإعدادها، وتحليلها لإعطاء صورة واضحة عن طبيعة القوى الخارجية، وشكل حركتها وعلاقتها بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.
مجالس الأمن القومي والوطني	يتواجد في العديد من دول العالم لتقديم نصائح، وخبرات، واستشارات سياسية، ودفاعية، واقتصادية وغيرها للسلطة التنفيذية، وترتبط هذه المجالس بوجه عام بالسلطة التنفيذية في الأنظمة البرلمانية، وبرئيس الدولة مباشرة في الأنظمة الرئاسية.
أجهزة حكومية أخرى	بوجه عام هي الوزارات، والأجهزة الحكومية الأكثر اتصالاً، وتفاعلاً مع العالم الخارجي حسب ظروف كل دولة، ومن أبرزها على سبيل المثال: وزارات الإعلام، والتجارة، والتعليم العالي، والدفاع، كذلك وزارة النفط كما هو الحال في بعض الدول النفطية مثل : السعودية، والكويت، وغيرها من الدول النفطية.

أطراف أخرى مؤثرة	
السلطة التشريعية	تختلف تسميتها، وتكوينها، ومستوياتها من بلد إلى آخر، وتلعب أدواراً متفاوتة بوجه عام في السياسة الخارجية مقارنةً بأدوارها في القضايا المحلية، أو الداخلية في العديد من دول العالم. ولها هامش حركة محدود في صنع السياسة الخارجية في الأنظمة البرلمانية، حيث تهيمن الغالبية البرلمانية على مجلس الوزراء الذي يهيمن بدوره على صنع السياسات العامة مدعوماً بتأييد السلطة التشريعية لقراراته التنفيذية في مجال السياسة الخارجية.
السلطة القضائية	لها دور غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية في دول العالم المختلفة، سواء ذات الأنظمة الرئاسية، أو الأنظمة البرلمانية، وعلى الأخص في بعض القضايا مثل : إبطال نفاذ بعض القوانين، أو الاتفاقيات، والمعاهدات الخارجية بسبب عدم دستورتيتها.
مؤسسات المجتمع المدني	أصبحت منظمات المجتمع المدني المحلية، والاقليمية، والعالمية تلعب أدواراً هامة، ومؤثرة على السياسة الخارجية للدول، ومن أمثلتها منظمات حقوق الإنسان، وحرية الرأي، والدفاع عن الأقليات، والدفاع عن البيئة، وغيرها، ويرى البعض أن بعض منظمات المجتمع المدني أصبحت قنابل موقوتة في العديد من الدول رغم جاذبيتها، وبراءة أدوارها.
الأحزاب السياسية	تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً بالدول الديمقراطية في السياسة الخارجية، سواء على مستوى البرلمانات، والمجالس النيابية، أو من خلال فعاليات سياسية أخرى مثل: الحملات الإعلامية، أو التحرك على مستوى الشارع وغيرها.
جماعات المصالح	وهي جماعات تلعب هي الأخرى أدواراً سياسية مهمة في العديد من دول العالم، وقد تكون مصالحها متناقضة أحياناً مع توجهات السياسة الخارجية للدولة، أو داعمة لها . مثل جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية إيباك وغيرها.
وسائل الإعلام	تأتي أهمية الإعلام من كونه أداة تأثير كبيرة على كافة الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية مثل الحكومة، ووزارة الخارجية، والرأي العام، وجماعات التأثير، والضغط، والمصالح في الدولة.

(العنزي، 2013 : 37-38)

ثالثاً : وجود مبادئ واضحة للسياسة الخارجية تعكس المصالح الحيوية للدولة

إن طبيعة المبادئ الخاصة بالسياسة الخارجية للدولة لا بد أن تركز على المواثيق الدولية، والقانون الدولي، والتي تشكل أساساً، ومنطلقاً لسياستها الخارجية، في التفاعل مع كافة القضايا الدولية، والإقليمية، وفي التعامل مع مختلف الدول، والكيانات السياسية في العالم.

وفي حالة الواقع الفلسطيني فإنه من المهم إبراز وتأكيد السياسة الخارجية الفلسطينية على مرحلة التحرر الوطني التي يخوضها الشعب الفلسطيني، والبحث عن كيان مستقل على الأرض الفلسطينية، وفق الشرعية الدولية. ومن خلال الاطلاع على موقع وزارة الخارجية الفلسطينية نجد غياباً واضحاً لطبيعة المرحلة التي تعيشها القضية الفلسطينية، وهي مرحلة التحرر الوطني، حيث شملت السياسة الخارجية الفلسطينية مجموعة من المبادئ التالية:

- الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني الذي يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني الحرة .
- الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ومراعاة قواعد حسن الجوار، وعدم السماح بالتدخل في شؤون فلسطين الداخلية.
- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وأهدافها، والقانون الدولي، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول على قاعدة المساواة، والاحترام المتبادل، وبما يضمن صيانة، وتحقيق المصلحة العليا لفلسطين.
- الوقوف إلى جانب الحق والشرعية الدولية، ومساندة القضايا العادلة.
- الالتزام بمبادئ حركة عدم الانحياز.
- الالتزام بمبادئ التعايش السلمي، والعمل مع جميع الدول من أجل تحقيق السلام الدائم القائم على العدل، واحترام الحقوق.
- الالتزام بتسوية المشاكل الدولية، والإقليمية بالطرق السلمية، ورفض التهديد بالقوة أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها. (وزارة الخارجية الفلسطينية. نت)

رابعاً: أن تتصف السياسة الخارجية بالقدرة على الاستمرار والتغيير

تُعد مسألة الاستمرارية والتغيير، من المواضيع المهمة لدراسة طبيعة الأدوار في العلاقات الدولية، لاسيما السياسة الخارجية للقوى الدولية، وقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي، وإدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية، وقدرات الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب عوامل تأثير خارجية

تتعلق بتغير موازين القوى دولياً، وما ينتج عنها من تغير في هيكلية النظام الدولي، ومدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي، ويميز تشارلز هيرمان بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية:

- التغير التكيف: يقصد به التغير في مستوى الاهتمام بقضية معينة مع استمرار الأهداف والوسائل.
- التغير البرامجي: يتميز في الأدوات، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار الأهداف نفسها.
- التغير في الأهداف: ويشير إلى ذلك تغير الأهداف ، وليس مجرد التغير في الأدوات.
- التغير في توجهات السياسة الخارجية: أي تغير التوجه العام، وهو أكثر أشكال التغير تطرفاً. (Hermann,1999:5)

كما أن التغير في السياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من السلوكيات المحدودة، والقرارات الخطئية التي تختلف عن التوجه الرئيس للسياسة الخارجية، وعبر مدة من الزمن يؤدي تراكم التغيرات المحدودة إلى تغيير شامل في التوجه الرئيس للسياسة الخارجية. (البراتي، د. ت. 7) وطالما أن السياسة الخارجية الفلسطينية تتضمن الدخول في مجموعة من الارتباطات الدولية، وتخصيص الموارد للوفاء بالالتزامات الناشئة عنها، فانه ليس من اليسير أن تبقى تلك السياسات مستمرة، أو عدم تغييرها. بل يمكن أن يحدث تغيير في السياسة الخارجية الفلسطينية وفقاً للمتغيرات الدولية وتغير مصالح وسياسات الدول الأخرى اتجاه القضية الفلسطينية سواء سلباً أو ايجاباً ، مما يتطلب تغيير نمط من السياسة الخارجية، وإحلاله بنمط جديد.

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية

إن نمط العلاقة بين الوحدة الدولية، والوحدات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى أن طبيعة الهدف، وطبيعة مقومات الوحدة الدولية تحدد الأداة المستخدمة لتحقيق السياسة الخارجية، ولكي تترجم الدول قراراتها السياسية الخارجية إلى واقع ملموس، فإنها تذهب إلى استخدام أفضل صيغة، أو الصيغة المناسبة لتنفيذ سياستها الخارجية، وتُعرف هذه الصيغة بوسائل تنفيذ السياسة الخارجية، والتي تشمل مختلف الطرق، والأدوات التي يتم استخدامها من قبل مؤسسات الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالموقف، ومعطيته . وفيما يلي نحدد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية:

1- الوسائل الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية

لقد ازداد اهتمام الدول بالدبلوماسية نظراً لتعدد مصالح الشعوب، وتشابك المصالح بينها، مما أوجب ضرورة التواصل، والتعاون بين الدول لإيجاد أشكال تفاهم مشتركة تضمن تحقيق السلام الدولي، والأمن، والاستقرار، والازدهار لمختلف شعوب العالم.

وبالتالي فإن الدبلوماسية هي أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق السياسة الخارجية للدولة، فهي تساعد صناع القرار لتسوية قراراتهم، وإقناع الآخرين بها، ولتسهيل قيام علاقات ودية، وسلمية في إطار حركة التفاعل الدولي بين مختلف الوحدات الدولية، فهي وسيلة من وسائل تحقيق مصالح الأمة، والتي استخدمت مثل باقي الأدوات الأخرى منذ قديم الزمان، ومنذ ذلك الوقت وهي في تطور متلاحق في أشكالها، وفعاليتها حتى وصلت إلى شكلها الحالي الذي يمتاز بالسرعة، والشمولية نتيجة للتطورات الحضارية، والاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية. (صالح، د. ت. 162). وتشمل الدبلوماسية التمثيل الدبلوماسي، والإعلام، والتفاوض، وعقد المعاهدات، وهي وسيلة لتحقيق السلام في حركة تفاعل المجتمع الدولي من خلال تقريب وجهات النظر، والتوفيق بين مصالح الدول، ومساعدة الدولة على تأكيد حريتها واستقلالها، وإثبات ذاتها في المجتمع الدولي، والدفاع عن مصالحها، وذلك في إطار المعاهدات، والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول. (صالح، د. ت. 163)

أما الدبلوماسية الغير رسمية "الدبلوماسية الشعبية" تعرف بأنها ذلك النشاط الذي تبذله دولة من خلال شعبها لكسب الرأي العام الخارجي بعيداً عن نشاط السفارات، والبعثات الرسمية، والإعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية، ومن أبرز أدواتها النقابات العالمية، والمهنية، واتحادات الطلاب، ومنظمات الشباب والمرأة، والبرلمانات، والأحزاب، والفرق الرياضية، والفنون الشعبية، وغيرها من المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تمتلك علاقات صداقة بمنظمات موازية لها من مختلف أنحاء العالم. (المنظمة العربية لعلاقات العامة والدبلوماسية الشعبية، 2011: نت)

ولا شك أن الدبلوماسية العامة أو الشعبية يمكن أن تكون مصدر قوة للدبلوماسية الفلسطينية، فقد برزت بشكل كبير في أعقاب الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال الاتصالات، فهي يمكن استغلالها من أجل استهداف الشعوب في مختلف أنحاء العالم لتعريفها بسياسة، وثقافة، وتاريخ فلسطين، وجذب اهتمام مختلف شرائح الشعوب، وكسب دعمها للقضية الفلسطينية.

وهكذا نجد أن نمو وتطور وسائل الإعلام، وزيادة نفوذ الأطراف غير الحكومية أدى إلى انتقال العمل الدبلوماسي لأسلوب آخر أسفر عنه عهد جديد في تطور الدبلوماسية، تركز على

المبادئ الديمقراطية، وتبني أسس جديدة يقوم عليها التعامل الدولي من خلال المشاركة الشعبية، وتأثير الرأي العام، وهيئات المجتمع المدني، وهذا في إطار ما يعرف بالدبلوماسية غير الرسمية. (الشامي، 2007: 122)

2- الوسائل الاقتصادية

يمكن اعتبار العامل الاقتصادي الأساس الذي تركز عليه الأنواع الأخرى من قوة الدولة، فالوضع الاقتصادي له تأثير على إمكانيات الدولة العسكرية، والسياسية، والاجتماعية، والنفسية، والتفاعل الايجابي بين الجماهير، والقيادة السياسية، وبالتالي يصبح متخذ القرار أكثر مرونة بالتعامل في السياسة الدولية باتجاه تحقيق أهداف السياسة الخارجية. ومن ذلك نستنتج أن الضعف الاقتصادي يؤدي إلى ضعف القرار السياسي الخارجي، فالدولة الضعيفة اقتصادياً تكون أكثر عرضة للتهديد من غيرها، والتبعية السياسية من خلال اعتمادها على المساعدات، مما يؤدي إلى تقييد حركتها، وضعف استقلاليتها في اتخاذ القرار السياسي الخارجي والعكس صحيح. (مركز السلام للثقافة الدبلوماسية. نت)

وتعتبر الأدوات الاقتصادية أحد الوسائل الهامة للسياسة الخارجية، وقد جاءت هذه الأهمية لعاملين أساسيين هما:

أولاً: احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة. لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

ثانياً: زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على ذلك من زيادة في أهمية، وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية. (مركز السلام للثقافة الدبلوماسية. نت)

وقد استطاعت "إسرائيل" والولايات المتحدة أن تستغل الوسيلة الاقتصادية كأداة ضغط، ومساومة على السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال المعونات التي تقدمها الإدارة الأمريكية للسلطة الفلسطينية، واستغلال "إسرائيل" لاتفاق باريس الاقتصادي الموقع ضمن اتفاقيات أوسلو، والذي وضعته "إسرائيل" ليقدم مصالحها، وسياساتها وأصبح يكبل الفلسطينيين، ويفرض عليهم شروطاً مؤلمة.

3- الوسائل العسكرية

تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية، ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية، وغير مرغوب استخدامها في المجتمع الدولي، كوسيلة لتحقيق الأهداف

الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي. إن الأداة العسكرية تُوجد الثقة، والاستقرار لعمل الدبلوماسية، إذ أن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، ولا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إلا إذا تعرضت لضغوط، وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها.

وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية تناسب القوة العسكرية المستخدمة مع طبيعة الهدف، أو الأهداف المراد تحقيقها، وذلك حتى لا يكون إهداراً للمقدرات الاقتصادية، أو البشرية. إذ لم تُستخدم الأسلحة النووية منذ عام 1945م لأن حجم الدمار الذي تسببه تلك الأسلحة لا يوازي أي أهداف سياسية معقولة يمكن أن تدفع الدول إلى استخدامها، وحتى الأسلحة التقليدية أصبحت مكلفة حين تستخدم لحكم الشعوب التي تتميز بصحة وطنية. (النعمي، 2011: 32)

أما عن حالة حركات التحرر الوطني، فإن العمل العسكري يعتبر أحد أشكال المقاومة الذي أقره القانون الدولي، وقد أجازت المواثيق الدولية، والقانون الدولي حق الشعوب في استخدام أشكال المقاومة بما فيها الكفاح المسلح لتحرير الأرض من الغاصبين، وجاءت جملة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرت في غير ذي مرة، وفي أكثر من مناسبة، شرعية المقاومة، والكفاح ضد السيطرة الاستعمارية، والأجنبية مؤكدة على صلتها، وادراجها ضمن النزاعات الدولية بالمعنى الوارد في اتفاقيات جنيف، وكذلك حرصت على التفريق بين الإرهاب، والنضال من أجل تقرير المصير. (توام، 2011: 9)

وقد انتهجت حركات التحرر الوطني الكفاح المسلح تعبيراً، وأداةً للمطالبة بتقرير المصير إلى جانب بعض التجارب التي انتهجت أساليب سلمية، ودبلوماسية مثل المنهج الغاندي في الهند، والذي اعتمد أشكالاً من المقاومة المدنية كالعصيان المدني، والمقاطعة الاقتصادية، فيما عُرف بالمقاومة الشعبية دون اللجوء إلى العمل المسلح. (توام، 2011: 10)

ومارس الشعب الفلسطيني عبر مراحل تاريخ النضال كافة أشكال المقاومة بما فيه العمل العسكري، وكانت هناك تجارب ناجحة في العمل العسكري في مراحل تاريخية معينة، وتم الاستفادة منها بما يخدم القضية الفلسطينية، وبالتالي لا بد أن تكون هناك ثمارا سياسية يمكن قطفها من أي عمل عسكري، وخاصة أن ثمنه باهظ للشعب الفلسطيني.

4- وسائل الدعاية الإعلام

تقوم الدعاية، والإعلام بدور فعال في جذب اهتمام الجمهور، فهي تتسم بالبساطة في العرض حتى يمكن فهمها بدون جهد من قبل الجمهور، فكلما كانت الدعاية بسيطة، ومرتبطة بالواقع الذي تعيشه الجماهير، كلما زاد تأثيرها في عامة الجماهير، وحقت بذلك الأهداف

المرجوة منها، وذلك لأن الجماهير دائماً معنية بواقعها، حيث يتم من خلاله التأثير عليهم، وتحريك عواطفهم، إذ أن تحريك العواطف يساعد على إثارة الاهتمام بالمادة الدعائية. أما تأثير الدعاية على سلوك متخذ القرار فيتم عن طريق التأثير على الرأي العام، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس ضغطها فيما بعد للتأثير في سلوك متخذ القرار لتغييره إلى ما تهدف إليه. وقد أوضح هولستي كيفية تأثير الدعاية على القرار السياسي الخارجي عبر النموذج التالي: قيام حكومة ما بالتأثير على مواطني دولة أخرى، ثم قيام هؤلاء بالتأثير في حكومة دولهم، وبالتالي قيام هذه الحكومة بتغيير سلوكها مع مطالب الحكومة. (صالح، د. ت. 164)

وإذا كان هدف الإعلام مثلاً تقديم مادة دعائية ضد دولة معادية، فيجب أن يكون مضمون المادة متناسقاً في الإذاعة، والصحافة، والتلفاز، فإذا وجد الجمهور المخاطب مثلاً أن خبر الإذاعة الدعائي تؤكد صحافة، ويدعمه التلفاز. فإن هذا سيزيد من قناعة الجمهور المخاطب بصحة الخبر، أما إذا قدمت الإذاعة خبراً إذاعياً، وقدمت الصحف نفس الخبر لكن في مضمون يختلف، وتجاهل التلفاز الخبر كلياً، فإن هذا سيدفع المواطن إلى التشكيك في الخبر.

وقد حرصت منظمة التحرير الفلسطينية، ومن بعدها مؤسسات السلطة الفلسطينية على استغلال وسائل الاعلام المختلفة لتوصيل رسالتها، وجذب الاهتمام والتأييد لمواقفها السياسية المختلفة، غير أنها مازالت بحاجة إلى تطوير الأدوات، والكادر العامل ومحتوى الرسالة لضمان عمل اعلامي أكثر مهنية ليكون قادراً على مواجهة الرسالة الإعلامية الإسرائيلية على المستوى الدولي.

ويُعدّ الإعلام الدولي وسيلة فعالة من وسائل السياسة الخارجية للدول، إذ أنه يسعى لتحقيق أهداف السياسات الخارجية من خلال المؤسسات الإعلامية الموكلة إليها ممارسة الإعلام الدولي، وقيام البعثات الدبلوماسية بوظائف دعائية، كما قد يتم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وكالات الأنباء الدولية، ولا سيما الواسعة الانتشار، والصحف، والمجلات الدولية، والإذاعات الدولية. (الجامعة اللبنانية. نت)

5- الوسائل الثقافية :

أصبح الاختراق الثقافي المبرمج جزء من أهداف السياسة الخارجية للدول التي تتبناه لدعم أهدافها السياسية، والاقتصادية، ويقع على عاتق المؤسسات الدبلوماسية الثقافية مسؤولية تنفيذه، وتنسيقه على أرض الواقع، كما أن الدبلوماسية الثقافية تُعد من ضمن الوسائل الفاعلة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال تسخير موارد القوة الناعمة المتمثلة بمقومات الثقافة

عن طريق الجاذبيّة، والإقناع، وتطبيق القيم السياسية بإخلاص في الدّاخل، والخارج بحيث يجعلها مشروعة، وذات سلطة معنوية أخلاقية لدى الآخرين في الخارج.(ناي، 2007: 32)

وترتكز الدبلوماسية الثقافية على دور العامل الثقافي في العلاقات الدولية للدولة، وبالتالي تحاول تلك الدولة ممارسة النفوذ، والتأثير في البيئة الدولية من خلال توظيف الركن الثقافي في السياسة الخارجية. وقد تزايدت أهمية الوسائل الثقافية في العلاقات الدولية بحكم التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، وما صاحب ذلك من تقدم في حركة الاتصال، والتواصل الدولي على كافة المستويات، إضافةً إلى سمة المرونة، والإقناع النابعة من القيم الإنسانية التي تتضمنها الثقافة، والتي تساعد على فتح قنوات التواصل، والحوار، وإزالة حواجز التواصل، ونقاط التآزم، وتحفظ الأبواب مفتوحة في الأوقات تكون فيه الظروف صعبة. كما أن نتائج التأثيرات المترتبة على الوسائل الثقافية تكون أكثر استقراراً، واستمراراً من تلك التي يقود إليها استخدام الوسائل العسكرية، والاقتصادية. (مصباح ، د. ت. 3)

وفي هذا السياق فإنه من الأهمية تطوير المؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفلسطينية بأنماطها، وأشكالها المختلفة للتعبير عن السياسة الخارجية الفلسطينية من خلال مختلف المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، أو عبر مجلس وطني للثقافة يضم كل المؤسسات الثقافية. إذ أن ذلك أصبح ضرورة لا غنى عنه، وعامل من عوامل قوة الدولة الكامنة التي لا بد من الاستفادة منها، وخصوصاً مع غياب، أو ضعف عوامل القوة العسكرية، والاقتصادية. وبالتالي لا بد من إبراز المكانة المرموقة التي تحتلها الثقافة الوطنية بين الثقافات العالمية، وتوضيح التاريخ، والوجود الفلسطيني على أرضه منذ آلاف السنين، ودحض الرواية الإسرائيلية على أن فلسطين هي أرض بلا شعب، وأنها أرض الميعاد لليهود.

المبحث الثاني: الاستراتيجية اللازمة لتفعيل أداء الدبلوماسية الفلسطينية

يقدم المبحث الثاني رؤية للاستراتيجية الفلسطينية اللازمة لتفعيل العمل الدبلوماسي الفلسطيني على المستوى الداخلي والدولي، والتي تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الحاصلة في الواقع السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو وبروز السلطة الفلسطينية كجهة مسئولة بشكل كامل عن القضية الفلسطينية، وتهميش دور منظمة التحرير وتراجع الأداء الدبلوماسي، وحالة الانقسام، وغياب برنامج سياسي محدد لكافة القوى السياسية الفلسطينية.

المطلب الأول: استراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الداخلي

لقد اعتمدت تجربة أوسلو على مجموعة محدودة من الأفراد المقربين من القيادة الفلسطينية، وبالتالي الهيمنة على قرارات مؤسسات السلطة الفلسطينية، وظهر غياب واضح للعمل الجماعي والمؤسسي، بالإضافة إلى أنها ارتكزت على خيار المفاوضات كوسيلة رئيسة لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المتمثلة في برنامج منظمة التحرير، والذي يسعى نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وبالتالي فإن الطرف الفلسطيني المفاوض هَدَمَ أية خيارات أخرى لتحقيق الأهداف الفلسطينية، على الرغم من استمرار سياسة العدوان، والاستيطان التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وقطاع غزة. ولا يمكن لهذا الواقع التفاوضي أن يتغير من دون اللجوء إلى تكتيكات ضغط جديدة، فالسائد الآن هو فقط خيار المفاوضات، والذي هو مجرد لقاءات يتم فيها تبادل الآراء والاقتراحات، بينما يعرف الجميع أنه لا يمكن إجراء مفاوضات من دون ضغوط تدفع بالطرف المحتل إلى التراجع. إن المفاوضات بين طرفين تواجهها بالسلاح تعني ترجمة موازين القوى إلى واقع، وحين يغيب ضغط المقاومة الفلسطينية على الاحتلال يصبح الاحتلال هو القوة المهيمنة، ويشعر بأنه قادر على الاستمرار ما دامت الضغوط التي يواجهها من النوع الذي يمكن التعامل معه واحتوائه.

إن الخروج من هذا المأزق يتطلب إعداد استراتيجية لتفعيل أداء العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وترتكز بالضرورة على ما تم خلال مسيرة الكفاح الطويلة، وخاصة تجربة ما بعد أوسلو، وما أفرزته من وقائع، وأحداث، وبروز السلطة الفلسطينية كإطار قيادي منظم، ومسئول عن القضية الفلسطينية بكافة أبعادها، وترتكز هذه الاستراتيجية على المكونات التالية:

1- وجود برنامج وطني يشكل إجماعاً لكافة القوى الفلسطينية

إن مفهوم المشروع الوطني تعرض لنقاشات، وخلافات عديدة بين القوى الفلسطينية، وأصبح كل فصيل يفسره وفق رؤيته، وبرنامج سياسي، فهناك من يعتبر أن برنامج المنظمة المقرر في العام 1988م هو المشروع الوطني، والذي يشمل برنامج العودة، وتقرير المصير، ووثيقة الاستقلال الوطني، ويرى آخرون أن المشروع الوطني هو ما يتيح لنا القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، بينما يعتبر آخرون أن ما تتيحه الشرعية الدولية هو الحد الأدنى، وأنه برنامج مرحلي، وليس بديلاً عن الحل الجذري، والاستراتيجي الذي يحقق الحقوق الطبيعية، والتاريخية للفلسطينيين. (المصري، 2014: 21)

ويرى الباحث أن الهدف الاستراتيجي للبرنامج الوطني، بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود العام 1967م، والقدس عاصمة للدولة المستقلة، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 الخاص باللاجئين الفلسطينيين، وحل قضايا المياه، والحدود هو الذي يمكن أن يشكل برنامج الاجماع الوطني، حيث وافقت عليه أغلب القوى الفلسطينية سواء مرحلياً، أو استراتيجياً، كما أنه الأكثر قبولاً على المستوى الدولي، ويمكن حشد الرأي العام، والقوى الدولية المختلفة لمساندة، ودعم تحقيق هذا الهدف.

ومن الضروري أن تتبنى الحركة الوطنية الفلسطينية مشروعاً تحريراً حضارياً نهضوياً، وبحيث تشارك في صياغته كافة القوى الوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، ويستند إلى روح الفكر الإنساني، والذي يؤمن بتساوي حق الجميع في الحياة، والحرية، والعدالة، والعيش الكريم، وتقرير المصير، ويعتمد التنوع، والتعددية في إطار المساواة التامة، وأن يعمل البرنامج على تفعيل دور القوى السياسية، والمجتمعية، والشبابية في الحياة السياسية، والاجتماعية الفلسطينية.

ويشتمل هذا البرنامج على المكونات التالية:

اولاً : الخروج من مسار أوسلو عبر طريقة تدريجية تشتمل على مجموعة مترابطة من الخطوات، والإجراءات التي تُنفذ بشكل تصاعدي، وتدرجي، بما في ذلك إعادة النظر في شكل السلطة الفلسطينية، ودورها، ووظائفها، والتزاماتها، وتجربة المفاوضات العقيمة، وكذلك الاستعداد لسيناريوهات أخرى قد تفرضها بيئة الصراع مثل حل السلطة، أو انهيارها.

ثانياً: البناء على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية التي اكتسبتها عبر مسيرة النضال التحرري، وإنجازاتها التراكمية، واستعادة دورها كحاضنة للمشروع الوطني، ومنع أي فصيل بالادعاء أنه

يتحدث باسم الشعب عبر احتكار السلطة، بل الحرص على تجنب المنهج الإقصائي، وضمان الإدارة الجماعية للمشروع الوطني.

ثالثاً: إبراز القضية الفلسطينية انها ما زالت ضمن مرحلة التحرر الوطني، مع ضرورة تفعيل كافة أشكال المقاومة التي شرعها القانون الدولي لحركات التحرر لتحقيق استقلالها، واسترداد كافة حقوقها، بحيث تركز على التجارب الدولية الناجحة في حل الصراعات، وأساسها الحق في الحرية، وتقرير المصير.

رابعاً: الحرص على تفعيل العمق العربي، والاسلامي، والدولي للقضية الفلسطينية لضمان تواصل، وزيادة الدعم، والمساندة الرسمية، والشعبية بكافة أشكالها للحقوق الفلسطينية. خامساً : تفعيل العمل من خلال المؤسسات الدولية لكسب الدعم الدولي، ومساندة القوى المحبة للسلام، وللقضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

2- تفعيل دور منظمة التحرير من خلال العودة إلى مؤسساتها

إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الشخصية القانونية المعترف بها دولياً، والتي تمثل الشعب الفلسطيني كله، وينبغي عليها القيام بهذا الدور، وقيادة النضال الوطني الفلسطيني في كافة مواقع الشعب الفلسطيني، لذلك ينبغي التركيز بشكل طبيعي على تجديد مؤسسات المنظمة بما يصب في المصلحة الوطنية، وحياء الحركة الوطنية، حيث إنه مع ضعف دور اللجنة التنفيذية، وغياب دور كل من المجلس الوطني، والمجلس التشريعي ليس من المستغرب أن ينحصر القرار التفاوضي في شخص رئيس السلطة الفلسطينية، وأن تنصب الضغوط الخارجية المكثفة عليه من أجل إلزامه بالاستمرار في سياسته ضمن اطار اتفاق أوسلو. وبالتالي يجب إعادة بناء منظمة التحرير على أسس تمثيلية حقيقية، وعلى قواعد مؤسسية متينة بمشاركة جميع الفصائل في أطر منظمة التحرير، ولاسيما حركتي حماس، والجهد الإسلامي، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، والقوى المستقلة، ومؤسسات القطاع الخاص، والشباب، والمرأة، والاستناد إلى برنامج وطني يأخذ بعين الاعتبار الخيارات المطلوبة لحل القضية الفلسطينية، ويتم التوافق عليه بين مختلف الفصائل، وممثلي المنظمات الأهلية، والنقابات، والأطر النسوية، والقطاع الخاص.

إن ذلك يعزز من مكانة منظمة التحرير الفلسطينية لتصبح الإطار الجامع لكافة القوى الفلسطينية، والمقررة لكافة الشئون الفلسطينية، وتمارس مسؤولياتها باستقلالية كاملة، وتشكل حماية للموقف السيادي الفلسطيني، والقرار الفلسطيني المستقل، ويكون لديها القدرة على تمثيل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

3- إعادة تجديد وتطوير العاملين الدبلوماسيين وأدوات العمل الدبلوماسي

أصبح الدبلوماسي اليوم هو الذي يدير وينسق نطاقاً واسعاً من النشاطات، والاهتمامات للبلد المعتمد فيه، الأمر الذي جعل من الدبلوماسية عملية معقدة ليس فقط نتيجة للعدد المتزايد من المشكلات، والقضايا المعقدة، والمتشابكة التي تواجه الدول والمجتمع الدولي، وإنما أيضاً نتيجة للعدد المتزايد من الدول، وتحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل تطور التكنولوجيا، وأدوات التواصل، والتفاعل المتعددة. وبالتالي فإنه من الضروري اعتماد ممثلين دبلوماسيين فلسطينيين، لديهم القدرة على استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة، وذلك لتمكينهم من التواصل بشكل يومي بكافة الممثلات الفلسطينية، أو المسؤولين في الخارجية الفلسطينية، أو القوى المختلفة في الدول المعتمدين لديها كدبلوماسيين، مما يسهل مهامهم، ومتابعة أعمالهم، وضمان عمل دبلوماسي جاد من قبل الدبلوماسيين الفلسطينيين لضمان تحقيق أهداف البرنامج الوطني.

إن تعدد الواجبات، والالتزامات الملقة على عاتق الدبلوماسيين، وتعدد أشكال التعاون، وتشابك المصالح بين الدول، بالإضافة إلى تنوع أشكال، وأدوات العمل الدبلوماسي إنما يتطلب إعداد كوادر دبلوماسية مؤهلة من خلال إنشاء معهد خاص لتخريج، وتدريب الأفراد الذين سيلتحقون بالسلك الدبلوماسي الفلسطيني ليكونوا قادرين على فهم، وأداء المهام المطلوبة منهم. وكذلك ضرورة إدخال عناصر براجماتية جديدة قادرة على فهم العالم السياسي، وأن تكون لديهم القدرات الكافية لنشر، وتصحيح ما غرس في عقلية الشعوب من قبل الآخرين عن القضية والشعب الفلسطيني. إن الطريق إلى ذلك لا بد أن يتم من خلال اختيار الدبلوماسيين الفلسطينيين على أساس الكفاءة، وليس على أساس الولاء لتنظيم، أو فصيل معين، إذ طالما أن هناك إجماع على البرنامج السياسي، وأدوات السياسة الخارجية، فإن ذلك يمنع أي خلافات، أو تعقيدات في اختيار، أو عمل الدبلوماسيين، كذلك من الأهمية تواصل التدريب اللازم للدبلوماسيين الفلسطينيين بحيث يتم عمل برامج تدريبية، وورشات عمل متواصلة من حين إلى آخر لضمان معرفتهم للمهارات الأفضل، والأدوات، والطرق الأنسب للعمل الدبلوماسي، والاطلاع على نماذج ناجحة، أو دروس مستفادة يمكن تعميمها على الآخرين.

4- تفعيل العمل الدبلوماسي للممثلات الفلسطينية وفق برنامج وخطة عمل محكمة

يجب أن يستند العمل الدبلوماسي إلى خطة واضحة بأهداف محددة، لكي نضمن اشتراك كافة الممثلات، والسفارات الفلسطينية التي تنتشر في أغلب دول العالم في المهام الدبلوماسية، ومحاولة تطوير، وتنويع مهامها. إن تلك الخطة يجب أن تنبع من روح البرنامج الوطني، لكي تكون إحدى الطرق لتحقيق البرنامج عبر العمل الدبلوماسي، وهذا يتطلب من الأجهزة

الدبلوماسية أن تعيد تنظيم هياكلها، وأولوياتها، ويجب صياغة تلك الخطة بمشاركة فاعلة للدبلوماسيين الفلسطينيين، كما أنه ليس بالضرورة الرجوع إلى وزارة الخارجية في تفاصيل العمل اللازم تنفيذه، بل من الضروري إعطاء مساحة أوسع للعاملين الدبلوماسيين، وتوسيع روح المبادرة، والإبداع في تنفيذ أشكال العمل الدبلوماسي في إطار الأهداف المحددة في الخطة، لضمان إشراك مؤسسات المجتمع المدني، وشعوب العالم خاصة العربية، والإسلامية منها لكسب تعاطفها، ومساندتها تجاه ما يحدث للشعب الفلسطيني.

كما أن الكثير من الممارسات الاسرائيلية يمكن أن تعزز العمل الدبلوماسي الفلسطيني، والتي تشمل فضح السياسة الاسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وتواصلها في بناء، وتوسيع المستوطنات، وزيادة الاغلاقات، والحواجز العسكرية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى العدوان على قطاع غزة، واستمرار الحصار عليه، ومنع إعادة البناء لآلاف البيوت المدمرة، وزيادة معدلات الفقر، والبطالة إلى أرقام غير مسبقة، مما أوجد الكثير من القصص المؤلمة للأسر الفقيرة، والحياة البائسة التي يعيشونها. كذلك زيادة التطرف للجمهور الإسرائيلي، ووجود حكومة هي الأكثر تطرفاً بتاريخ "اسرائيل" بما تمتلك من سياسات مخالفة بشكل فظ لقواعد القانون الدولي، وسياساتها التي تتعارض مع الرؤية الدولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، مما يوفر الفرصة لعمل دبلوماسي يساعد في عزلها سياسياً على المستوى الدولي.

إن كل ما ذكر سابقاً يمكن أن يوفر أساساً لخطة دبلوماسية فلسطينية تشمل المحاور التالية:

أ- المحور السياسي

- دعم ومساندة مختلف العلاقات مع الأحزاب السياسية في الدول الأجنبية لكسب تأييدها للقضية الفلسطينية.
- توضيح الرؤية، والموقف السياسي الفلسطيني عبر مؤتمرات، محاضرات.
- توسيع العلاقة مع الفلسطينيين، والعرب، والمسلمين في الدول الأجنبية لإشراكهم في الفعاليات المساندة للقضية الفلسطينية.
- اشراك محامين من مختلف أنحاء العالم في توضيح انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي.

ب- المحور الثقافي

- عمل معارض متنوعة توضح أشكال المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال.
- دعوة الكتاب، والشعراء، والفنانين من مختلف دول العالم لزيارة الأرض الفلسطينية.
- تقديم عروض أفلام سينمائية روائية ووثائقية عن القضية الفلسطينية.
- استغلال المناسبات التاريخية الفلسطينية للتعريف بتاريخ القضية الفلسطينية.

ج- المحور الاقتصادي

- تعريف بالواقع الاقتصادي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني من خلال نشر الاحصائيات الرسمية عن أشكال الفقر، والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي تدمر الاقتصاد الفلسطيني.
- جلب الدعم ، وكافة أشكال المساندة الاقتصادية للتخفيف من المعاناة للشعب الفلسطيني.
- توسيع دائرة المقاطعة الاقتصادية للاحتلال ، والتركيز على مقاطعة منتجات المستوطنات.
- فضح الشركات الأجنبية التي تعمل بالمستوطنات، ومحاسبتها قانونياً، وحث الدول العربية، والصديقة على مقاطعة العمل مع تلك الشركات.

د- المحور الاعلامي والشعبي

- دعم وعمل علاقات وثيقة مع القوى، والأحزاب، والأشخاص على المستوى الدولي من المناصرين للقضية الفلسطينية.
- الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي، لإيصال رسائل متنوعة لإحداث اختراق حتى في صفوف القوى المناصرة "لإسرائيل".
- مساندة وتسهيل مختلف أشكال الفعاليات الإعلامية بما فيها عقد المؤتمرات ضد السياسات الإسرائيلية المختلفة.
- تسهيل وتعزيز دائرة المقاطعة للاحتلال على مستوى المثقفين، والصحفيين، واتحادات الطلاب، والعمال وغيرهم.

5- تفعيل الدبلوماسية الشعبية

لاشك أن هدف الدبلوماسية الأعلى هو إنجاز المصالح الوطنية في مجال السياسات الخارجية من خلال استخدام كافة أدوات الدبلوماسية، ويمكن للدبلوماسية الشعبية المنظمة فلسطينياً أن تكون من أقوى وسائل الدبلوماسية التي تساعد في تحقيق أهداف المشروع الوطني. وكما هو معروف، كانت هناك تجارب ناجحة لدى بعض الدول التي استقادت دبلوماسياً من أشكال المقاومة الشعبية، واستطاعت من خلالها هزيمة المحتل، وتحقيق أهدافها الوطنية مثل دولة جنوب افريقيا، والهند، وحتى النرويج في ظل احتلال المانيا لها في الحرب العالمية الثانية. إن أشكال الدبلوماسية الشعبية تتعدد، وتتنوع حسب طبيعة الواقع الخاص بكل دولة، من حيث طبيعة امكانياتها، وأهدافها، والدول المساندة لها، وطبيعة العدو، والامكانيات المتاحة، ولكن يبقى أيضاً أن تلك الأشكال لا تخضع لسقف محدد، أو آلية تنفيذ معينة، بل هي تخضع للإبداع الإنساني الذي ليس له حدود، مما يجعل العدو في حالة من الإرباك، وغير قادر على السيطرة على أشكال المقاومة الشعبية، أو توقع وسائلها، وأدواتها، وأبعادها، وحجم تفاعلاتها.

وفي حالة القضية الفلسطينية بما تمتلك من خصوصية، ومساندة، وتعاطف على المستوى الديني، والسياسي، والانساني، فإن الدبلوماسية الشعبية يمكن أن تجد دعماً، وتعاطفاً على كافة الأصعدة. ولكن يجب أن تكون لتلك الدبلوماسية أهدافاً واضحة، والتي تأتي في سياق تحقيق أهداف البرنامج الوطني الفلسطيني، وضرورة توفير الدعم، والرعاية، والمساندة الرسمية لها سواء على مستوى المؤسسات الرسمية المحلية، أو على مستوى البعثات الدبلوماسية الفلسطينية، أو الشعبية.

وخلال أحداث ما بعد أوسلو، فقد ظهرت نماذج ناجحة لأشكال متعددة في الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية، والتي تمثلت بالمقاومة ضد الجدار، والاستيطان، وكذلك فك الحصار عن قطاع غزة. إن مثل هذه الدبلوماسية الشعبية بحاجة إلى خطة يتم صياغتها، واعتمادها بالتعاون الفاعل بين المؤسسات الرسمية، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في مختلف أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، وأينما أمكن ذلك، ويمكن تشكيل لجنة أو هيئة عليا من القوى المؤثرة في الدبلوماسية الشعبية لكي تعد خطط العمل، وأدوات التنفيذ، والاحتياجات اللازمة، وعقد لقاءات دورية لمتابعة، ومراجعة ما يتم تنفيذه، وكيفية تطوير الأداء.

ويمكن أن تشكل القضايا التالية "وهي أمثلة لا للحصر" محاور عمل للدبلوماسية الشعبية :

- تعزيز مختلف أشكال المقاطعة ضد "إسرائيل" على المستوى السياسي، والدبلوماسي، والاقتصادي، والثقافي، والأكاديمي.
- دعم المظاهرات اليومية ضد جدار الفصل العنصري، والاستيطان.
- استغلال قضية الاستيطان الغير شرعي، والذي يجد رفضاً واسعاً على المستوى الدولي لعزل، وفضح "إسرائيل".
- دعم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وخاصة منتجات المستوطنات لما تجد من تفهم واسع من قبل الدول الغربية.
- كشف وتعرية الممارسات العنصرية، وانتهاكات حقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني.
- تفعيل برامج التبادل الثقافي، والتعليمي مع مؤسسات المجتمع المدني، لتقديم صورة مشرفة عن الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة.
- استخدام التكنولوجيا، وإتاحة المعلومات في عمل شبكات دعم، ومساندة لحقوق الشعب الفلسطيني.
- ممارسة الضغوط الاقتصادية، والسياسية على الدول، والشركات الداعمة المشاركة في الاستثمار، أو شراء منتجات المستوطنات.

المطلب الثاني: استراتيجية العمل الدبلوماسي على المستوى الدولي

1- العمل من خلال المنظمات الدولية

حرصت منظمة التحرير، منذ بداياتها على العمل من خلال المنظمات الدولية، وكسب تأييد دول العالم لها، وبالتالي، فإن إعلان فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة هي خطوة على الطريق، فهي تساعد في تعزيز، وزيادة الاعتراف بدولة فلسطين مع دول العالم، ودعم، وإعلاء حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية، مثل حق تقرير المصير وحق ممارسته بموجب أحكام القانون الدولي، والحق في السيادة، والاستقلال، وكذلك الانضمام للعديد من المنظمات، والمعاهدات الدولية.

ويرى الباحث أن الآفاق التي وفرها اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو، يتطلب تعزيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني تجاه المنظمات الدولية، والعودة إلى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، من أجل تصحيح ما أفسدته الدبلوماسية الأخرى خلال فترة ما بعد اتفاق أوسلو، وخاصة استمرار غياب الإرادة السياسية للقيادة الفلسطينية في الاستفادة من قرارات المنظمات الدولية، كما حصل في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية جدار الفصل العنصري في عام 2004 م، وكذلك تقرير غولدستون المتعلق بالتحقيق في جرائم الاحتلال أثناء العدوان على قطاع غزة في العام 2008/2009، والاعتداءات الأخرى اللاحقة على قطاع غزة.

2- التأثير على مؤسسات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم

تعتبر المنظمات غير الحكومية شريكاً كاملاً، وفاعلاً في الحياة السياسية لدى الدول الغربية، والمقصود هنا مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، والعاملة في الدول الغربية، والتي تمثل قوة حقيقية تؤثر بشكل واضح على انتخابات الرئاسة، والبرلمان لدى تلك الدول، بالإضافة إلى تأثيرها على السياسة الخارجية للدولة، وتشمل تلك المنظمات: الاتحادات العمالية، والمهنية، والأكاديمية، والثقافية، والإعلامية، والاقتصادية.

ولاشك أن عدالة القضية الفلسطينية، وما تحتوي من جوانب إنسانية تساعد بشكل كبير العاملين الدبلوماسيين الفلسطينيين، لكي يصلوا إلى تلك المنظمات، وكسب دعمها، ومساندتها من أجل التأثير على القرار السياسي في دولهم، فيما يخص القضية الفلسطينية، وبالتالي التنسيق معهم من أجل تنظيم كافة أشكال العاليات، والأنشطة، التي تساعد، وتخدم تحقيق أهداف البرنامج السياسي الفلسطيني، وتوسيع كافة أشكال المقاطعة الدولية ضد "إسرائيل".

3- العمل من خلال المنابر الحقوقية لكشف وفضح الممارسات الاسرائيلية

إن "اسرائيل" تخرق كما هو معروف الكثير من قواعد القانون الدولي، وتتكرر للحقوق الفلسطينية، والتي هي حقوق منبثقة عن القانون الدولي، لذلك من الأهمية أن تركز القيادات والتنظيمات، والقوى السياسية، والإعلام، والمنظمات الأهلية الفلسطينية على تمسكهم بالعدالة الدولية، والتركيز إعلامياً، ودبلوماسياً على الخروقات الإسرائيلية لأحكام القانون الدولي، لتثبيت خطوات تدين الممارسات الإسرائيلية، وتخضعها للمساءلة الدولية.

كذلك أهمية الاستفادة من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام 2004م، وتقرير غولدستون على أثر العدوان غزة 2008م/2009م، والوثائق المماثلة، وتعزيز الإجماع الدولي على أن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، بما فيه ضم القدس الشرقية هو غير قانوني، بموجب القانون الدولي، وأنه ينبغي التعامل معه وفقاً لذلك.

كما أنه من الضروري الدعوة إلى مفهوم جديد كلياً بأن "اسرائيل" مسؤولة عن تصرفاتها، من جرائم حرب وانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وينبغي أن تحاسب عليها. إن ذلك يتطلب حشد القوى، والمؤسسات الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية بأن يخرطوا في العمل بنشاط أكبر، وأكثر مباشرة في المؤسسات الدولية لمواجهة الإفلات الإسرائيلي من العقاب، هذا النهج ليس الأكثر فعالية وحسب من حيث المحافظة على الحقوق الفلسطينية، بل هو الخيار الذي يعزز من فرص عزل "اسرائيل" سياسياً، ومحاسبتها قانونياً.

4- تشكيل تحالفات مع الدول الاقليمية والدولية لتعزيز النفوذ الدبلوماسي الفلسطيني

أ- التحالف مع الدول العربية

إن البعد القومي للنضال الوطني الفلسطيني، هو واقع يفرضه التاريخ، والجغرافيا، والدين، وكذلك تفرضه طبيعة العدو الذي يواجهه الدول العربية، فالمشروع الصهيوني كما تعبر عنه وثائق الحركة الصهيونية، وما يصدر عن مؤسسيها، وقادتها، وما يجري تطبيقه على أرض الواقع يثبت أنه لا يقف عند حدود اغتصاب فلسطين، وإنما يتجاوز ذلك للهيمنة على المنطقة العربية. وقد قدمت الكثير من الدول العربية أنواعاً مختلفة من الدعم، والمساندة للقضية الفلسطينية، ولكن مجريات ما يسمى "بالربيع العربي"، أخذ الاهتمامات، والأولويات العربية على المستوى الرسمي، وحتى على المستوى الشعبي باتجاه آخر، إذ ظهرت أولويات أخرى تتمثل في محاربة الإرهاب، والحفاظ على وحدة الدولة، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية. ولكن ستبقى "اسرائيل" هي العدو الرئيس ليس للفلسطينيين فقط بل للأمم العربية جمعاء.

وستكون واهمة أية دولة عربية تعتقد أن "إسرائيل" ستسمح لها بالتقدم، والازدهار، والاستقرار حتى وإن كانت ملتزمة باتفاقية سلام معها.

ومن هنا تأتي أهمية تصويب، وتمتين العلاقات الفلسطينية العربية على قاعدة الالتزام بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إطار القانون الدولي، والشرعية الدولية، وفي إطار المبادرة العربية للسلام بعد تفعيلها، وجعلها أكثر مصداقية، وقابلة للتنفيذ. كذلك ضرورة ابتعاد الطرف الفلسطيني عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولكن أن تعمل على توحيد العرب، واستنهاض قدراتهم بما يعزز دور الدول العربية في الحفاظ على استمرار، وزيادة دعمها، ومساندتها للقضية الفلسطينية عبر الأطر الرسمية، والشعبية في المحافل الدولية، وحث الدول العربية على عدم إيجاد أي من أشكال التعاون الاقتصادي، أو السياسي مع "إسرائيل"، والحفاظ على المقدسات الإسلامية من دنس، وتدمير الاحتلال الإسرائيلي، وتوفير الدعم المالي للمؤسسات الفلسطينية لضمان عملها بعيداً عن التدخل، والهيمنة الخارجية على القرار الفلسطيني.

ب- التحالف مع الدول الإسلامية

لاشك أنه يوجد رابط وثيق بين القضية الفلسطينية بكل أبعادها، وخاصة الدينية مع دول العالم الإسلامي، إن ذلك يساعد في ضمان دور فاعل للدول الإسلامية لنصرة القضية الفلسطينية بحيث تأخذ أشكالاً متعددة، سواء المساندة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، أو السياسية على مستوى المحافل الدولية، أو الضغط على الإسرائيليين، وحليفاتها الرئيسة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الزام "إسرائيل" بقرارات الشرعية الدولية، وإقامة الدولة الفلسطينية.

وبالتالي فإن العمل الدبلوماسي الفلسطيني يمكن أن يكون له مكان آمن، ومجال واسع للتحرك مع تلك الدول الإسلامية، وخاصة الدول التي لها إمكانيات، ونفوذ واسع مثل إندونيسيا، وماليزيا بالإضافة إلى الدول الإسلامية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي مثل تركمنستان، وأوزباكستان، وكذلك في دول أفريقية مثل نيجيريا وغيرها.

ج- التحالف مع الدول الغربية

لقد حرصت الدبلوماسية الفلسطينية منذ بداياتها نحو كسب تأييد، ومساندة الدول المختلفة في أنحاء العالم، سواء في دول ما كان يسمى المنظومة الاشتراكية، أو الدول الغربية، أو دول أمريكا اللاتينية. وفي حالة الدول الأوروبية، ولما لها من وزن سياسي، وقدرة على التأثير على الطرف الإسرائيلي، بل حتى على الطرف الأمريكي، فإنه من الضروري محاولة خلق شركاء دوليين منهم، ويكون لهم الوزن، والتأثير السياسي الدولي في دعم، ومساندة القضية الفلسطينية

في المحافل الدولية، حيث ان الطرف الفلسطيني مازال نفتقر لمثل هذا النوع من الشركاء الذين لهم دور مؤثر، وفعال في الصراع مع الطرف الإسرائيلي من خلال قدرتهم على فرض عقوبات على "اسرائيل"، مما يساعد في عزلها سياسياً على المستوى الدولي.

تعقيب:

إن التعقيدات السياسية، وحدة الأزمات التي تعانيها القضية الفلسطينية، وحالة المعاناة التي يعيشها العالم العربي، وزيادة التطرف في المجتمع الإسرائيلي يتطلب تحركاً فلسطينياً فاعلاً لكي تستطيع القضية الفلسطينية استعادة زخمها، وحضورها بقوة على المستوى العربي، والإقليمي، والدولي. إن ذلك يستدعي الطرف الفلسطيني لمراجعة، وتقييم جاد لفترة أوسلو، وما تلاها، بحيث يكون هناك التزام، ومسئولية وطنية من كافة الأطراف الفلسطينية لإنهاء الانقسام، والعودة إلى مؤسسات منظمة التحرير، لتشمل المنظمة كافة القوى الفلسطينية، والاتفاق على برنامج سياسي موحد، ثم اعتماد أشكال المقاومة، والعمل السياسي، والدبلوماسي التي تتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية لتحقيق أهداف البرنامج الوطني.

كما أن استمرار "اسرائيل" بتوجيه سياستها الخارجية على أنها الضحية أصبح مكشوفاً للعالم، ولم يعد باستطاعتها الاستمرار في هذا الدور، وما تشهده من أشكال العزل السياسي، والمقاطعة لها بأنواعها المختلفة إلا دليلاً على ذلك. فلم تعد السياسة الخارجية الإسرائيلية قادرة على الاستمرار بدور الضحية في ظل عريضة حكومة اليمين المتطرف، واستمرار "اسرائيل" في نهج الاستيطان، وانتهاكها للمواثيق، والأعراف الدولية. كما أنه في المقابل لا يكفي أن تحاول الدبلوماسية الفلسطينية إظهار الحالة الفلسطينية على أنها ضحية التطرف الإسرائيلي، والسياسات غير الشرعية، بل يجب أن يسعى الفلسطينيون إلى استخدام كافة أشكال المقاومة المتاحة، والتي تتوافق مع طبيعة المرحلة الحالية لفرض رؤيتهم على السياسة الدولية، والزام "اسرائيل" بقبول قرارات الشرعية الدولية، وتحقيق أهداف البرنامج الوطني الفلسطيني.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث

1- كانت هناك انجازات دبلوماسية للسلطة الفلسطينية والتي تحققت في اطار الأفق

السياسي الذي أوجده اتفاق أوسلو.

أفرز اتفاق أوسلو وجود حكومة فلسطينية تدير الشؤون اليومية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وتم استيعاب مئات الآلاف من اللاجئين العائدين، وتم اقرار القانون الدبلوماسي الفلسطيني، وتحقيق الاعتراف بفلسطين بصفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

2- عملت العديد من بنود اتفاق أوسلو على تكبيل العمل الدبلوماسي الفلسطيني بسبب

التزام السلطة الفلسطينية بتلك البنود كمرجعيات لها في مهامها المختلفة.

لقد شكلت بنود اتفاق أوسلو المرجعية الوحيدة للعمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، وتم تغييب المرجعيات الأساسية الأخرى والمتمثلة في قرارات المجلس الوطني، ولقاءات القمة العربية، وقرارات المنظمات الدولية حول القضية الفلسطينية، وأصبح العمل الدبلوماسي الفلسطيني يتم تنفيذه في اطار اتفاق أوسلو، ولخدمة الرؤية السياسية النابعة من هذا اتفاق.

3- انحصار حل القضية الفلسطينية في إطار المفاوضات المباشرة مع الطرف الإسرائيلي

وبرعاية أمريكية وغياب لأي دور للمؤسسات الدولية.

ركزت الدبلوماسية الفلسطينية على المفاوضات مع "إسرائيل"، مما أدى إلى تراجع الاهتمام الفلسطيني في استخدام أشكال الدبلوماسية الأخرى لتحقيق الأهداف الفلسطينية. وتم توقيع اتفاقيات أخرى مكملة، ومنفذة لبنود اتفاق أوسلو، ودون الزام الجانب الإسرائيلي بتطبيق القرارات الدولية، والانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م، حيث أُجل التفاوض حول مواضيع اللاجئين، والقدس، والكتل الاستيطانية، والحدود إلى مفاوضات الوضع النهائي.

4- تراجع العمل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية

الفلسطينية

من أبرز التغيرات التي دخلت الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، هو انتهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية التي هيمنت على ذلك الحقل لعقود طويلة، وتولي السلطة لفلسطينية لكافة المسؤوليات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وبالتالي قامت السلطة الفلسطينية بتشكيل مؤسساتها وفقاً لاتفاق أوسلو، حيث هيمنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي ثم وزارة الخارجية الفلسطينية على العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وتم تهميش بل إقصاء الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

5- تأثر العمل الدبلوماسي الفلسطيني بشكل سلبي بسبب الخلافات حول اتفاق أوسلو عام 1993، والانقسام الفلسطيني عام 2007.

أثرت المواقف المناهضة لاتفاق أوسلو من قبل بعض الحركات الإسلامية والوطنية على تطبيق اتفاق أوسلو بعد عام 1993، وخاصة العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية، والتي هدفت إلى إضعاف الموقف الفلسطيني الرسمي، وإظهار عدم قدرته في السيطرة على الأرض. كما أدى الانقسام بعد عام 2007 إلى وجود حكومتين إحداهما في قطاع غزة، والأخرى في الضفة الغربية، وتعطيل عمل المجلس التشريعي، وتضارب في المواقف السياسية بين حكومتي قطاع غزة والضفة الغربية، مما ألقى بظلال قاتمة على العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وخاصة مع وجود أولويات مختلفة للعمل الدبلوماسي لكل طرف.

6- غياب برنامج سياسي موحد جامع لكل القوى الفلسطينية لكي يفرز خطة عمل للدبلوماسية الفلسطينية.

في ظل تنامي حركة حماس والجهاد الإسلامي، وهما حركتان فاعلتان لديهما شعبية واضحة في المجتمع الفلسطيني، وحيث أن البرنامج السياسي لتلك الحركتان يتعارض مع برنامج السلطة الفلسطينية المعتمد على اتفاقات أوسلو، فإن ذلك أوجد حالة من الصدام السياسي بين تلك القوى مع رؤية السلطة الفلسطينية لحل القضية الفلسطينية مما أثر سلباً على العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

7- عدم إبراز القضية الفلسطينية على أنها مرحلة تحرر وطني، مما سبب إرباكاً في عمل الدبلوماسيين الفلسطينيين، وعدم وضوح لطبيعة الخلافات السياسية مع "إسرائيل".

إن حالة التناقض الموجودة بين برنامج منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر، وبرنامج السلطة الفلسطينية الذي يعبر عن مرحلة بناء دولة، انعكست سلباً على العمل الدبلوماسي الفلسطيني، فأصبح الفهم العام للعديد من دول العالم أن الخلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين يتعلق بالحدود المشتركة بينهما، وبالتالي فإن ذلك أوجد إرباكاً للعاملين في مجال عمل الدبلوماسيين، وكيفية المزاجية في طرحهم ما بين مرحلة التحرير، ومرحلة بناء الدولة.

8- اعتماد القانون الدبلوماسي الفلسطيني وإنشاء وزارة الخارجية الفلسطينية لم يساهم في تطوير العمل الدبلوماسي في مختلف السفارات والقنصليات الفلسطينية.

بعد إنشاء وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 1994م، ثم وزارة الخارجية الفلسطينية عام 2003م، واعتماد القانون الدبلوماسي عام 2005م، فقد استمرت السلطة الفلسطينية في إدارة

العمل الدبلوماسي من خلال أغلب الدبلوماسيين الفلسطينيين منذ اتفاق أوسلو، بما في ذلك الوفد المفاوض، الذي استمر دون تغيير، أو تجديد في أعضائه، وبالتالي لم يشهد العمل الدبلوماسي الفلسطيني تغييراً، أو تطوراً لافتاً في تحقيق الأهداف الفلسطينية.

9- غياب دعم جاد ومنظم لاعتماد أشكال أخرى للعمل الدبلوماسي وخاصة الدبلوماسية الشعبية.

لم تلجأ السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ قرار استراتيجي باعتماد أشكال أخرى للعمل الدبلوماسي، وخاصة تعزيز أشكال الدبلوماسية الشعبية التي تضمن عمل دبلوماسي فاعل يساعد في تشجيع مقاطعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول الأجنبية للمؤسسات الإسرائيلية، ومقاطعتها اقتصادياً، وعزلها سياسياً، وتسهيل وصول متضامنين إلى الأراضي الفلسطينية .

10- تراجع الدعم والمساندة العربية الرسمية وغير الرسمية للقضية الفلسطينية بعد أحداث ما سمي الربيع العربي، والتأثير السلبي لممارسات الإسلام المتطرف على الدبلوماسية الفلسطينية.

انشغلت الدول العربية في همومها بعد الأحداث التي ظهرت بعد ما سمي "الربيع العربي"، وما تولد من مشاكل سياسية، واقتصادية، واجتماعية، والذي اثر سلباً على مدى اهتمام، وتفاعل الدول العربية مع القضية الفلسطينية سواء على المستوى الرسمي، أو الشعبي، بما في ذلك تغطية الإعلام العربي للقضايا الفلسطينية، وبالتالي تراجع النفوذ والتأثير الدبلوماسي الفلسطيني على الساحة العربية. كما أن الصورة السلبية لممارسات داعش أضعفت من قدرة العمل الدبلوماسي الفلسطيني على المستوى الدولي.

11- عدم الاستفادة دبلوماسياً أو سياسياً من أحداث حصلت بعد توقيع اتفاق أوسلو.

إن اذعان السلطة الفلسطينية لاتفاق أوسلو، والتزامها ببوده - وخاصة ما يتصل بالتنسيق الأمني - منعها من استغلال أحداث عديدة سياسياً، أو دبلوماسياً مثل: مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994م، وهبة النفق لمصادرة الأراضي في جبل أبو غنيم عام 1996م، واندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر عام 2000م، والحروب التي قامت بها "إسرائيل" على قطاع غزة.

12- اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المانحين الدوليين في إدارة مهامها في قطاع غزة، والضفة الغربية مما أثر على استقلالية قرارها السياسي.

لقد كان استمرار الدعم المالي للسلطة الفلسطينية مرهوناً بقراراتها السياسية، والتزامها ببند اتفاق أوسلو، وبالتالي تبين أنه من الصعب ضمان استقلالية القرار السياسي طالما أنه يمكن

ابتزاز السلطة في قراراتها السياسية، وقد ظهر ذلك من خلال تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بقطع مساعداتها للسلطة الفلسطينية، وقيام "إسرائيل" بمنع تحويل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية.

13- غياب استراتيجية واضحة للدبلوماسية الفلسطينية مع المنظمات الدولية.

أظهرت مواقف قيادة السلطة الفلسطينية أنه ما زال يراودها الحنين للعودة للمفاوضات مع الإسرائيليين، وإنها ترفع شعار اللجوء إلى المنظمات الدولية فقط كتهديد، وليس قراراً استراتيجياً يمكن أن ينبثق عنه خطة واضحة المعالم بأهداف وآليات محددة للعمل من خلال المنظمات الدولية.

ثانياً: التوصيات وآليات التنفيذ المقترحة

1- التحرر من بنود اتفاق أوسلو التي تحصر العمل الدبلوماسي في إطار المفاوضات، مع ضرورة استخدام كافة أنواع العمل الدبلوماسي الذي يضمن تحقيق أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية.

آلية التنفيذ:

- العودة إلى القرارات، والمنظمات الدولية لتشكل مرجعية لأي حلول سياسية للقضية الفلسطينية.
- عدم الالتزام بأي من بنود اتفاق أوسلو، والتي ثبت عملياً تعارضها مع المصالح الفلسطينية وبرنامج الإجماع الوطني الفلسطيني.
- ممارسة كافة أشكال، وأنواع العمل الدبلوماسي الذي يضمن استرجاع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

2- إنهاء الانقسام، وإعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير، ومؤسساتها في قيادة العمل السياسي، والدبلوماسي الفلسطيني.

آلية التنفيذ:

- إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وحدوية، وبمشاركة القوى الفاعلة في الميدان بما فيهم حركتي حماس، والجihad الاسلامي.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية تأخذ على عاتقها إنهاء الانقسام، وإدارة قطاع غزة، والضفة الغربية بشكل جماعي.
- إعادة احياء دور المجلس الوطني الفلسطيني كإطار تشريعي جامع لجميع الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، واللجنة التنفيذية كجهة مسؤولة عن إدارة كافة السياسات التي تخص القضية الفلسطينية.
- تعزيز دور الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتتولى مسؤولياتها في قيادة العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

3- ضرورة تبني برنامج سياسي وطني يشكل مرجعية للعمل الدبلوماسي.

آلية التنفيذ:

- اشراك كافة القوى الفلسطينية من فصائل، ومنظمات المجتمع المدني في صياغة البرنامج الوطني.

- وجود سياسة خارجية واضحة تركز على قرارات الشرعية الدولية، وتؤكد على مرحلة التحرر الوطني التي يخوضها الشعب الفلسطيني .
- أن يفرز البرنامج مهاماً واضحة للعمل الدبلوماسي، بحيث يساعد في كسب حلفاء، ومناصرين على المستوى العربي، والاقليمي، والدولي لحقوق الوطنية الفلسطينية.
- 4- اعداد خطة للعمل الدبلوماسي تركز إلى البرنامج الوطني الذي يشكل إجماع كافة الفصائل عليه.

آلية التنفيذ:

- اشراك كافة المؤسسات ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي في صياغة خطة دبلوماسية تتوافق مع السياسة الخارجية الفلسطينية، والمنبثقة عن برنامج الإجماع الوطني.
- تفعيل العمل الدبلوماسي للممثلات الفلسطينية وفق الخطة المعتمدة، والتي تستند إلى محاور متنوعة تشمل: المحور السياسي - المحور الاقتصادي - المحور الثقافي - المحور الإعلامي.

5- تعريف العالم بأن الشعب الفلسطيني يخوض مرحلة تحرر وطني من الاحتلال الإسرائيلي.

آلية التنفيذ:

- أن يركز كافة العاملين الدبلوماسيين على التأكيد بأن القضية الفلسطينية مازالت ضمن مرحلة التحرر الوطني التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي.
- أن يؤكد الخطاب الإعلامي الفلسطيني على طبيعة المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بأنها مرحلة تحرر، وأن المشروع الوطني هو البحث عن كيان مستقل على الأرض الفلسطينية وفق الشرعية الدولية.
- إعادة صياغة المراسلات الرسمية، وغير الرسمية لكافة المؤسسات بإبراز فلسطين تحت الاحتلال.

6- العمل على إيجاد دبلوماسيين قادرين على تنفيذ مهامهم بكل مسئولية، والتزام، وكفاءة، واقتدار.

آلية التنفيذ:

- اختيار الدبلوماسيين وفق معايير الكفاءة، والمهارات الشخصية، والشهادات العلمية، ومعرفة الدبلوماسي الواسعة بالتاريخ الفلسطيني، والقضية الفلسطينية، والبرنامج الوطني، بالإضافة إلى معرفته بقواعد الإتيكيت، والبروتوكول المعتمدة بين الدول.

- وجود برامج تدريبية للدبلوماسيين لصقل مهاراتهم، وتطوير، وتوسيع معرفتهم.
- إنشاء معهد خاص لتخريج، وتدريب الأفراد الذين سيلتحقون بالسلك الدبلوماسي الفلسطيني ليكونوا قادرين على فهم، وتأدية المهام المطلوبة منهم .
- الإدراك، والفهم، والاطلاع الواسع من قبل الدبلوماسي لثقافة، والواقع السياسي، والقوى الرئيسية في البلد المعتمد لديها، ليكون قادراً علي مخاطبة، وتوجيه الموقف السياسي الرسمي، والشعبي لصالح القضية الفلسطينية.
- استخدام الدبلوماسيين لمختلف أدوات التكنولوجيا في مجال الاتصال، والتواصل، والتي تساعد في مخاطبة المؤسسات الرسمية، والرأي العام، وقوى المجتمع المدني.
- عمل ندوات، وورشات عمل بين مختلف الدبلوماسيين الفلسطينيين للتعريف بأهم نجاحاتهم، وتعميم الدروس المستفادة بينهم.
- عمل لقاءات متنوعة، وبشكل دوري مع الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين لدى السلطة الفلسطينية لتعريفهم بواقع القضية الفلسطينية، وأشكال ممارسات الاحتلال غير القانونية، واللأ إنسانية ضد الشعب الفلسطيني.
- توفير كافة المواد، والنشرات، ومختلف أشكال الصور، والفيديو التي توثق الرسالة الفلسطينية، وتدحض الرواية الإسرائيلية فيما يخص القضية الفلسطينية، والأحداث التي يمر بها الشعب الفلسطيني.
- اعطاء مساحة أوسع للعاملين الدبلوماسيين، وتوسيع روح المبادرة، والإبداع في تنفيذ أشكال العمل الدبلوماسي في إطار الأهداف المحددة في الخطة.
- 7- ترسيخ عمل الدبلوماسية الشعبية كفاعل أصيل في تعزيز العلاقات، وتطويرها مع شعوب دول العالم لنصرة القضية الفلسطينية.

آلية التنفيذ:

- إعداد خطة يتم صياغتها، واعتمادها بالتعاون الفاعل بين المؤسسات الرسمية، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في مختلف أماكن تواجد الشعب الفلسطيني أينما أمكن ذلك.
- تشكيل لجنة أو هيئة عليا من القوى المؤثرة في العمل الدبلوماسي الشعبي " غير الرسمي" للإشراف على تنفيذ خطط العمل، وأدوات التنفيذ، والاحتياجات اللازمة، وعقد اللقاءات الدورية لمتابعة، ومراجعة ما يتم تنفيذه، وكيفية تطوير الأداء.

- عمل علاقات متنوعة مع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم وخاصة لدى الدول المؤثرة مثل أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية.
- دعم ومساندة أي من أشكال الدبلوماسية الشعبية الإبداعية التي تساهم في نصرته القضية الفلسطينية.
- توسيع العلاقة والتواصل مع الفلسطينيين، والعرب، والمسلمين المنتشرين في مختلف دول العالم من خلال إشراكهم في الفعاليات المساندة للقضية الفلسطينية.
- اشراك محامين من دول أجنبية في توضيح انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي في المستوطنات ، وجرائم الحرب وغير ذلك.
- حشد أكبر عدد من الرموز الوطنية، والشخصيات الفلسطينية، والعربية، والإسلامية، والأجنبية المؤثرة دولياً في جميع التخصصات لتكون منبراً لأدوات صناعة الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية، وذلك لصنع صورة ذهنية عن واقع الفلسطينيين، ومعاناتهم أمام المجتمع العربي، والدولي.

8- التركيز على الدبلوماسية الثقافية بأنماطها، وأشكالها المختلفة لتحقيق السياسة الفلسطينية الخارجية وإبعاد الصورة السلبية لممارسات الإسلام المتطرف عن القضية الفلسطينية .

آلية التنفيذ:

- تسهيل إجراءات التواصل بين المؤسسات الثقافية في الدول الأجنبية مع نظيرتها من المؤسسات الفلسطينية.
- عمل معارض متنوعة توضح أشكال المعاناة الفلسطينية.
- تنظيم زيارات متنوعة للكتاب، والشعراء، والفنانين، والصحفيين للأراضي الفلسطينية.
- تقديم عروض أفلام سينمائية روائية، ووثائقية عن القضية الفلسطينية.
- استغلال المناسبات التاريخية الفلسطينية للتعريف بتاريخ القضية الفلسطينية.
- تقديم صورة أكثر دقة، ومصداقية عن الشعب الفلسطيني، وقضاياها العادلة، والعمل على ترويجها على المستوى العالمي بالاستعانة بوسائط الاتصال التكنولوجي الحديثة، وخاصة وسائل الإعلام المختلفة، وشبكة المعلومات الدولية.
- زيادة وتطوير أشكال التعاون العلمي في مجال المنح الدراسية ، وتسهيل قيام باحثين أجانب في عمل دراسات عن واقع القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها.

9-تطوير مختلف العلاقات مع الدول العربية، والإقليمية، والدولية لتعزيز النفوذ الدبلوماسي الفلسطيني، وضمان استقلالية القرار الفلسطيني.

آلية التنفيذ:

- تشكيل تحالفات مع الدول العربية، والأجنبية على أرضية البرنامج الوطني الفلسطيني.
- توفير مصادر دعم مالي متنوع للمؤسسات الفلسطينية لضمان استقلالية القرار الفلسطيني.
- الابتعاد عن التدخل في الشؤون العربية الداخلية.

10-تعزيز العمل في مجال الدبلوماسية الدولية من خلال المنظمات الدولية، وبناء علاقات دولية مؤثرة لصالح القضية الفلسطينية.

آلية التنفيذ:

- عودة القيادة الفلسطينية إلى المنظمات الدولية لأي حل سياسي للقضية الفلسطينية، وبالتالي الابتعاد عن الوصاية، والهيمنة الأمريكية على أي حلول مستقبلية للقضية الفلسطينية.
- أن يكون خيار التوجه للمنظمات الدولية خياراً استراتيجياً، وليس تكتيكياً، وخاصة بعد ظهور عدم جدية القيادة السياسية الفلسطينية في الاستقادة من قرارات المنظمات الدولية.
- العمل من خلال المنظمات الدولية لتثبيت إعلان الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو مراقب على المستوى الثقافي، والاقتصادي، والإعلامي، والقانوني.
- توضيح الرؤية، والموقف السياسي الفلسطيني عبر مؤتمرات، ومحاضرات في المؤسسات الدولية.

والحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- الكتب

- أبوهيف، علي.(1975): القانون الدبلوماسي. منشأة المعارف. الإسكندرية. مصر
- حسين ،مجدي.(2003): من كامب ديفيد إلى مدريد. كتب عربية. القاهرة. مصر
- الرشدان، عبد الفتاح والموسي، محمد.(2005): أصول العلاقات السياسية والقنصلية. المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1. عمان. الأردن
- السامرائي، شفيق عبد الرازق.(2011): الدبلوماسية. دار الحكمة. لندن. المملكة المتحدة
- السيد، رشاد عارف.(2001): الوسيط في المنظمات الدولية. دار وائل للنشر. عمان. الأردن
- سيراكوسا، جوزيف.(2015): الدبلوماسية مقدمة قصيرة. ترجمة كوثر محمد. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1 . القاهرة. مصر
- شاش، طاهر.(1999): مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية. دار الشروق، ط1. القاهرة. مصر
- الشامي، علي.(2007): الدبلوماسية وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية. دار العلم للملايين، ط3. بيروت. لبنان
- الشقيري، أحمد.(2000): من القمة إلى الهزيمة. المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ط1. عمان. الأردن

- شلبي، أمين. (1997): في الدبلوماسية المعاصرة . عالم الكتب. القاهرة. مصر
- عبد الرحمن، وآخرون. (1987): منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مساراتها. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية. نيقوسيا . قبرص
- العجرمي، محمود. (2011): الدبلوماسية.
- العقابي، علي. (2010): العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات. بغداد. العراق
- عودة، جهاد. (2005): النظام الدولي نظريات واشكاليات. دار الهدى للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر
- صالح، سليمان. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . السعودية
- صالح، محسن. (2002): فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. ماليزيا
- طشطوش، هائل. (2010): مقدمة في العلاقات الدولية. جامعة اليرموك . الاردن
- الفتلاوي، حسين. (2010): القانون الدبلوماسي. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن
- فرانكل، جوزيف. (1984): العلاقات الدولية. ترجمة غازي القصيبي. تهامة للنشر، ط2. جدة. المملكة العربية السعودية
- فوق العادة، سموحي. (1973): الدبلوماسية الحديثة. دار اليقظة الحديثة للنشر. دمشق. سوريا
- قاسم، عبد الستار. (1998): الطريق إلى الهزيمة. جامعة النجاح. نابلس. فلسطين

- قريع، أحمد.(2008):**التجربة الحكومية في ظل النظام السياسي الفلسطيني**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1. بيروت. لبنان
- قريع، أحمد.(2006):**الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1. بيروت . لبنان
- كيسنجر، هنري.(1985): **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض**. ترجمة خليل فريحات. دار طلاس، الجزء الثاني، ط 2. دمشق. سوريا
- ليلة، محمد.(1969): **النظم السياسية الدولة والحكومة**. دار النهضة العربية . بيروت. لبنان
- مصباح، زايد.(2002):**السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق**. دار الرواد. بيروت. لبنان
- مطر، جميل وهلال ،على الدين.(1983): **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3. بيروت. لبنان
- مهنا، محمد.(2000): **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**. المكتبة الجامعية. الإسكندرية. مصر
- مؤسسة ابداع للأبحاث والدراسات والتدريب. **التطور التاريخي للنظرية والممارسة الدبلوماسية**. معهد التنمية البشرية. غزة. فلسطين
- نافع، أحمد.(1993): **الطريق إلى مدريد**. ط1، مطابع الأهرام. القاهرة. مصر
- ناي، جوزيف.(2007): **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. العبيكان للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية

- النبراوي، ومهنا.(1985): أصول العلاقات السياسية الدولية. منشأة المعارف، ط1. الإسكندرية. مصر
- النعيمي، احمد.(2011): السياسة الخارجية. دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان. الأردن
- هيكل، محمد حسنين.(2001): سلام الاوهام. درار الشروق، ط 7. القاهرة. مصر

2- رسائل الماجستير

- باجس، دلال.(2011): الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- برهم، عبد الله.(2007): إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج. جامعة النجاح، نابلس. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- بوداردين، منيرة.(2009): دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية. جامعة قسنطينة. الجزائر. (رسالة ماجستير)
- درويش، عبدالسلام.(2013): أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية. جامعة النجاح، نابلس. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- دياب، وليد. (2010) : دور العلاقات العامة في القطاع الدبلوماسي " دراسة تطبيقية علي مكاتب السفارات العربية والاجنبية". جامعة قنا. مصر. (رسالة دكتوراه)

- زعرب ، حازم.(2011): مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية. جامعة الازهر، غزة. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- سحويل، صدام .(2014): اشكالية التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل اشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- سرور، صالح.(2003): الدبلوماسية الفلسطينية تجاه القوى المؤثرة على عملية السلام منذ أسلو. جامعة بيرزيت، رام الله. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- الصمادي، حمزة.(2008): تجربة م. ت. ف. السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية. جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- ظاهر، حنان وعرفات، محمود.(2005): أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية. جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- العطري، ميلود .(2008): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب العالمية الباردة. جامعة الحاج الاخضر، باتنة. الجزائر. (رسالة ماجستير)
- عمارة، موسي.(2013): دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على محافظات غزة. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- العنزي، عدنان.(2013): آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية. جامعة الشرق الاوسط. الكويت.(رسالة ماجستير)

- عودة ، كفاح .(2009): أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجياً وتكتيكياً. جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين.(رسالة ماجستير)
- عيروط، عصام.(2011): الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأثرها علي تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين. (رسالة ماجستير)
- الكريي، هشام.(2014): دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز شرعية حماس الاقليمية والدولية. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة. فلسطين.(رسالة ماجستير)
- نتيل، ريم.(2014): الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي. جامعة الازهر، غزة . فلسطين. (رسالة ماجستير)
- يوسف، غسان.(2009): أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية. جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين. (رسالة ماجستير)

3-المقالات والأوراق البحثية

- أبو رمضان، محسن.(2010) : الدبلوماسية الفلسطينية هل من سبل لإصلاحها. مركز رام لله لدراسات حقوق الانسان تسامح، ع 31، السنة الثامنة . رام لله. فلسطين

- أبو صوي، محمود.(2011): الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي. منتدى بيرزيت للدراسات الاستراتيجية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين.
- أبو مطر، محمد.(2012) : اشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الخامس. غزة. فلسطين
- أبو نحل، أسامة وأبو سعدة، مخيمر.(2009): منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني. جامعة الأزهر. غزة . فلسطين
- إرشيد ، سامر.(2007): حركة فتح والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن. رام الله . فلسطين
- اسماعيل، محمد.(2011): موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 حتي 2009 .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . الدوحة. قطر
- بشناق، باسم . (2006): صلاحيات رئيس السلطة الوطنية مقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الاساسي. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير قانونية، ع 66. رام الله. فلسطين
- البدراتي، عدنان. أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. جامعة الموصل. العراق
- بروم، شلومو.(2013): عملية أوسلو في الميزان بعد 20 عاما. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 16 ، ع 2 . بيروت. لبنان

- توام، رشاد.(2013): دبلوماسية التحرر الوطني" مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية". منتدى بيرزيت للدراسات الاستراتيجية ، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت. رام لله. فلسطين
- توام، رشاد. (2011): التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية. معهد إبراهيم أبو اللغد للدراسات الدولية. جامعة بيرزيت. فلسطين
- حسن، هيثم.(2010): حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني. المركز القانوني الدولي لحركات المقاومة في القانون الدولي المعاصر، الملتقى الدولي الخامس، جامعة حسيبة بن بو علي . الجزائر
- الحسيني، سنية. العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية بين مقاربتين متناقضتين. مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي للدراسات . بيروت. لبنان
- حمدان، أسامة.(2015):العلاقات الدولية لحركة حماس. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. لبنان
- خير لله، داوود.(2011): عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة التداعيات القانونية والسياسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. قطر
- روبين، باري.(2006):الاستراتيجية الجديدة لإسرائيل. سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. لبنان
- الشريف، ماهر.(2007): إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 18 ، ع 70. بيروت. لبنان

- الشريف، ماهر.(2015): خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية . مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت. لبنان
- شفيق، منير.(2013): اتفاق أوسلو وتداعياته. المركز الفلسطيني للإعلام. عمان. الأردن
- شلحت وآخرون.(2008): المشهد الأمني والعسكري الإسرائيلي لعام 2007. تقرير مدار الاستراتيجي . رام الله. فلسطين
- شنار، حازم.(2015): أولويات ومتطلبات انضمام فلسطين للمنظمات الاقتصادية الدولية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس. رام الله. فلسطين
- صالح وآخرون.(2013): أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. لبنان
- صالح، محمد. القوة والسياسة الخارجية. مجلة الكوفة. جامعة الكوفة ، ع 6. العراق
- الصالحي، بسام.(2013): المشروع الوطني الفلسطيني واقع وتطلعات. جامعة القدس المفتوحة، المؤتمر السنوي . رام الله . فلسطين
- عثمان، محمد . تحليل السياسة الخارجية. جامعة ستة أكتوبر. القاهرة. مصر
- عباس، محمود. (1991) : مؤتمر مدريد ووضع الأمور في نصابها. مجلة الدراسات الفلسطينية، م 2، ع 8 . رام الله. فلسطين
- عبد الحي، وليد.(2014): السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية من 1993-2013. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. لبنان

- العجيلي، صباح.(2010): استراتيجية حروب التحرر الوطني. الأكاديمية العربية المفتوحة . الدنمارك
- عريقات، صائب.(2012): فلسطين دولة غير عضو/ اليوم التالي . دائرة شئون المفاوضات . منظمة التحرير الفلسطينية. رام الله. فلسطين
- العوض، وليد.(2008) : خطر الانقسام على المشروع الفلسطيني . معهد السياسات العامة، مجلة سياسات، ع6. رام الله. فلسطين
- العيسى، شوقي. فلسطين في المحكمة الدولية. مركز الإنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان. بيت لحم. فلسطين
- غانم، أسعد.(2007): السياسة الفلسطينية بعد عرفات: مأزق حركة وطنية فاشلة. جامعة حيفا.
- الفطافطة، محمود.(2012): التسوية السياسية بين جدلية المفهوم وندرة النتائج. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، مجلة تسامح، ع 37. رام الله. فلسطين
- فراغنة، حمادة.(2013): فشل المفاوضات وتغيير قواعد اللعبة. مجلة الدستور الأردني. عمان. الأردن
- فياض، علي.(2001): مقارنة نقدية بين التجريبتين التفاوضيتين الفيتنامية والفلسطينية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 12 ، ع48. بيروت. لبنان
- قاسم، انيس.(2011): المسعى الفلسطيني لطلب الانضمام للأمم المتحدة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. معهد الدوحة. قطر

- القدومي، فاروق. (1993) : **حديث صحفي** . مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 4، ع 16. بيروت. لبنان
- محارب، محمود.(2011): **اسرائيل والتوجه الفلسطيني للأمم المتحدة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. معهد الدوحة. قطر
- مصباح، زايد. **السياسة الثقافية الامريكية اتجاه الوطن العربي**. مجلة المستقبل العربي. بيروت. لبنان
- المصري، شفيق.(2014): **انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات . بيروت. لبنان
- المصري، هاني.(2014): **استراتيجيات المقاومة** .المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، المؤتمر السنوي الثالث. رام الله. فلسطين
- مغرتين، هليغي.(2006): **من التحرير إلى الدولة** . ترجمة محمد أبو زيد. المؤسسة الوطنية لدراسة الديمقراطية مواطن . رام الله. فلسطين
- مقبول، أمين.(2013): **المشروع الوطني الفلسطيني واقع وتطلعات**. جامعة القدس المفتوحة ، المؤتمر السنوي . رام الله . فلسطين
- النحال، محمد و الشويكي، محمد. (2015): **قبول فلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة وأثره على حق تقرير المصير** . مجلة الجامعة الإسلامية للدارسات، م23، ع1. غزة. فلسطين

- نوفل، ممدوح.(1995): إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وسبل حلها. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية، م 6، ع22. رام الله. فلسطين
- هلال، جميل. (1998): النظام السياسي بعد أوسلو. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ط1. بيروت. لبنان
- اليماني، عصام. (2002): م. ت. ف من إدارة تمثيلية إلى إدارة تكتيكية. مجلة الخليج الإماراتية. الإمارات العربية المتحدة

4-التقارير والنشرات الدورية

- الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. (1998): اتفاقات أوسلو، ط1. عمان. الأردن
- المجلس التشريعي. (1997): وفد بلجيكي في زيارة رسمية لمقر المجلس. ع 2، السنة الثانية. رام الله. فلسطين
- المجلس التشريعي.(1999): المجلس يستثمر مكانته الدولية. ع 3، السنة الرابعة. رام الله. فلسطين
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.(2011): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. بيروت . لبنان
- المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية.(2008): موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. رام الله . فلسطين

- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية.(2013): وثيقة اعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. رام الله. فلسطين
 - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.(2012) : تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1947 - 2012) . بيروت. لبنان
 - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.(2011):دولة فلسطين تفوز بعضوية اليونسكو. صحيفة فلسطين اليوم ، ع 2310 . بيروت. لبنان
 - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس. (2015): بيان صحفي حول أولويات ومتطلبات انضمام فلسطين للمنظمات الاقتصادية الدولية. رام الله. فلسطين.
- تاريخ النشر 2015-8-26
- مكتب المفاوضات .(2011): الاعتراف بدولة فلسطين على حدود العام 1967 وقبول انضمام فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. منظمة التحرير الفلسطينية. رام الله. فلسطين
 - الملتقى الفكري العربي.(2006): التحول الديمقراطي في فلسطين لعام 2005. التقرير السنوي، ع 8. القدس. فلسطين
 - الملتقى الفكري العربي. (2007): التحول الديمقراطي في فلسطين 2006 . التقرير السنوي، ع 9. القدس. فلسطين
 - مؤسسة الدراسات الفلسطينية.(2000): بيان صادر عن القيادة الفلسطينية في رام الله بتاريخ 12-11-1999. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 41. رام الله. فلسطين

▪ الهيئة المستقلة لحقوق الانسان.(2013): الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول

فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة. ديوان المظالم، سلسلة تقارير قانونية ،

ع79 . رام الله. فلسطين

5-المواقع الإلكترونية

▪ أبو طه، علاء.(2006): علاقة المتغيرات الدولية بالقضية الفلسطينية. دنيا الوطن

تاريخ النشر: 2006/2/9

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/09/36719.html>

▪ أبو عباه، سعيد.(2009): الدبلوماسية تاريخها ومؤسساتها أنواعها قوانينها، دار

الشيء للنشر والتوزيع، الأردن. تاريخ النشر: 2011/10/14

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/239926.html>

▪ ابو عباه ، سعيد. (2008): تقييم أداء الدبلوماسية الفلسطينية . دنيا الوطن. تاريخ

النشر: 2008/9/20

www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/09/20/145598.html

▪ البشتاوي، عماد. الربيع العربي وفلسطين. منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث

شئون فلسطينية، ع255. رام الله

<http://www.shuun.ps/page-343-ar.html>

▪ الجامعة اللبنانية. تأثير الإعلام الدولي علي السياسة الخارجية

www.droit2.ul.edu.lb/fdroit2/polycops/ahlam%20baydoun/a13.pdf

- الحسن، بلال. (2010): علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني/ الإسرائيلي، منهج

الاعتدال الذي لم يثمر. دراسات فلسطينية

www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/10808.pdf

- حمامي، ابراهيم. (2012): عضوية فلسطين في الأمم المتحدة . مركز باحث

للدراستات الفلسطينية والاستراتيجية. لندن. تاريخ النشر 2012/11/27

www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=19977&cid=24

- خرطبيل، جميل. وأد منظمة التحرير الفلسطينية. كنعان أون لاين

<https://kanaanonline.org//articles/01659.pdf>

- دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية. مهمات دائرة العلاقات الدولية.

<http://www.dair.plo.ps/beta/V1/index.php?placeId=3>

- سعد، نادية. (2014): أداء مؤسسة رئاسة الفلسطينية (1994-2013). موقع

جبهة النضال الشعبي ، تاريخ النشر: 2014/10/25

www.nedalshabi.com/?p=44298

- صحيفة الشرق الاوسط. شعث: نقوم بمهام وزارة الخارجية منذ اتفاق أوسلو.

تاريخ النشر 2000/9/23

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=75366&issu>

[eno=7970#.Vm6FPCt53D0](http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=75366&issu)

- صحيفة القدس. المبعوث الأوربي: نرفض الاجراءات الاسرائيلية في القدس.

تاريخ النشر 18-2-1997

www.alquds.com

- الصفصاف. حروب غولدا المستمرة . تاريخ النشر: 25/10/2010

<http://www.safsaf.org/01-2010/dakira/abo-elkheir.htm>

- عباس، أشواق.(2005): السياسة الخارجية. الحوار المتمدن. تاريخ النشر:

2005/8/19

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455>

- عزم ، أحمد . (2014) : المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. مسارات . رام الله .

تاريخ النشر: 2014/3/19

www.masarat.ps/sites/default/files/content_files/hmd_jmyl_zm.pdf

- عصفور، حسن.(2010): حماس وامتيازاتها من اتفاق أوسلو. وطن نيوز الاخبارية

تاريخ النشر: 2010/9/12

http://watannews.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=3

48:-qq---q-q&catid=12:2010-12-09-22-56-15

- علام، مصطفى. (2011): سلاح الدبلوماسية الشعبية قراءة في التنظير والتطبيق.

المنظمة العربية للعلاقات العامة والدبلوماسية الشعبية. تاريخ النشر: 2011/8/23

http://www.aoprpd.com/popular_diplomacy/1-13/Archive.aspx

- عوض، معتصم. (2007): أداء وأولويات الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاق

أوسلو. دنيا الوطن. تاريخ النشر: 2007/8/27

www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/08/27/101555.html

- القططي، وليد. (2014): الواقع العربي البائس وأثره على القضية الفلسطينية.

وكالة فلسطين اليوم الاخبارية. تاريخ النشر: 2014/3/6

<http://paltoday.ps/ar/post/192331>

- كتلة التغيير والاصلاح. (2007): الدبلوماسية البرلمانية كسرت العزلة السياسية

وفتحت آفاقاً جديدة. تاريخ النشر 1-1-2007

[http://www.islah.ps/new/print.php?page=printarticle&action=print&cat](http://www.islah.ps/new/print.php?page=printarticle&action=print&catid=87&id=2738)

[id=87&id=2738](http://www.islah.ps/new/print.php?page=printarticle&action=print&catid=87&id=2738)

- كراجه، آلاء. الثورات العربية والقضية الفلسطينية: جدلية التأثير والتأثير. المبادرة

الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية مفتاح. رام الله

<http://www.miftah.org/arabic/docs/reports/2013/miftah/specialstudyarabspring.pdf>

[rabspring.pdf](http://www.miftah.org/arabic/docs/reports/2013/miftah/specialstudyarabspring.pdf)

- مركز السلام للثقافة الدبلوماسية. وسائل السياسة الخارجية

<http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html>

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الدبلوماسية الفلسطينية

<http://btd.palestine-studies.org/ar/content>

- الموسوعة الفلسطينية. اتفاقيات أوسلو

<http://www.palestinapedia.net/>

- الموسوعة الفلسطينية. قرار التقسيم 181

<http://www.palestinapedia.net/%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86>

- مجموعة فلسطين الاستراتيجية. (2015): استراتيجية فلسطينية للتحرر الوطني

www.palestinestrategygroup.ps/wpcontent/uploads/2015/09/Arabic

- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية .(2011): فلسطين عضواً كاملاً في اليونسكو

www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7392

- وزارة الخارجية الفلسطينية

<http://www.mofa.pna.ps/ar>

- الموسوعة الحرة

<https://ar.wikipedia.org/wik>

- ديوان الفتوى والتشريع.(2005): القانون الدبلوماسي الفلسطيني. جريدة الوقائع،

ع 60 . تاريخ النشر: 2005/11/9

www.dft.gov.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=33

- + Barak, Oren . (2005) : **The Failure of the Israeli-Palestinian Peace Process 1993-2000**. Journal of Peace Research, Vol. 42, No. 6,Sage Publications, Ltd. London. UK
- + Goldstein , Joshua.(1996): **International relations**. Collins Harper. New York. USA
- + Klavins , Didzis.(2011): **Understanding the Essence of Modern Diplomacy**. The ICD Annual Academic Conference on Cultural Diplomacy , December 15th- 18th, 2011 Berlin. Germany
- + Rolenc . Jan.(2013) :**Means, Goals, and Sources of Foreign Policy: The Case of Sweden**. University of Economics, Prague, Czech Republic. Paper draft for the ISA 2013 convention, 3-6 April 2013, San Francisco. USA
- + Cristina .Rada. **Analyzing Tracks of Diplomacy in Israeli-Palestinian Relations** .IRIMIE - Faculty of European Studies-Romania
- + Shlaim, Avi .**The Rise and Fall of Oslo Peace Process**. The United States Institute of Peace
- + Scott Lasensky and Robert Grace. (2006): **Dollars and Diplomacy-Foreign Aid and the Palestinian Question** . United States Institute for Peace-Washington .USA
- + Heinrich Böll Foundation. (2013): **Political Analyses and Commentary from the Middle East & North Africa**. Issue 5

الملاحق:

(1) الرسائل المتبادلة بين رئيس م.ت.ف (عرفات) ورئيس الحكومة الإسرائيلية (رابين) ووزير الخارجية النرويجي (هولست) تونس - القدس 9 / 9 / 1993

الخطاب الأول

من الرئيس ياسر عرفات إلى إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل

السيد رئيس الوزراء

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط .ومن منطلق إيمان راسخ، أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية:
تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن جديد وتقبل المنظمة قرار مجلس الأمن رقمي 242 و 338

إن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالحل السلمي للصراع بين الجانبين وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.

وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً ويفتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار، حقبة خالية من العنف وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى ، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك من أجل تأكيد التزامهم ، ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

وفي ضوء إيدان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و 338 فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الخطاب الثاني

من إسحاق رابين

إلى الرئيس ياسر عرفات

السيد الرئيس

ردًا علي خطابكم المؤرخ في 9 سبتمبر 1993 ، فأنتني أحب أن أؤكد لكم، في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

الخطاب الثالث

من الرئيس ياسر عرفات

إلى يوهان هولست - وزير خارجية النرويج

عزيزي الوزير هولست

أرغب في أن أكد لكم أنه بمقتضي التوقيع علي إعلان المبادئ فإنني سوف أضمن المواقف التالية في بياناتي العلنية:

في ضوء العصر الجديد الذي رمز إليه التوقيع علي إعلان المبادئ فإن منظمة التحرير تشجع وتدعو الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلي الاشتراك في الخطوات المؤدية إلي تطبيع الحياة ومعارضة العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

(2) اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق "أوسلو للحكم الذاتي الفلسطيني والموقع عليه في 13/9/1993 في واشنطن

إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية المسودة النهائية المتفق عليها في 19/8/1993)

أن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني-الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط (ممثلاً الشعب الفلسطيني)، يتفقان على أن الوقت حان لإنهاء عقود من المواجهات والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة الأولى: هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الحالية في الشرق هو بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية). المجلس المنتخب (المجلس للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338

المادة الثانية: إطار عمل للمرحلة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة الثالثة: الانتخابات

من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفقاً لمبادئ الديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرّة للمجلس في إشراف متفق ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كالملاحق رقم (1) بهدف إجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ. ستشكل هذه الانتخابات خطوة أولية انتقالية تمهيدية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة الرابعة: الولاية

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي. ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة الخامسة: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي.

تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا. سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية.

من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة. يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة السادسة: النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة، كما هو موضح هنا. وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس.

وحالا بعد إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين بعين الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا ستنتقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية التعليم والثقافة الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافة حسب ما هو متفق عليه.

المادة السابعة

سيفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي حول اتفاقية للمرحلة الانتقالية "الاتفاقية الانتقالية". ستحدد الاتفاقية الانتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وستحدد الاتفاقية الانتقالية أيضا: سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقاً للبند التاسع المبين أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة. ستشمل الاتفاقيات الانتقالية ترتيبات تطبيق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقاً حسب البند السادس.

من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاقية الانتقالية التي ستحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة الثامنة: النظام للعام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة التاسعة: القوانين والأوامر العسكرية

سيخول المجلس بالتشريع وفقاً للاتفاقية الانتقالية. في كل الصلاحيات المنقولة إليه.

سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية.

المادة العاشرة: لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة:

من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادئ هذا وأية اتفاقية تالية متعلقة بالفترة الانتقالية، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ونزاعات.

المادة الحادية عشر:

التعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل سيتم إنشاء لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق برامج محددة، في البروتوكولات المرفقة كالملحق الثالث والملحق الرابع بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة الثانية عشر: الارتباط والتعاون مع مصر والأردن.

سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتَي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم، وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر، من خلال اتفاقية، ماهية صيغة الدخول، لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 ومعاً، بواسطة الإجراءات الضرورية، لمنع الفوضى والخلل، وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة الثالثة عشر: إعادة تموضع القوات الإسرائيلية.

بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر. وبإعادة انتشار قواتها العسكرية فإن إسرائيل ستتابع المبادئ التي تفيد أنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.

سيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقاً لتولي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن.

المادة الرابعة عشر: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسب ما هو مفصل في البروتوكول المرفق كالملحق رقم (2)

المادة الخامسة عشر: تسوية المنازعات

سيتم حل النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقاً للبند العاشر. يمكن حل النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها. يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق، وإلى هذا الحد وفور موافقة الطرفين، يشكل الطرفان لجنة تحكيم.

المادة السادسة عشر: التعاون الفلسطيني - الإسرائيلي فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية:

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج " خطة مارشال " برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق كالملحق رقم أربعة.

المادة السابعة عشر: بنود متفرقة

يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه. جميع البروتوكولات الملحق بإعلان المبادئ والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من الاتفاق.

نص ملاحق الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي:

في ما يأتي ترجمة عن النص الإنكليزي لملاحق الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الأربعة حول ترتيبات الحكومة الفلسطينية الانتقالية الذاتية والذي من المتوقع أن يتم التوقيع عليه في واشنطن حيث بدأت جولة المفاوضات العربية الإسرائيلية الحادية عشرة:

الملحق الأول بروتوكول حول روح وشروط الانتخابات:

حق لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقًا لاتفاقية بين الطرفين وبالإضافة يجب أن يغطي الاتفاق حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى.
أ - نظام الانتخابات.

ب - صيغة الإشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية وتركيباتها الفردية.

ج - الأحكام والنظم المتعلقة بحملة الانتخابات، بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام وإمكانية ترخيص محطة بث إذاعي وتلفازي.

لن يتم الإجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين (النازحين) الذين كانوا مسجلين يوم 4 حزيران يونيو 1967 بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في عملية الانتخابات لأسباب عملية.

الملحق الثاني: بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

سيواصل الطرفان ويوقعان في خلال فترة شهرين من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ اتفاقية حول انسحاب قوات إسرائيلية من قطاع غزة. وتشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة تطبق على قطاع غزة ومنطقة أريحا عطفًا على الانسحاب الإسرائيلي.

تتخذ إسرائيل انسحابًا مبرمجًا وسريعًا لقوات عسكرية إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور التوقيع على اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وتستكمل خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية. وتشمل الاتفاقية المشار إليها أعلاه إضافة إلى أمور أخرى:

أ - ترتيبات لانتقال هادئ وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين..

ب - تركيبة وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق ما عدا الأمن الخارجي، والمستوطنات، والإسرائيليين، العلاقات الخارجية ومسائل أخرى متبادلة ومتفق عليها.

ج - ترتيبات تولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المكونة من ضباط شرطة مجندين محليًا ومن الخارج (حملة جوازات سفر أردنية ووثائق سفر صادرة من مصر) وأولئك الذين سيشاركون في الشرطة الفلسطينية وهم من الخارج يجب تدريبهم كشرطة وضباط.

د - وجود دولي أو أجنبي مؤقت، حسب ما يتفق حوله.

هـ - تشكل لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأهداف أمنية متبادلة.

و - برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي، يتضمن إنشاء صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي. ينسق ويتعاون الطرفان بشكل مشترك ومنفرد مع الأطراف الدولية والإقليمية لدعم هذه الأهداف.

ز - ترتيبات لضمان مرور أمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .

4- تشمل الاتفاقية المشار إليها أعلاه ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بخصوص المعابر أ: غزة - مصر،

ب: أريحا - الأردن

- 5 - المكاتب المسؤولة عن تنفيذ السلطة والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية بموجب الملحق رقم 2 وبند رقم 6 من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة وفي منطقة أريحا حتى إنشاء المجلس.
- 6 - إضافة إلى هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءًا لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير في الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث: بروتوكول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية.

يتفق الجانبان على تشكيل "لجنة إسرائيلية - فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي تركز عملها، من بين أمور أخرى، على ما يأتي:

- 1- تعاون في حقل الماء يشمل "برنامجًا لتنمية الموارد المائية" يعده خبراء من كلا الجانبين ويحدد أيضًا إجراءات التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتضمن مقترحات لإجراء دراسات وخطط حول حقوق كل جانب في المياه إضافة إلى استخدام عادل للموارد المائية المشتركة، على أن يطبق في المرحلة الانتقالية وما بعدها.
- 2- تعاون في حقل الكهرباء يشمل "برنامجًا لتنمية الموارد الكهربائية" ويحدد أيضًا إجراءات التعاون في إنتاج الموارد الكهربائية والحفاظ عليها وشراؤها وبيعها.
- 3- تعاون في حقل الطاقة يشمل "برنامجًا لتطوير الطاقة" يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خصوصًا في قطاع غزة وفي النقب ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى. ويمكن لهذا البرنامج أيضًا أن يتضمن بناء تجمع صناعي ببتروكيميائي في قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز.
- 4- تعاون في حقل المال يشمل "برنامجًا للتطوير المالي" و"برنامج عمل" لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك تأسيس "بنك فلسطيني للتنمية".
- 5- تعاون في مجال النقل والاتصالات مع إعداد برنامج يحدد الخطوط العريضة لإنشاء "منطقة مرفأ غزة" وينص على إقامة خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل وإلى دول أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن البرنامج سينص على بناء ما هو ضروري من الطرقات والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات الخ...
- 6- تعاون في مجال التجارة بما في ذلك إعداد دراسات و"برامج لتشجيع التجارة" بهدف تشجيع التجارة المحلية والإقليمية وبين دول المنطقة. إضافة إلى دراسة حول إمكانية إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل مفتوحة أمام الجانبين وتعاون في المجالات الأخرى المرتبطة بالتجارة.
- 7- تعاون في مجال الصناعة بما في ذلك إعداد "برنامج لتطوير الصناعة" تنص على إقامة مراكز إسرائيلية - فلسطينية للبحث الصناعي والتنمية وتشجع على تشكيل شركات فلسطينية - إسرائيلية وتحدد الخطوط العريضة للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والإلكترونيات والماس والكومبيوتر وغيرها من الصناعات ذات الأساس العلمي.
- 8- برنامج للتعاون في حقل العمل وتنظيم العلاقات في هذا المجال وتعاون في مسائل الضمان الاجتماعي.
- 9- خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون تنص على تنظيم محترفات وندوات إسرائيلية - فلسطينية وعلى إقامة مراكز تأهيل مشتركة ومراكز أبحاث وبنوك للمعلومات.
- 10- خطة لحماية البيئة تنص على تدابير مشتركة (و - أو) منسقة في هذا المجال.
- 11- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصال ووسائل الإعلام.
- 12- أي برامج أخرى ذات اهتمام مشترك.

الملحق الرابع: بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي-ال فلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية.

1- يتعاون الجانبان في إطار مساعي السلام المتعددة الأطراف للتشجيع على وضع برنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، تطلقه مجموعة السبع ("مجموعة الدول الصناعية السبع) ويطلب الجانبان من مجموعة السبع أن تسعى إلى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية إضافة إلى القطاع الخاص.

2- يتضمن "برنامج التنمية" عنصرين:

أ - برنامج تنمية اقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب - برنامج تنمية اقتصادية إقليمي.

أ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة يتضمن النقاط التالية:

1. برنامج إعادة تأهيل اجتماعي يتضمن "برنامجاً للإسكان والبناء.

2. خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

3. برنامج لتطوير البنية التحتية ماء وكهرباء ونقل واتصالات إلخ...

4. برنامج للموارد البشرية

5. برامج أخرى.

ب - برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي يمكن أن يتضمن النقاط التالية:

(1) تأسيس "صندوق للتنمية في الشرق الأوسط" كخطوة أولى و"بنك للتنمية في الشرق الأوسط" كخطوة ثانية.

(2) وضع "برنامج إسرائيلي - فلسطيني - أردني" مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت.

(3) البحر المتوسط (غزة) - قناة البحر الميت .

(4) مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية.

(5) برنامج إقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحريك إقليمي للوقاية من التصحر .

(6) ربط الشبكات الكهربائية.

(7) تعاون إقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى واستغلالها صناعي

(8) برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات .

(9) تعاون إقليمي "في مجالات أخرى

3- سيعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف وينسقان تحركهما بهدف إنجاحها .بحث الطرفان على مواصلة النشاطات بين الجولة والأخرى وعلى إعداد دراسات حول إمكانية تطبيق ما يتم الاتفاق عليه داخل مختلف مجموعات العمل المتعددة الأطراف.

يلي الملحقات الأربعة ثلاث صفحات تتضمن ملاحظات تحدد نقاط التقاهم والاتفاقات الخاصة بالبنود السابقة.

الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق

في ما يأتي الجدول الزمني المقرر لتطبيق الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول الحكم الذاتي

في الأراضي المحتلة:

يبدأ تطبيق إعلان المبادئ حول الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد شهر من توقيعه الذي يتوقع أن يتم خلال الأيام المقبلة في واشنطن في إطار مفاوضات السلام.

في الشهرين اللذين يعقبان دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ يبرم الطرفان اتفاقاً حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا في الضفة الغربية.

- ما إن يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ تقوم إسرائيل في المقابل بنقل محدود للسلطات إلى الفلسطينيين.
- فور التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، تقوم إسرائيل بسرعة وفق برنامج محدد بسحب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ويتم هذا الانسحاب في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر بعد توقيع الاتفاق.
- تجري انتخابات مباشرة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد تسعة شهور على الأكثر من دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ. وبعد تشكيل المجلس الفلسطيني على الحكم العسكري الإسرائيلي الانسحاب.
- تعيد القوات الإسرائيلية انتشارها خارج المناطق المأهولة في باقي الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الانتخابات. وتجري عمليات إعادة انتشار أخرى للقوات الإسرائيلية في مواقع محددة مسبقاً، وبشكل تدريجي جنباً إلى جنب مع تولي الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام والأمن الداخلي.
- تبدأ المرحلة الانتقالية لخمسة أعوام مع الانسحاب من قطاع غزة ومن منطقة أريحا.
- تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة في أسرع وقت ممكن وكحد أقصى في بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية.

مكان التوقيع: البيت الأبيض الأمريكي

عن الوفد الفلسطيني

محمود عباس

الفيدرالية الروسية

اندريه كوزريف

ابرم في واشنطن يوم 13/9/1993

الموقعين: عن حكومة إسرائيل

شمعون بيريس

الشاهدان الولايات المتحدة الأمريكية

وارن كريستوفر

(3) اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا - القاهرة، 1994/5/4

الطرفان : حكومة دولة إسرائيل و م.ت.ف ممثلة الشعب الفلسطيني.

الديباجة

يؤكد الطرفان في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر/ 1991 ما يأتي:

عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

يؤكدان عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

يؤكدان رقبتهما في تحقيق سلام عادل وشامل من خلال العملية السياسية المتعلقة عليها.

ويؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والتعهدات الواردة في الرسائل التي تبادلها ووقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في 9 أيلول/ سبتمبر 1993

ويؤكدان أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا الواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات في شأن الوضع النهائي ستقضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و 238

ويرغبان في تجسيد إعلان المبادئ في شأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الذي وقع في واشنطن في أيلول وبوجه خاص (إعلان المبادئ) سبتمبر 1993 (وأیضا محاضر الجلسات) المسماة في ما بعد جميعا البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

يتفق الطرفان على الترتيبات الواردة أدناه في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا:

المادة الأولى: تنفيذ لهذا الاتفاق:

أ. تم رسم حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا في الخريطين 1 و 2 المرافقتين بهذا الاتفاق.

تتعني غوش قطيف ومناطق مستوطنات إريتر وكذلك بقية المستوطنات في قطاع غزة المستوطنات « ب » على النحو المبين في الخريطة الرقم 1

تعني منطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود المصرية منطقة المنشآت العسكرية « ج » في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة الرقم 1

يتضمن أيضا الوكالات الإسرائيلية القانونية والمؤسسات المسجلة في إسرائيل تعبير الإسرائيليين « د »

المادة الثانية: الجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية

1- تبدأ إسرائيل تنفذ جدول زمني سريع لانسحاب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور توقيع هذا الاتفاق .وتنتهي إسرائيل هذا الانسحاب في غضون ثلاثة اسابيع اعتبارا من تاريخ التوقيع.

2- يتضمن انسحاب إسرائيل اخلاء كل القواعد العسكرية وأية منشآت عسكرية ثابتة تسلم إلى الشرطة الفلسطينية التي ستشكل طبقا للمادة التاسعة (والمسماة في ما بعد الشرطة الفلسطينية) في إطار الترتيبات الواردة في البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية العسكرية والمرققة بهذا الاتفاق في الملحق رقم 1

3- يتزامن انسحاب إسرائيل مع إعادة انتشار بقية قواتها العسكرية عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية طبقا لنصوص هذا الاتفاق تنفيذا لمسؤولية إسرائيل عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات

والإسرائيليين .ويتعين أن تكون إعادة الانتشار هذا تنفيذا كاملا للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادئ في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.

4- وتنفيذا لهذا الاتفاق يمكن أن تتضمن الشرطة الإسرائيلية وقوى القوات العسكرية الإسرائيلية الأمن الإسرائيلية الأخرى.

5- للإسرائيليين بما في ذلك القوات الإسرائيلية العسكرية أن يستخدموا بحرية الطرق الواقعة داخل حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا وللفلسطينيين أن يستخدموا بحرية الطرق العامة التي تجتاز المستوطنات كما ينص على ذلك الملحق الرقم 1

6- تنتشر الشرطة الفلسطينية وتنهض بمسؤولية الحفاظ على الامن والنظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين طبقا لهذا الاتفاق وللملحق الرقم 1

المادة الثالثة: نقل السلطات

1- تقوم إسرائيل بنقل السلطات حسبما ينص هذا الاتفاق من القيادة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية التي ينص الاتفاق على إقامتها طبقا للمادة الخامسة من هذا الاتفاق باستثناء السلطة التي ستستمر إسرائيل في ممارستها حسبما ينص هذا الاتفاق.

2- في ما يتعلق بنقل السلطات وممارستها في المجالات المدنية تم نقل الصلاحيات والمسؤوليات والنهوض بها على النحو الذي حدده البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون المدنية والموافق بهذا الاتفاق في الملحق رقم 2

3- يحدد الملحق الرقم 2 الترتيبات الرامية إلى نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها في هدوء وسلام.

4- عند إتمام الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات على النحو المفصل في الفقرتين 1 و 2 أعلاه وفي الملحق الرقم 2 يتم حل الإدارة الإسرائيلية المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية. ولا يحول انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية دون استمرار هذه الادارة المدنية في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي ينص عليها هذا الاتفاق.

5- يتم تشكيل لجنة مدنية مشتركة للتنسيق والتعاون ولجنتين فرعيتين إقليميتين للشؤون المدنية في غزة ومنطقة أريحا على التوالي للنهوض بالتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على النحو المفصل في الملحق الرقم 2

6- تقع مقرات مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى حين بدء عمل المجلس الذي سينتخب طبقا لإعلان المبادئ.

المادة الرابعة: بنية السلطة الفلسطينية وتشكيلها.

1- تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم 24 عضوا تمارس جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وتنهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق طبقا لهذه المادة وستكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية طبقا للفقرة 1 ، ب من المادة السادسة من هذا الاتفاق.

2- تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها ولها أن تنشئ في حدود اختصاصها إدارات أخرى وتلحق بها وحدات إدارية على النحو الذي يقتضيه تنفيذ مسؤولياتها .وعليها أن تحدد الإجراءات الداخلية الخاصة بها.

3- على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ إلى حكومة إسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وأي تغيير في أعضائها .ويسري أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

4- بمجرد تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يبدأ كل عضو في السلطة الفلسطينية ممارسة مهمات وظيفته.

المادة الخامسة: الولاية القانونية

1- تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية كل الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الإقليمي والوظيفي والشخصي كما يأتي:

أ . يشمل نطاق الاختصاص الإقليمي قطاع غزة ومنطقة أريحا على النحو المحدد في المادة الأولى باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.

ويدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق.

ب . يشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق . ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والامن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي.

ج . تمتد الولاية على الأشخاص إلى جميع الأفراد الكائنين في نطاق الاختصاص الإقليمي المشار إليه أعلاه باستثناء الإسرائيليين ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق.

2- تخول السلطة الفلسطينية في حدود صلاحياتها سلطات ومسؤوليات قانونية وتشريعية وتنفيذية وقضائية حسبما ينص هذا الاتفاق.

3- أ . تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والصلاحيات والمسؤوليات الأخرى المتفق عليها والمنصوص عليها في هذا الاتفاق.

ب . تمارس إسرائيل سلطتها من خلال قيادتها العسكرية التي ستظل في هذا السبيل تحتفظ بالصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية والمسؤوليات الضرورية طبقاً للقانون الداخلي . ولا يحد هذا النص من تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين.

4- تمارس السلطات التي تتعلق بالمجال الكهربائي المغناطيسي والمجال الجوي طبقاً لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

5- تخضع أحكام هذا المادة للترتيبات القانونية المحددة والمفصلة في البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون القانونية والوارد في الملحق الرقم 3 المرفق بهذا الاتفاق . ولإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تتفاوضا في شأن أية ترتيبات قانونية أخرى.

6- تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأمور التي تتعلق بالاستشارات القانونية في المجالين الجنائي والمدني من خلال اللجنة الفرعية المختصة المشتركة.

المادة السادسة: صلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها

1- للسلطة الفلسطينية الصلاحيات الآتية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه:

أ . الصلاحيات القانونية المحددة في المادة السابعة من هذا الاتفاق وأيضاً الصلاحيات التنفيذية.

ب . تتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة.

ج . تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سياسات والإشراف على تنفيذها واستخدام موظفين وإنشاء إدارات ومصالح وهيئات ومؤسسات وإقامة دعاوى على الغير والنقاضي في مواجهة الغير وإبرام العقود.

د. تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سجلات وملفات للسكان وإصدار شهادات وتراخيص ومستندات.

2-أ. طبقا لإعلان المبادئ لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصلين وممارسة وظائف دبلوماسية.

ت. مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية في الحالات الآتية فقط.

(1) اتفاقات اقتصادية على النحو المحدد في الملحق الرقم 4 لهذا الاتفاق .

(2) اتفاقات مع بلدان مانحة للمعونات بغرض تنفيذ الترتيبات الرامية إلى تقديم العون إلى السلطة الفلسطينية.

(3) الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق الرقم 4 لإعلان المبادئ أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

(4) الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية) .

ج. لا تعد من العلاقات الخارجية المعاملات بين السلطة الفلسطينية وممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وأيضا إنشاء مكاتب تمثيلية خلاف تلك المنصوص عليها في الفقرة-2 أ أعلاه بغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة 2 ب أعلاه.

المادة السابعة: الصلاحيات القانونية للسلطة الفلسطينية

1- للسلطة الفلسطينية ضمن حدود ولايتها سلطة إصدار قوانين بما في ذلك القوانين الأساسية والعادية واللوائح وأية قوانين أخرى.

2- يجب أن تكون القوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية مطابقة لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

3- يتم إبلاغ لجنة فرعية قانونية تنشئها اللجنة المشتركة المختصة أية قوانين تصدرها السلطة الفلسطينية. ولإسرائيل أن تطلب في مهلة ثلاثين يوما من إبلاغ اللجنة المذكورة أن تقرر ما إذا كانت هذه القوانين تجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية أو تخالف أحكام هذا الاتفاق.

4- وعند استلام الطلب الإسرائيلي تفصل اللجنة الفرعية التشريعية مبدئيا في دخول هذه القوانين حيز التنفيذ إلى حين صدور قرار منها في شأن الموضوع.

5- في حال عجز اللجنة الفرعية القانونية عن التوصل في غضون 15 يوما إلى قرار في شأن دخول أي قانون حيز التنفيذ يحال الموضوع على هيئة لإعادة النظر تتألف من قاضيين سواء من القضاة القاضيين (بحيث يكون هناك قاض عن كل طرف يتم « المتقاعدين أو كبار القانونيين) يسميان في ما بعد تعيينه من قائمة من ثلاثة قضاة يقترحها كل من الطرفين. يتولى القاضيان وضع قواعد وإجراءات خطية غير رسمية تسهلا للإجراءات في هيئة إعادة النظر.

6- تسري القوانين المحالة على هيئة إعادة النظر إذا ما قررت الهيئة أنها لا تتناول مسألة أمنية تدخل في إطار مسؤولية إسرائيل وإنها لا تهدد بصورة خطيرة مصالح إسرائيلية كبرى يحميها هذا الاتفاق وأن سريان هذه القوانين لا يسبب أضرارا لا يمكن إصلاحها.

7- على اللجنة الفرعية القانونية أن تسعى إلى التوصل إلى قرار في شأن موضوع القانون المعروف عليها في مهلة 30 يوما من تقديم الطلب الإسرائيلي. فإذا عجزت عن التوصل إلى قرار في هذه الفترة يحال الموضوع على لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة 15 أدناه.

وتبحث لجنة الارتباط في الموضوع على الفور وتعمل على بته (لجنة الارتباط) المسماة في ما بعد في غضون 30 يوما.

8- في حال عدم سريان أي قانون بموجب الفقرة 5 أو 7 أعلاه يبقى الوضع على ما هو إلى حين صدور قرار عن لجنة الارتباط في شأن الموضوع ما لم تقرر خلاف ذلك.

9- تبقى القوانين والأوامر العسكرية السابقة لتوقيع هذا الاتفاق سارية في قطاع غزة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها طبقاً لهذا الاتفاق

المادة الثامنة: ترتيبات الأمن والنظام العام

1- تنشئ السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية حسبما تنص المادة التاسعة أدناه وذلك لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية وخط الهدنة الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو وأيضا المسؤولية عن امن الإسرائيليين والمستوطنان بصفة عامة حفاظا على أمنهم الداخلي والنظام العام وتكون لها الصلاحية الكاملة لاتخاذ الخطوات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية.

2- ينص الملحق الرقم 1 على الترتيبات الأمنية المتفق عليها وسبل التنسيق.

3- ينص الملحق الرقم 1 على إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بغرض الحماية الأمنية المتبادلة وأيضا ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق الإداري في دائرة غزة ودائرة خان يونس ودائرة أريحا.

4- يجوز إعادة النظر في الترتيبات الأمنية التي ينص عليها هذا الاتفاق والملحق الرقم 1 بناء على طلب أي من الطرفين ويجوز تعديلها باتفاق بين الطرفين ويتضمن الملحق الرقم 1 ترتيبات إعادة النظر.

المادة التاسعة: المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة

1- تنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية هي المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة (المسماة في ما بعد (الشرطة الفلسطينية) وتنص المادة الثالثة من الملحق الرقم 1 على واجبات الشرطة الفلسطينية ووظائفها وبنيتها وانتشارها وتشكيلها والأحكام التي تتعلق بعتادها وعملياتها. وتنص المادة الثامنة من الملحق الرقم 1 على القواعد السلوكية التي تحكم نشاطات الشرطة الفلسطينية.

2- باستثناء الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة والقوات العسكرية الإسرائيلية لا يجوز إنشاء أو استخدام أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة او منطقة أريحا.

3- وباستثناء الأسلحة والذخيرة وعتاد الشرطة الفلسطينية على النحو المبين في المادة الثالثة من الملحق الرقم 1 وأيضا أسلحة القوات العسكرية الإسرائيلية وذخيرتها وعتادها لا يجوز لأية منظمة أو لأفراد في قطاع غزة ومنطقة أريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو ادخل أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة أخرى أو متفجرات أو بارود أو أي عتاد آخر غالى قطاع غزة ومنطقة أريحا ما لم ينص على خلاف ذلك في الملحق الرقم 1

المادة العاشرة: الممرات

ترتيبات التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المعابر بين قطاع غزة ومصر وبين أريحا والأردن إلى أي معابر تعتبر دولية، مدرجة في الملحق الرقم 1 ، المادة العاشرة.

المادة الحادية عشرة: العبور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

ترتيبات العبور الآمن للأشخاص والنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا مدرجة في الملحق الرقم ، المادة لتاسعة

المادة الثانية عشرة: العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

1- تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل التسامح في ضوء ذلك عليهما الامتناع عن أي تحرض بما فيه الحملات الدعائية أحدهما ضد الأخرى وتتخذان من دون الانحراف عن مبدأ حرية التعبير الإجراءات القانونية اللازمة لمنع مثل هذا التحريض من جانب أي منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية.

2- من دون الانحراف عن الموجبات الواردة في هذا الاتفاق تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على محاربة النشاطات الإجرامية التي قد تؤثر على الجانبين بما فيها التعديات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والمنشطات والتهريب والاعتداءات على الأملاك فيها الاعتداء على السيارات.

المادة الثالثة عشرة: العلاقات الاقتصادية

إن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مدرجة في البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في 19 نيسان/ أبريل 1994 وقد جمعت النسخ الموقعة في الملحق الرقم 4 وهي خاضعة لبنود هذا الاتفاق وملحقته.

المادة الرابعة عشرة: حقوق الإنسان وحكم القانون

تماس إسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذا الاتفاق آخذتين في الاعتبار الأعراف الدولية المتفق عليها وحقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة الخامسة عشرة: لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة

1- على لجنة الارتباط التي أنشئت بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادئ أن تعمل على تطبيق هذا الاتفاق بمرونة. وتتعامل مع قضايا تحتاج إلى تنسيق ومع قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ومع النزاعات.

2- تتألف لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كلا الجانبين. وفي استطاعتها أن تضيف فنيين آخرين وخبراء إذا دعت الحاجة.

3- تقرر لجنة الارتباط أسلوب عملها بما فيه وتيرة اجتماعاتها ومكانها أو أماكنها.

4- تتخذ لجنة الارتباط قراراتها بالتوافق.

المادة السادسة عشرة: العلاقات والتعاون مع الأردن ومصر

1- بموجب المادة 12 من إعلان المبادئ يدعو الطرفان حكومتي الأردن ومصر إلى المشاركة في إقامة علاقة أوثق وترتيبات تعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وكل من حكومتي مصر والأردن من جهة أخرى وذلك من أجل تطوير التعاون بينهم. وتتضمن هذه الإجراءات إنشاء لجنة متابعة.

2- تقرر لجنة المتابعة بالاتفاق إجراءات قبول الأشخاص المهجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 ، وذلك مع اتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى.

3- تعالج لجنة المتابعة قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة السابعة عشرة: تسوية الخلافات والنزاعات

أي خلاف يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق يحال على هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق . وتطبق أحكام المادة 15 من إعلان المبادئ على أي خلاف لا تتم تسويته من هيئة التنسيق والتعاون المختصة :

1- الخلافات الناجمة عن تطبيق تفسير هذا الاتفاق أو أي اتفاق فرعية تتعلق بالمرحلة الانتقالية تسوي بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط.

2- الخلافات التي لا تسوى بالتفاوض يمكن تسويتها من خلال آلية للمصالحة يتفق عليها الجانبان.

3-يستطيع الجانبان أن يخضعا للتحكيم الخلافات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها بالتوافق لهذه الغاية، وباتفاق الجانبين ، ينشئ الطرفان لجنة تحكيم.

المادة الثامنة عشرة: منع الأعمال العدائية

يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات احدهما ضد الآخر وضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر وضد أملاكهم ويتخذان الإجراءات القانونية الضرورية ضد المعتدين إلى ذل يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات ضد المنشآت التابعة لها وللمنطقة العسكرية ويتخذ الجانب الإسرائيلي جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين.

المادة التاسعة عشرة: الأشخاص المفقودون

على السلطة الفلسطينية أن تتعاون مع إسرائيل عبر تقديم كل المساعدة اللازمة للبحث عن إسرائيليين مفقودين في قطاع غزة ومنطقة أريحا وكذلك عبر تقديم المعلومات عن إسرائيليين مفقودين .على إسرائيل أن تتعاون مع السلطة الفلسطينية في البحث عن مفقودين فلسطينيين وأن تقدم المعلومات اللازمة في هذا الصدد.

المادة العشرون: تدابير تعزيز الثقة

بهدف إيجاد مناخ ايجابي ومؤات لتطبيق هذا الاتفاق، وبهدف إقامة قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والإرادة الطيبة يوافق الطرفان على اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة كما يأتي:

1-لدى توقيع هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية في مهلة خمسة أسابيع، نحو خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطين، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة .والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أوقطاع غزة .والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين البقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طوال المدة المتبقية من مدة عقوبتهم.

2-بعد تطبيق هذا الاتفاق يواصل الجانبان التفاوض للإفراج عن عدد إضافي من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين على أسس متفق عليها.

3-تطبيق هذه التدابير المدرجة أعلاه يتم بموجب الإجراءات التي ينص عليها القانون الإسرائيلي للإفراج عن السجناء والمعتقلين ونقلهم.

4-يتعهد الطرف الفلسطيني حل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية. وإلى حين التوصل إلى حل متفق عليه يتعهد الطرف الفلسطيني عدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين قضائياً أو إيداعهم في أي شكل.

5-فلسطينيو الخارج الذين تمت الموافقة على دخولهم قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقاً لهذه الاتفاق، والذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة، لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل 13 أيلول سبتمبر 1993

المادة الحادية والعشرون: الوجود الدولي المؤقت

1-يوافق الجانبان على وجود دولي أو أجنبي مؤقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا وجود دولي مؤقت لاحقاً طبقاً لأحكام هذه المادة.

2-يتألف الوجود الدولي المؤقت من 400 شخص مؤهل بمن فيهم مراقبون وموجهون وخبراء آخرون من خس أو ست دول مانحة.

3-على الطرفين أن يطلبوا من الدول المانحة إنشاء صندوق خاص لتمويل الوجود الدولي المؤقت

4-يمارس الوجود الدولي المؤقت مهمته مدة ستة أشهر ويمكن أن يمدد هذه الفترة أو يغير هدف العملية التي يقوم بها بموافقة الطرفين.

5-يتمركز (الوجود الدولي المؤقت) ويعمل بين المدن والقرى الآتية :غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجباليا وعيسان وبيت حانون وأريحا.

6-تتفق إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بروتوكول خاص لتطبيق هذه المادة بهدف إنجاز المفاوضات مع الدول المانحة المساهمة في عناصر (الوجود الدولي المؤقت) في غضون شهرين .

المادة الثانية والعشرون :الحقوق والمسؤوليات والالتزامات

1-أ . إن نقل جميع السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، كما هو مبين في الملحق الرقم 2 يتضمن جميع ما ينص لها من حقوق ومسؤوليات والتزامات تنشأ عن عمل أو امتناع عن عمل قبل (عملية) نقل السلطات تكف إسرائيل عن تحمل أي مسؤولية مالية تتعلق بمثل هذه الأعمال أو الامتناع عن أعمال وتتحمل السلطة الفلسطينية كل المسؤولية المالية عن ذلك وعن سير عملها.

ب .أي دعوى مالية تقام في هذا الصدد ضد إسرائيل ستحال على السلطة الفلسطينية.

ج .تزود إسرائيل السلطة الفلسطينية ما لديها من معلومات عن شكاوى عالقة او سابقة أحييت على إحدى المحاكم ضد إسرائيل في هذا الإطار .

د .في حال وجود دعوى قضائية متعلقة بهذه الشكاوى تبلغ إسرائيل الى السلطة الفلسطينية وتمكنها من المشاركة في الدفاع عن القضية وتقديم أي حجج لمصلحتها.

هـ .إذا قررت أي محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض من إسرائيل في إطار مثل هذه القضية يتعين على السلطة الفلسطينية أن تسدد هذا التعويض كاملاً لإسرائيل.

و .مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه وفي حال استخلاص المحكمة المعنية بهذه القضية أن المسؤولية تقع فقط على عاتق موظف أو وكيل تجاوز نطاق صلاحياته أو تعمد الإساءة، لا تتحمل السلطة الفلسطينية أي مسؤولية مالية.

2-إن نقل السلطة في ذاته ينبغي ألا يؤثر على الحقوق والواجبات والمسؤوليات لي شخص أو هيئة اعتبارية موجودة حتى تاريخ توقيع الاتفاق.

المادة الثالثة والعشرون :البند النهائي

1-يصير هذا الاتفاق نافذا بمجرد توقيعه.

2-الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق تبقى سارية حتى يحل محلها الاتفاق الانتقالي الذي ورد في اتفاق إعلان المبادئ أو أي اتفاق آخر بين الطرفين.

3-تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات والتي نص عليها اتفاق إعلان المبادئ اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

4-يتفق الطرفان على انه ما دام هذا الاتفاق نافذاً، فإن الحاجز الأمني الذي إقامته إسرائيل حول قطاع غزة يبقى قائماً، كما أن الخط الذي يحدده هذا الحاجز، كما هو مبين في الخريطة الرقم 1 ، لا يكون له أي معنى خارج إطار هذا الاتفاق.

5-ينبغي إلا يسيء أي بند في هذا الاتفاق في أي شكل أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الانتقالي أو الوضع النهائي الذي سيتم تحديده كما ينص عليه إعلان المبادئ .في ضوء هذا الاتفاق لا يمكن اعتبار أي من الطرفين تراجع أو تخلى عن أي من حقوقه أو مطالبه أو موافقه.

6- يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحده جغرافية واحدة ،يجب المحافظة على سلامتها ووحدتها في الفترة الانتقالية.

7- يبقى قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة وألا يتغير وضعها أثناء فترة تطبيق هذا الاتفاق ولا شيء من هذا الاتفاق يمكن أن يغير هذا الوضع.

8- إن ديباجة الاتفاق وكل ملاحقه وإضافاته والخرائط الملحقة به تعتبر جزءا لا يتجزأ منه.

وضع في القاهرة اليوم الرابع من أيار (مايو) 1994

عن منظمة التحرير الفلسطينية
ياسر عرفات

عن حكومة إسرائيل
يتسحاق رابين

الشهود

جمهورية مصر العربية
حسنى مبارك

روسيا الاتحادية
أندريه كوزيريف

الولايات المتحدة الأمريكية
وارن كريستوفر

(4) الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة - طابا 1995/9/28

بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والمشار إليها م.ت.ف ممثل الشعب الفلسطيني.

الديباجة

في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في تشرين الأول أكتوبر 1991 إذ تؤكدان العزم على وضع حد لعقود من التصادم وعلى التعايش السلمي، مع الحفاظ على امن وكرامة الفريقين والإقرار بحقوقها الشرعية والسياسية المتبادلة.

وإذ تؤكدان الرغبة في تحقيق تسوية سلمية عادلة شاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السلمية المتفق عليها؛

وإذ تقران بان العملية السياسية والعهد الجديد الذي أوجدته ومثلها العلاقة الجديدة التي أقيمت بين الفريقين كما هو مبين أعلاه أمور غير قابلة للعكس، إضافة إلى عزم الفريقين على صون العملية السلمية وحفظها والاستمرار فيها. وإذ تدركان أن غاية المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط هي، في جملة ما هي، إقامة سلطة فلسطينية انتقالية للحكم الذاتي، أي المجلس المنتخب، والمشار إليه لاحقاً بالمجلس الفلسطيني، والرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس أعوام منذ تاريخ توقيع الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا المشار إليها لاحقاً باتفاق غزة أريحا في 4 ايار 1994 تؤدي إلى حل دائم يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم 338، 242.

وإذ تؤكدان ادراكهما أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المتضمنة في هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ من عملية السلام بأكملها وان المفاوضات بشأن الوضع النهائي التي ستبدأ في اقرب وقت ممكن قبل الرابع من أيار 1996 ستؤدي إلى تطبيق قراري 242 و 338 وان الاتفاق الانتقالي سيحل جميع قضايا الفترة الانتقالية وان هذه القضايا لن يؤجل منها شيء ليُدْرَج في جدول مفاوضات الوضع النهائي؛

وإذ تؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المعرب عنها في الرسائل المؤرخة في 9 أيلول 1993 التي وقعها رئيس حكومة إسرائيل ورئيس م.ت.ف وتبادلاها؛

وإذ ترغبان في أن تضعوا موضع التنفيذ " إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الموقع في 13/9/1993 ومحاضر الجلسات المتعلقة به والمتفق عليها والمشار إليها لاحقاً (بإعلان المبادئ) ولا سيما المادة الثالثة والملحق الأول المتعلقين بإجراء انتخابات سياسية مباشرة حرة عامة لاختيار المجلس ورئيس السلطة التنفيذية كي يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية و قطاع غزة من ان يختار على نحو ديمقراطي ممثلين مسؤولين.

وإذ تدركان أن هذه الانتخابات ستشكل خطوة انتقالية تمهيدية مهمة في سبيل تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وتهيئ قاعدة ديمقراطية لإنشاء مؤسسات فلسطينية؛

وإذ تؤكدان التزاميهما المشترك العمل الفوري الفعال وبمقتضى هذا الاتفاق ضد أي أعمال أو تهديدات إرهابية أو أعمال عنف او تحريض سوء جاءت من الفلسطينيين أو من الإسرائيليين؛

وعقب اتفاق غزة _ أريحا والاتفاق التمهيدي بشأن نقل السلطات والمسؤوليات الموقعة في 29/8/1994 والمشار إليه لاحقاً بعبارة اتفاق النقل التمهيدي والبروتوكول الخاص بنقل المزيد من السلطات والمسؤوليات والموقع في القاهرة في والمشار إليه لاحقاً ببروتوكول المزيد من النقل، وهي الاتفاقات الثلاثة 1995/9/27 التي سيحل هذا الاتفاق محلها تتفقان على ما يلي:

الفصل الأول المجلس :المادة الأولى نقل السلطة:

1. ستقل إسرائيل صلاحيات ومسؤوليات كما هو محدد في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس بموجب هذه الاتفاقية، وسوف تستمر إسرائيل في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها التي لم يتم نقلها.

2. لحين تنصيب المجلس، فإن الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إلى المجلس سيتم ممارستها من قبل السلطة الفلسطينية المشكلة بموجب اتفاقية غزة -أريحا (والتي سوف يكون لها أيضا جميع الحقوق والمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق المجلس في هذا الخصوص، وعلى هذا فإن مصطلح " المجلس "في جميع أماكن هذه الاتفاقية سوف يفسر ولحين تنصيب المجلس على أنه يعني السلطة الفلسطينية.

3. نقل الصلاحيات والمسؤوليات لقوات الشرطة المشكلة من قبل المجلس الفلسطيني، بموجب المادة الرابعة عشر أدناه،) يشار إليها من الآن" الشرطة الفلسطينية ("سيتم بشكل مرحلي، كما هو مفصل في هذه الاتفاقية وفي البروتوكول الخاص بترتيبات الأمن وإعادة الانتشار الملحق بهذه الاتفاقية يشار إليه من الآن فصاعدًا" بالملحق الأول.

4. بالنسبة إلى نقل وتولي السلطة في المجالات المدنية، سيتم نقل وتولي الصلاحيات والمسؤوليات كما نص عليها في بروتوكول العلاقات المدنية المرفق لهذه الاتفاقية كملحق "3" (وفيما يلي ملحق 3)

5. بعد تنصيب المجلس، سيتم حل الإدارة المدنية في الضفة الغربية وستنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية، لن يحول انسحاب الحكومة العسكرية من ممارستها الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

6. ستشكل لجنة مشتركة للتعاون والتنسيق في الشؤون المدنية فيما يلي ال ("C.A.C") ولجنتان فرعيتان للعلاقات المدنية المشتركة لقطاع غزة والضفة الغربية بالتوالي ومكاتب إقليمية للارتباط المدني لأجل توفير تنسيق وتعاون في الأمور المدنية بين المجلس وإسرائيل، كما هو مفصل في الملحق "3"

7. ستقام مكاتب المجلس ومكاتب رئيسه وسلطته التنفيذية واللجان الأخرى الواقعة في المناطق تحت الولاية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المادة الثانية :الانتخابات:

1. حتى يحكم الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقًا لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة مباشرة وحررة للمجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس وفقًا للأحكام المنصوص عليها في بروتوكول الانتخابات المرفق كملحق "2" (فيما يلي ملحق2)

2. هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وستوفر قاعدة ديمقراطية لإقامة المؤسسات الفلسطينية.

3. بامكان فلسطينيي القدس والذين يعيشون هناك المشاركة في عملية الانتخابات وفقًا للأحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي المادة السادسة للملحق الانتقالي الثاني في "ترتيبات الانتخابات بخصوص القدس."

4. سيعلن رئيس السلطة الفلسطينية عن الانتخابات مباشرة بعد توقيع هذه الاتفاقية والتي ستنفذ في اقرب توقيت عملي بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية وفقًا للملحق "1" ومتوافق مع متطلبات الجدول الزمني للانتخابات كما هو موضح في الملحق "2" ، قانون الانتخابات، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من الملحق2 "

المادة الثالثة: بنية المجلس الفلسطينية:

1. المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيشكلان سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية للشعب الفلسطيني والتي سيتم انتخابها من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، القدس، وقطاع غزة لفترة الانتقالية المتفق عليها في الملحق "1" من إعلان المبادئ.

2. سيحصل المجلس على صلاحيات تشريعية وتنفيذية وفقاً للمادة 7 و "9" من إعلان المبادئ، وسيكون مسؤولاً عن جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمسؤوليات المنقولة إليه بموجب هذه الاتفاقية، ممارسة صلاحيات تشريعية ستكون وفقاً للمادة "18" لهذه الاتفاقية (الصلاحيات التشريعية للمجلس).

3. المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا مباشرة وفي آن واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة بموجب أحكام هذه الاتفاقية وقانون وأنظمة الانتخابات والتي لن تكون مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية.

4. المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاقية غزة -أريحا الموقعة في 4 أيار/ 5 1994

5. بعد تنصيبه مباشرة، سينتخب المجلس من بين أعضائه متحدث "Speaker" سيرأس المتحدث اجتماعات المجلس، ويديره ويدير لجانته، يقر جدول أعمال كل اجتماع ويضع أمام المجلس اقتراحات للتصويت وإعلان النتائج.

6. ولاية المجلس ستكون كما هو محدد في المادة "17" من هذه الاتفاقية (الولاية).

7. أن تنظيم بنية ووظيفة المجلس ستحدد بموجب هذه الاتفاقية وبموجب القانون الأساسي لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني والذي سيتبناه المجلس. القانون الأساسي وأي أنظمة تقام من خلاله لن تكون خلافاً لأحكام هذه الاتفاقية.

8. سيكون المجلس مسؤولاً من خلال صلاحياته التنفيذية عن المكاتب، الخدمات والدوائر المنقولة له وبإستطاعته تأسيس، وفق ولايته، وزارات وهيئات فرعية، بناءً على احتياجاته لتنفيذ مسؤولياته.

9. يعرض رئيس المجلس على المجلس للموافقة الأصول الإجرائية الداخلية التي تنظم، فيما تنظم، عمليات صنع القرار في المجلس.

المادة الرابعة: حجم المجلس:

المجلس الفلسطيني سيشكل من 82 ممثل ورئيس السلطة التنفيذية والذي سيتم انتخابهم مباشرة وبوقت واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

المادة الخامسة: السلطة التنفيذية للمجلس:

1. سيكون للمجلس لجنة تمارس السلطات التنفيذية للمجلس وستشكل بموجب البند الرابع أدناه (من الآن فصاعداً السلطة التنفيذية).

2. ستعطى السلطة التنفيذية الصلاحيات التنفيذية للمجلس وستمارسها بالنيابة عن المجلس وستحدد إجراءاتها الداخلية وعمليات اخذ القرار بنفسها.

3. سينشر المجلس أسماء أعضاء اللجنة /السلطة التنفيذية مباشرة بعد تعيينهم الأولي وآية تغييرات لاحقة.

4/ أ - سيكون رئيس السلطة التنفيذية بحكم وظيفته عضواً في السلطة التنفيذية.

ب -جميع الأعضاء الآخرين في لجنة /السلطة التنفيذية، باستثناء ما ورد في الفقرة الفرعية "ج" أدناه، سيكونوا أعضاء في المجلس، وسيتم اختيارهم واقتراحهم للمجلس من قبل رئيس السلطة التنفيذية وبقرار من قبل المجلس.

ج - سيكون لرئيس السلطة التنفيذية الحق في تعيين بعض الأشخاص، على أن لا يتعدى عددهم 20% من مجمل أعضاء السلطة التنفيذية، والذين ليسوا أعضاء في المجلس من أجل ممارسة سلطات تنفيذية وفي المشاركة في الأعمال الحكومية ليس للأعضاء المعينين حق التصويت في اجتماعات المجلس
د - يكون أعضاء السلطة التنفيذية غير المنتخبين عنوانًا صحيحًا في منطقة تحت ولاية المجلس.

المادة السادسة: لجان المجلس الأخرى:

1. بإمكان المجلس أن يشكل لجان صغرى لتسهيل إجراءات عمل المجلس والمساعدة في السيطرة على نشاط السلطة التنفيذية.

2. ستضع كل لجنة إجراءاتها الخاصة في أخذ القرار وذلك ضمن الإطار العام لتنظيم وهيكلية المجلس.

المادة السابعة علانية الحكم:

1. جميع جلسات المجلس ولجانها باستثناء اجتماعات السلطة التنفيذية ستكون مفتوحة أمام الجمهور ، إلا إذا قرر المجلس أو اللجنة المعنية غير ذلك على خلفية أسرار أمنية، أو تجارية، أو شخصية.
2. المشاركة في نقاشات المجلس ولجانها ونقاشات السلطة التنفيذية ستكون محدودة فقط لأعضاء كل منها
بإمكان دعوة خبراء لمثل هذه الاجتماعات للحديث عن قضايا محددة ومن أجل الغرض المذكور.

المادة الثامنة: المراجعة القضائية:

أي شخص أو منظمة تأثرت من أي نشاط أو قرار صادر عن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس أو من أي عضو من السلطة التنفيذية، ويعتقد أن مثل هذا النشاط أو القرار يتعدى سلطة رئيس المجلس أو العضو، أو أنه غير صحيح من الناحية القانونية أو الإجرائية، بإمكانه التقدم إلى المحكمة العدلية الفلسطينية المختصة من أجل مراجعة مثل هذا النشاط أو القرار.

المادة التاسعة: صلاحيات ومسؤوليات المجلس:

1. استنادًا إلى أحكام هذه الاتفاقية فإن للمجلس ضمن ولايته صلاحيات تشريعية كما نص عليها في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية بالإضافة إلى صلاحيات تنفيذية.

2. ستغطي الصلاحيات التنفيذية للمجلس الفلسطيني جميع الأمور ضمن ولايتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو في أي اتفاق مستقبلي بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، ستشمل هذه الصلاحيات صلاحية رسم وعمل سياسات فلسطينية والإشراف على تنفيذها والمصادقة على أي لوائح وأنظمة ضمن الصلاحيات المناطة من خلال تشريع مصادق عليه أو من خلال قرارات إدارية ضرورية لتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، صلاحيات التوظيف ورفع قضايا أو أن تقاضى، وإبرام عقود وصلاحيات حفظ وإدارة سجلات وقيود السكان، وإصدار الشهادات والرخص والوثائق.

3. القرارات والمشاريع التنفيذية للمجلس الفلسطيني يجب أن تتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية.

4. بإمكان المجلس الفلسطيني اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل فرض القانون وأي من قراراته، وتقديم إجراءات أمام المحاكم وهيئات التحكيم الفلسطينية

5- أ بناءً على إعلان المبادئ لن يكون للمجلس صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الدولية والتي تشمل تأسيس سفارات أو قنصليات أو أي ممثلات أو ملحقيات في الخارج أو السماح بتأسيسها في الضفة الغربية أو غزة، أو تعيين أو قبول موظفين دبلوماسيين أو ممارسة مهام دبلوماسية.

ب - بالرغم من أحكام هذا البند، فبإمكان منظمة التحرير الفلسطينية أن تجرى في مفاوضات توقع اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية لمصلحة المجلس في الأمور التالية فقط:

- 1- اتفاقيات اقتصادية كما هو منصوص عليه بوضوح في الملحق الخامس من هذه الاتفاقية.
- 2- اتفاقيات مع دول مانحة من أجل تنفيذ ترتيبات تقديم المساعدات للمجلس.
- 3- اتفاقيات من أجل تنفيذ خطط التنمية الإقليمية كما هي موضحة في الملحق الرابع من إعلان المبادئ أو في اتفاقيات دخلت في إطار المفاوضات المتعددة.
- 4- اتفاقيات ثقافية، علمية، أو تعليمية.
- ج - المعاملات ما بين المجلس وممثلي الدول والمنظمات الدولية إضافة إلى تأسيس مكاتب تمثيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على تلك المذكورة في الفقرة "أ" أعلاه وذلك من أجل تنفيذ الاتفاقيات المنصوص عليها في الفقرة "ب" أعلاه، لن يتم اعتبارها على أنها علاقات دولية.
- 6- مع مراعاة أحكام هذا الاتفاق، فسيكون للمجلس ضمن صلاحياته نظام قضائي مستقل للمحاكم والهيئات الحكومية الفلسطينية.

الفصل الثاني إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية: المادة العاشرة : إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية:

1. ستغطي المرحلة الأولى لإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية المناطق السكانية في الضفة الغربية -المدن، القرى، ومخيمات لاجئين، والخراب، كما هو منصوص عليه في الملحق الأول وستكتمل قبل عشية الانتخابات الفلسطينية، بمعنى آخر، 22 يومًا قبل يوم الانتخابات.
2. إعادة انتشار لاحقة للقوات العسكرية الإسرائيلية لمواقع عسكرية محددة ستبدأ مباشرة بعد تنصيب المجلس وسيتم تنفيذها تدريجيًا بترامن مع تولي الشرطة الفلسطينية مسؤوليات النظام العام والأمن الداخلي، وستتم خلال 18 شهر من تنصيب المجلس كما هو موضح في البنود (" 11 " الأرض و" 13 " الأمن) أدناه والملحق الأول .
3. ستتشر الشرطة الفلسطينية وستتولى مهام النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين بشكل مرحلي بناءً على المادة " 13 " (الأمن) أدناه والملحق الأول.
4. ستستمر إسرائيل في القيام بمسؤوليات الأمن الخارجي، إضافة إلى مسؤولية الأمن الشامل للإسرائيليين وذلك من أجل المحافظة على أمنهم الداخلي والنظام العام.
5. لهدف هذه الاتفاقية" قوات الأمن الإسرائيلية "تشمل الشرطة الإسرائيلية وقوات أمن إسرائيلية أخرى.

المادة الحادية عشر :الأرض:

1. ينظر الجانبان للضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما وحدة إقليمية واحدة وسيتم المحافظة على وضعها ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية.
2. يتفق الطرفان على أن منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات المرحلة النهائية ستقع تحت ولاية المجلس الفلسطيني، وسيتم ذلك بشكل مرحلي خلال 18 شهر من يوم تنصيب المجلس كما هو موضح أدناه:
- أ - أراضي في مناطق سكنية (المناطق أ ، ب) ، بما في ذلك أراضي الدولة وأراضي الوقف ستقع تحت ولاية السلطة الفلسطينية في المرحلة الأولى لإعادة الانتشار.
- ب -جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية، بما فيها التنظيم الهيكلي في مناطق أ ، ب كما نص عليها في الملحق الثالث، ستنتقل وستعطى إلى السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار.

ج -في المنطقة" ب "خلال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار، ستنتقل إسرائيل للمجلس صلاحيات ومسؤوليات مدنية غير مرتبطة بالأراضي، كما هو منصوص عليه في الملحق الثالث.

د -إعادة انتشار أخرى لقوات عسكرية إسرائيلية لمواقع عسكرية محددة سيتم تنفيذها تدريجيًا بموجب إعلان المبادئ في ثلاث مراحل، سيتم تحقيق كل منها في فترة مدتها ستة أشهر، بعد تنصيب المجلس، والتي ستكتمل خلال 18 شهرًا من تاريخ تنصيب المجلس.

هـ -خلال مراحل إعادة الانتشار الأخرى والتي ستكتمل خلال 18 شهر من تاريخ تنصيب المجلس، صلاحيات ومسؤوليات متعلقة بالأراضي سيتم نقلها تدريجيًا إلى الولاية الفلسطينية والتي ستغطي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ماعدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي.

و -المواقع العسكرية المحددة والمذكورة في المادة العاشرة البند 2 أعلاه ستحدد في المراحل الأخرى لإعادة الانتشار، خلال إطار زمني محدد ينتهي في وقت لا يتعدى 18 شهر من تاريخ تنصيب المجلس وسيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي

3-لأغراض هذه الاتفاقية ولحين اكتمال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار:

أ -المنطقة" أ "تعنى المناطق المأهولة والمرسومة بخط احمر ومظلة بلون بني على الخارطة المرفقة رقم "1 "

ب -المنطقة" ب "تعنى المناطق المأهولة والمرسومة بخط أحمر ومظلة بلون أصفر على الخارطة المرفقة رقم "1"، وكذلك المناطق المقامة عليها أبنية في الخرب المدونة في اللائحة في الذيل 6. الملحق 1

ج -المنطقة "ج" تعنى مناطق في الضفة الغربية خارج مناطق "أ" و"ب" والتي باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجيًا للولاية الفلسطينية بموجب هذه الاتفاقية.

المادة الثانية عشر: ترتيبات للأمن والنظام العام:

1. من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشكل المجلس قوة شرطية قوية كما نصت عليها المادة " 14 " أدناه ستستمر إسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية: بما في ذلك مسؤولية حماية الحدود المصرية والأردنية، والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو أيضًا إضافة إلى المسؤولية للأمن الشامل للإسرائيليين في المستوطنات، من أجل ضمان أمنهم الداخلي والنظام العام، وسيكون لها صلاحيات اخذ الخطوات الضرورية لمواجهة هذه المسؤولية.

2. ترتيبات وآليات تنسيق أمنية متفق عليها موضحة في الملحق الأول.

3. سيتم تشكيل لجنة تنسيق وتعاون مشتركة من أجل الأمن المتبادل ستسمى من الآن فصاعدًا "JSC" بالإضافة إلى لجنة أمن إقليمي مشتركة من الآن فصاعدًا "PSCs" ومكاتب مشتركة للتنسيق في المناطق من الآن فصاعدًا "DCOs" كما نص عليه في الملحق الأول.

4. بالامكان مراجعة الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وفي الملحق الأول بناءً على طلب احد الطرفين ويمكن تعديلها بالاتفاق المتبادل للأطراف، ترتيبات محددة للمراجعة مشمولة في الملحق الأول.

5. لغرض هذه الاتفاقية" المستوطنات "تعنى في الضفة الغربية- المستوطنات في المنطقة" ج"، وفي قطاع غزة مستوطنات غوش قطيف وإيرز إضافة إلى المستوطنات الأخرى كما هي موضحة في الخارطة رقم " 2 " المرفقة

المادة الثالثة عشر: الأمن:

1-عند اكتمال إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في أي لواء، كما هو محدد في المرفق "1 " للملحق الأول، فإن المجلس سوف يتسلم الصلاحيات والمسؤوليات للأمن الداخلي والنظام العام في المنطقة" أ "من اللواء

2-أ. سوف يكون هناك إعادة انتشار كاملة للقوات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة" ب "سوف تقوم إسرائيل بنقل مسؤولية النظام العام عن الفلسطينيين إلى المجلس الذي سيقوم باستلامها .سيكون لإسرائيل المسؤولية العليا للأمن من أجل حماية الإسرائيليين ومواجهة خطر الإرهاب.

ب-في المنطقة" ب "ستسلم الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام للفلسطينيين الذي سيتم انتشارهم من أجل تأمين الاحتياجات والمتطلبات الفلسطينية بالوجه التالي:

1-ستشكل الشرطة الفلسطينية 25 محطة ومركز شرطة في مدن وقرى وأماكن أخرى محددة في المرفق " 2 للملحق الأول وكما رسمت على الخارطة رقم 3 بإمكان ال " RSC" التابع للضفة الغربية الموافقة على تأسيس محطات ومراكز شرطة أخرى إذا اقتضت الحاجة.

2-ستكون الشرطة الفلسطينية مسؤولة عن معالجة قضايا النظام العام والتي يتورط بها الفلسطينيون فقط.

3-ستعمل الشرطة الفلسطينية بحرية في المناطق المأهولة والتي يقع بها مراكز ومحطات شرطة كما هو منصوص في البنود (1 ج) أعلاه.

4-في حين أن تحرك الشرطة الفلسطينية بالزى الرسمي في المنطقة" ب "والتي هي خارج المناطق الموجود بها مراكز ومواقع للشرطة الفلسطينية، ستنفذ بعد التنسيق والتصديق لها من ال " DCO" المعنية بثلاثة اشهر بعد استكمال إعادة الانتشار من منطقة" ب "إلى المدن والقرى الفلسطينية في منطقة " ب "على الطرق المستعملة فقط من قبل الفلسطينيين بعد إعلام ال " DCO"

5-أن التنسيق لتحرك مخطط كهذا قبل التصديق عليه من خلال ال " DCO" المعتمد يجب أن يشتمل على خطة مبرمجة بما في ذلك عدد أفراد الشرطة، ونوع وعدد قطع السلاح والعربات المنوي استخدامها، هذا يجب أن يشتمل أيضا على تفاصيل لترتيبات من أجل ضمان التنسيق المستمر من خلال حلقات الاتصال الملائمة، البرنامج الدقيق لتحرك العملية المخطط لها داخل المنطقة، إضافة إلى المكان المقصود والطريق المستخدمة لذلك، مدتها المقترحة وبرامج الرجوع إلى محطة أو مركز الشرطة. سيقدم الجانب الإسرائيلي في ال " DCO" إلى الجانب الفلسطيني رده بعد استلام طلب لتحرك الشرطة، بموجب هذه الفقرة خلال يوم واحد في الحالات العادية والروتينية أو في فترة لا تتعدى الساعتين في حالات الطوارئ.

6-ستقوم الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية بنشاطات أمنية مشتركة على الطرق الرئيسية كما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

7-ستخبر الشرطة الفلسطينية ال " RSC" التابع للضفة الغربية عن أسماء أفراد الشرطة، أرقام عربات الشرطة، والأرقام المتسلسلة، بخصوص كل محطة أو مركز شرطة في المنطقة" ب ".

8-إعادة انتشار أخرى في منطقة" ج "ونقل مسؤوليات الأمن الداخلي للشرطة الفلسطينية في مناطق " ب " و " ج " سيتم خلال ثلاثة مراحل، كل مرحلة تستمر بعد فترة ستة اشهر، وستكتمل 18 شهرا بعد تنصيب المجلس، باستثناء قضايا مفاوضات الوضع النهائي ومسؤوليات إسرائيل الشاملة عن الإسرائيليين والحدود.

9-الإجراءات المفصلة في هذا البند سيتم مراجعتها خلال ستة اشهر بعد اكتمال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار

المادة الرابعة عشر: الشرطة الفلسطينية:

1-سيشكل المجلس قوة شرطية قوية. واجبات وأعمال وهيكلية، وتركيبية، ونشر قوات الشرطة الفلسطينية بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بأجهزتها وعملها وأيضاً إلى قواعد سلوكها منصوص عليها في الملحق الأول.

2-سيتم دمج قوات الشرطة الفلسطينية التي شكلت بمقتضى اتفاقية غزة -أريحا في الشرطة الفلسطينية وستكون خاضعة لأحكام هذه الاتفاقية.

3- باستثناء الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية لن يتم تشكيل أو عمل أي قوة مسلحة أخرى.

4- باستثناء سلاح وعتاد وأجهزة الشرطة الفلسطينية في الملحق الأول وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الإسرائيلية، لا يمكن لأي منظمة أو مجموعة أو أفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يصنع أو يبيع أو يحوز أو يملك أو يورد أو يحضر سلاح أو عتاد و متفجرات أو ملح البارود أو أي أجهزة مرتبطة بذلك إلا إذا كان منصوباً عليه في الملحق الأول.

المادة الخامسة عشر: الوقاية من الأعمال العدائية:

1- سيأخذ الطرفان الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب، الجريمة، والأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر أو ضد أفراد واقعين تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم وسوف تؤخذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذه الأعمال.

2- أحكام محددة لطبيعة هذه المادة منصوص عليها في الملحق الأول.

المادة السادسة عشر: تدابير بناء الثقة:

من أجل خلق جو عام إيجابي ومساند لمواكبة تطبيق هذه الاتفاقية، وبناء قاعدة راسخة للثقة المتبادلة والنية الحسنة ومن أجل تسهيل التعاون المرتقب وعلاقات جديدة بين الشعبين، اتفق الطرفان على القيام بإجراءات بناء ثقة كما هو موضح أدناه:

1- ستفرج إسرائيل عن أو تنتقل إلى الجانب الفلسطيني موقوفين ومساكين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ستم المرحلة الأولى للإفراج عن هؤلاء المساكين والموقوفين عند التوقيع على هذه الاتفاقية والمرحلة الثانية ستم قبيل يوم الانتخابات، سيكون هناك مرحلة ثالثة من الإفراج عن الموقوفين المساكين، وسيتم الإفراج عنهم من ضمن الفئات المفصلة في الملحق السابع (الإفراج عن معتقلين ومساكين فلسطينيين) سيكون للمفرج عنهم أحرار في الرجوع إلى بيوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2- الفلسطينيون الذين أقاموا صلات مع السلطات الإسرائيلية لن يكونوا عرضة لأعمال المضايقة، أو العنف، أو الانتقام، أو التعسف أو المحاكمة. وسيتم اخذ إجراءات ملائمة ومستمرة بالتنسيق مع إسرائيل من أجل ضمان حمايتهم.

3- الفلسطينيون من الخارج والذين يسمح بدخولهم الى الضفة الغربية وقطاع غزة استناداً إلى هذه الاتفاقية، والذي يسرى عليهم أحكام هذه الاتفاقية سوف لن تتم مقاضاتهم عن أعمال ارتكبت قبل 13 أيلول 1993

الفصل الثالث: الشؤون القانونية: المادة السابعة عشر: الولاية:

1- بمقتضى إعلان المبادئ فإن ولاية المجلس ستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة باستثناء: أ - القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي: القدس، المستوطنات، المواقع الأمنية المحددة، اللاجئين الفلسطينيين، الحدود، العلاقات الدولية والإسرائيليين.

ب - صلاحيات ومسؤوليات لم تنتقل إلى المجلس.

2- وعلى هذا فإن سلطة المجلس تضم جميع الأمور التي تقع ضمن ولايتها الجغرافية أو الوظيفية أو الشخصية كما هو مبين أدناه:

أ - الولاية الجغرافية للمجلس ستضم منطقة قطاع غزة ما عدا المستوطنات ومنطقة القواعد العسكرية المبينة على الخارطة 2 ، ومنطقة الضفة الغربية باستثناء المنطقة " ج " والتي باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجياً إلى الولاية الفلسطينية في ثلاث مراحل، تأخذ كل منها فترة ستة أشهر تكتمل بعد 18 شهراً من تنصيب المجلس في هذا الوقت ستشمل ولاية المجلس مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة

باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي .الولاية الجغرافية ستشمل الأرض، المياه الإقليمية، بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

ب -تمتد الولاية الوظيفية للمجلس إلى جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إليه كما هو محدد في هذه الاتفاقية أو في أي اتفاقيات مستقبلية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية.

ج - تطبق الولاية الوظيفية والإقليمية للمجلس على جميع الأفراد ما عدا الإسرائيليين إلا إذا نصت الاتفاقية خلافًا لذلك.

د -على الرغم من الفقرة أعلاه، سيكون للمجلس ولاية وظيفية على المنطقة "ج" كما هو محدد في المادة الرابعة من الملحق الثالث.

3-سيكون للمجلس ضمن سلطاته صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

4 / أ -سيكون لإسرائيل من خلال الحكم العسكري سلطة على مناطق لا تقع تحت الولاية الإقليمية للمجلس صلاحيات ومسؤوليات لم تنقل إلى المجلس وعلى الإسرائيليين.

ب -لهذه الغاية، الحكم العسكري الإسرائيلي سيبقى على صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية ضرورية بناءً على القانون الدولي .لن ينتقص هذا النص من تطبيق التشريعات الإسرائيلية على الإسرائيليين في الدعاوى أمام القضاء .

5-ممارسة السلطة فيما يتعلق بال مجال الكهرومغناطيسي وفي المجال الجوي سيكون بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية 6-بدون إجحاف لأحكام هذه المادة، سيتم الامتثال للترتيبات القانونية المفصلة في البروتوكول الخاص بالقضايا القانونية والمرفق كملحق "4 " (من الآن فصاعداً " الملحق الرابع ") وسيتم الامتثال إليها . بإمكان إسرائيل والمجلس التفاوض على ترتيبات قانونية أخرى.

7-سيتعاون المجلس وإسرائيل في أمور المساعدة القانونية في قضايا مدنية وجنائية على أساس متبادل ومن خلال اللجنة القانونية من الآن فصاعداً "اللجنة القانونية "والتي أسست بناءً عليه.

8-ولاية المجلس ستمتد تدريجياً لتشمل منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي من خلال مجموعة من خطوات إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية، ستغطي المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية مناطق سكنية في الضفة الغربية، مدن، قرى، مخيمات اللاجئين، وخرب كما نص عليه في الملحق الثاني، وستستكمل قبل عشية الانتخابات الفلسطينية، أي قبل 22 يوماً من يوم الانتخابات .إعادة انتشار أخرى للقوات العسكرية الإسرائيلية إلى مواقع إسرائيلية محددة ستبدأ مباشرة بعد تنصيب المجلس وسيتم تنفيذه على ثلاث مراحل، كل مرحلة تأخذ فترة زمنية مدتها ستة اشهر تتم في وقت لا يتعدى 18 شهراً من تاريخ تنصيب المجلس.

المادة الثامنة عشر: الصلاحيات التشريعية للمجلس:

1-لأغراض هذه المادة، التشريع سوف يعنى أي تشريعات أولية أو قانونية بما فيها القوانين الأساسية ، قوانين، أنظمة، ومشاريع قانونية تشريعية أخرى.

2-سيكون للمجلس الصلاحية ضمن ولايته كما حددت في المادة السابعة عشر لهذه الاتفاقية، تبني التشريعات.

3-مع أن صلاحية التشريع الأولي ستكون بيد المجلس بمجمله، فإن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيكون له الصلاحيات التشريعية التالية:

أ -صلاحية مبادلة التشريعات أو تقديم مقترحات تشريعية للمجلس.

ب -صلاحيه إصدار تشريعات تبناها المجلس.

ج -صلاحيه إصدار تشريعات ثانوية، بما في ذلك أنظمة لها علاقة بأي أمور وضمن أي مجال نص عليه في أي تشريعات أولية تبناها المجلس.

4/أ -التشريعات، بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغى قوانين سارية أو أوامر عسكرية، والتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ، أو هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة.

ب -على رئيس السلطة التنفيذية للمجلس عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس اذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام هذا البند.

5-يجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية عن جميع التشريعات.

6-بدون إجحاف لأحكام البند الرابع أعلاه، فإن الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية بامكانه لفت نظر اللجنة لأي تشريعات تعتبر إسرائيل أن البند الرابع ينطبق عليها، وذلك من اجل مناقشة قضايا ناشئة عن هذه التشريعات ستنتظر اللجنة القانونية إلى تشريعات رفعت إليها في اقرب فرصة.

المادة التاسعة عشر :حقوق الإنسان وحكم القانون:

سوف تمارس إسرائيل والمجلس صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذه الاتفاقية مع اعتبار لازم للمبادئ والمعايير المقبولة دوليًا ولمبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة العشرون :الحقوق والمسؤوليات والالتزامات:

أ/أ -أن نقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكم العسكري الإسرائيلي وأدارته المدنية إلى المجلس، كما هو مفصل في الملحق الثالث، يتضمن جميع الحقوق المتصلة، المسؤوليات والالتزامات التي تنشأ فيما يتعلق بالممارسات والاغفالات التي حدثت قبل هذا النقل.سوف تتوقف إسرائيل عن تحمل أية مسؤوليات مالية فيما يتعلق بممارسات واغفالات كهذه وسوف يتحمل المجلس جميع المسؤوليات المالية هذه وكذلك لوظائفه الخاصة به.

أ/ب -سوف يحول أي ادعاء مالي في هذا الخصوص ضد إسرائيل إلى المجلس.

أ/ج -سوف تزود إسرائيل المجلس بالمعلومات التي لديها فيما يتعلق بالادعاءات العالقة والمتوقعة التي قدمت للمحكمة أو القضاء ضد إسرائيل في هذا الخصوص.

أ/د -سوف تعلم إسرائيل المجلس وتمكنه من المشاركة في الدفاع عن الادعاء والتقدم بحجج نيابة عن نفسه عندما تقدم الإجراءات القانونية فيما يتعلق بمطلب كهذا.

أ/هـ -إذا حدث وان كان هناك حكم ضد إسرائيل من قبل القضاء أو المحكمة فيما يتعلق بهذا الادعاء، سوف يعرض المجلس لإسرائيل بمبلغ الحكم الكامل.

أ/و -بدون إجحاف بما سبق، عندما تجد جلسة القضاء أو المحكمة التي تنتظر بهذا الادعاء بأن المسؤولية تقع فقط على موظف أو عميل تصرف في مجال ابعد من الصلاحيات الموكلة له أو لها، وبشكل غير قانوني أو معتمد، فإن المجلس لن يتحمل أية مسؤوليات مالية.

2 /أ بالرغم من الأحكام في الفقرات "أ-أ" إلى "أ-و" أعلاه، يمكن لكل جانب أن يأخذ الإجراءات الضرورية بما في ذلك إصدار التشريعات وذلك لضمان أن مثل هذا الادعاء من قبل الفلسطينيين والذي يتضمن مطالبة عالقة، قد قدمت فقط أمام قضاء أو محاكم فلسطينية في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولا تقدم أو تمثل أمام القضاء أو المحاكم الإسرائيلية.

ب - عندما يقدم ادعاء جديد أمام القضاء والمحاكم الفلسطينية بعد رفض المطالب وفقاً للفقرة "أ" أعلاه، على المجلس أن يدافع عنه، وبناءً على الفقرة الفرعية (أ/أ) أعلاه، سوف يدفع مبلغ الحكم في حالة صدوره لصالح المدعى.

ج - سوف توافق اللجنة القانونية على ترتيبات لنقل جميع المواد والمعلومات الضرورية لتمكين القضاء والمحاكم الفلسطينية للاستماع لهذه الادعاءات. وفقاً للفقرة "ب" أعلاه، وعند الضرورة، لتقديم المساعدة القانونية من قبل إسرائيل إلى المجلس في الدفاع عن هذه الادعاءات.

3- نقل السلطة بحد ذاته سوف لن يؤثر على الحقوق والمسؤوليات والالتزامات لأي شخص أو كيان قانوني تواجد في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

4- سوف يتولى المجلس، عند تنصيبه جميع الحقوق والمسؤوليات والالتزامات للسلطة الفلسطينية.

5- لأغراض هذه الاتفاقية "الإسرائيليون" تشمل الأجهزة القانونية والشركات المسجلة في إسرائيل.

المادة الحادية والعشرون: تسوية الخلافات والنزاعات:

سوف يتم تحويل أي خلاف يتعلق في تطبيق الاتفاقية إلى آلية التنسيق والتعاون المناسبة التي أقيمت بمقتضى هذه الاتفاقية، سوف تطبق أحكام المادة الخامسة عشر من إعلان المبادئ على أي خلاف لم يسو من خلال آلية التنسيق والتعاون المناسبة، خصوصاً.

1- النزاعات التي تنشأ من تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية أو أية اتفاقات مرتبطة، وتخص المرحلة الانتقالية، يجب أن يتم تسويتها من خلال لجنة الارتباط.

2- يمكن حل النزاعات التي لا تسوى بالمفاوضات من خلال آلية لحسم النزاع يتفق عليها بين الطرفين.

3- يمكن للطرفين أن يتفقا على الخضوع للتحكيم من أجل فض النزاعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها بالمصالحة. لهذه الغاية، وبناءً على اتفاق الطرفين، يمكن تشكيل لجنة تحكيم.

الفصل الرابع: التعاون: المادة الثانية والعشرين: ما العلاقة بين إسرائيل والمجلس:

1- سوف تسعى إسرائيل والمجلس لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وبالتالي الامتناع عن التحريض، بما فيها الدعاية العدائية، ضد بعضها البعض، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير، وسوف يأخذان الإجراءات القانونية لمنع تحريض كهذا من قبل أي من المنظمات، أو الجماعات، أو الأفراد ضمن ولايتها.

2- سوف تضمن إسرائيل والمجلس بأن تساهم الأنظمة التعليمية الخاصة بهما في السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني والسلام في المنطقة عامة، وسوف تمتنع عن التقدم بأية مواضيع تمكن أن تؤثر بشكل عكسي على مسيرة المصالحة.

3- دون الإجحاف بالأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، سوف تتعاون إسرائيل والمجلس في محاربة النشاط الإجرامي الذي يمكن أن يؤثر على الطرفين، بما في ذلك المخالفات المتعلقة بتجارة المخدرات غير المشروعة ومواد الهلوسة، التهريب، ومخالفات ضد الأملاك، بما في ذلك مخالفات تتعلق بالمركبات الآلية.

المادة الثالثة والعشرون: تعاون يتعلق بنقل الصلاحيات والمسؤوليات:

من أجل ضمان نقل منظم وسلس للصلاحيات والمسؤوليات سيتعاون الجانبان فيما يتعلق بنقل صلاحيات الأمن والمسؤوليات وفقاً لأحكام الملحق الأول، ونقل الصلاحيات المدنية والمسؤوليات وفقاً لأحكام الملحق الثالث.

المادة الرابعة والعشرون: العلاقات الاقتصادية: تم تحديد العلاقات الاقتصادية بين الجانبان في بروتوكول العلاقات الاقتصادية، الموقع في باريس في 29 نيسان 1994 ، والملاحق بناءً على هـ، وملحق بروتوكول العلاقات الاقتصادية جميعها مرفقة كملحق 5 ، وسوف تحكم من قبل الأحكام ذات العلاقة بهذه الاتفاقية وملاحقها.

المادة الخامسة والعشرون: برامج التعاون:

- 1-يوافق الطرفان على تأسيس آلية لتطوير برامج بينهما، وضعت تفاصيله في الملحق السادس.
 - 2-لجنة تعاون مستمرة تعالج قضايا تنشأ في سياق هذا التعاون تشكل كما هو مبين في الملحق السادس
- المادة السادسة والعشرون لجنة الارتباط الإسرائيلية -ال فلسطينية المشتركة:**
- 1-سوف تضمن لجنة الارتباط التي تأسست بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادئ، تطبيق سلس لهذه الاتفاقية . سوف تعالج قضايا تتطلب التنسيق، وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والنزاعات.
 - 2-ستشكل لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كل جانب، يمكن إضافة فنيين آخرين وخبراء عند الضرورة.
 - 3-سوف تتبنى لجنة الارتباط قواعد عملها الإجرائية بما في ذلك، مكان أو أماكن اجتماعاتها وعددها.
 - 4-سوف تصل لجنة الارتباط إلى قراراتها بالاتفاق.
 - 5-ستشكل لجنة الارتباط لجنة فرعية لمراقبة وتوجيه وتطبيق هذه الاتفاقية) يشار إليها من الآن فصاعدًا بـ "لجنة المراقبة والتوجيه" سيكون عملها كالتالي:
أ -ستقوم لجنة المراقبة والتوجيه، بصورة مستمرة، بمراقبة تطبيق هذه الاتفاقية بهدف دعم التعاون وتشجيع العلاقات السلمية بين الطرفين.
ب- ستقوم لجنة المراقبة والتوجيه بتسيير نشاطات اللجان المشتركة المختلفة والتي شكلت بهذه الاتفاقية(CAC.JSC) اللجنة القانونية، اللجنة القانونية المشتركة، ولجنة التعاون المستمرة لهذه الاتفاقية ستقوم اللجنة بتقديم تقارير إلى لجنة الارتباط.
ج -ستؤلف لجنة المراقبة والتوجيه من رؤساء اللجان المذكورة أعلاه.
د -رئيس لجنة المراقبة والتوجيه يضعان قواعد إجرائية، بما في ذلك مكان وعدد الاجتماع.
- المادة السابعة والعشرون التنسيق والارتباط مع الأردن ومصر:**
- 1-تبعًا للمادة الثانية عشر من إعلان المبادئ، دعا الجانبان حكومتا الأردن ومصر للمشاركة في تأسيس ترتيبات تنسيق وارتباط أخرى بين حكومة إسرائيل وممثلين فلسطينيين من جهة، وحكومتا الأردن ومصر من جهة أخرى، لترويج التعاون فيما بينهم، وكجزء من هذه الترتيبات فإن لجنة مستمرة قد شكلت وبدأت عملها.
 - 2-سوف تقرر اللجنة المستمرة بالاتفاق على أشكال دخول أشخاص (Displaced) نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 ، جنباً إلى جنب مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى وانعدام النظام.
 - 3-سوف تعالج اللجنة المستمرة أمور أخرى ذات اهتمام مشترك.
- المادة الثامنة والعشرون الأشخاص المفقودون:**
- 1-ستتعاون إسرائيل والمجلس بتزويد كل منهما الآخر بالمساعدة الضرورية في القيام بالبحث عن الأشخاص المفقودين وعن جثث أشخاص لم يتم اكتشافهم وكذلك بتزويد معلومات عن الأشخاص المفقودين.
 - 2-تتعهد م.ت.ف بالتعاون مع إسرائيل وأن تساعد في جهودها لتحديد وإرجاع إلى إسرائيل جنود إسرائيليين فقدوا في الخدمة وكذلك عن جثث إسرائيليين لم يتم اكتشافهم بعد.
- الفصل الخامس :المادة التاسعة والعشرون :أحكام مختلفة :المعبر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة:**
- لقد تم وضع الترتيبات لمعبر آمن للأشخاص والمواصلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الملحق الأول.
- المادة الثلاثون :المعابر:**
- لقد تم وضع ترتيبات للتنسيق بين إسرائيل والمجلس فيما يتعلق بالمعبر من وإلى مصر والأردن، وكذلك أية معابر دولية أخرى متفق عليها في الملحق الأول.

المادة الحادية والثلاثون: الفقرات الختامية:

1. ستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يوم التوقيع عليها.
2. عند تنصيب المجلس، فإن هذه الاتفاقية ستحل محل اتفاقية (غزة - أريحا) واتفاقية النقل التمهيدي، وبروتوكول النقل الإضافي.
3. سيحل المجلس عند تنصيبه مكان السلطة الفلسطينية وسيتولى جميع أعمال والتزامات السلطة الفلسطينية المنصوص عليها في اتفاقية (غزة - أريحا) واتفاقية النقل التمهيدي، وبروتوكول النقل الإضافي.
4. سيقر الطرفان جميع التشريعات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية.
5. ستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين في أقرب وقت ممكن على أن لا يتعدى ذلك 4 أيار 1996 من المفهوم أن هذه المفاوضات ستشمل القضايا المتبقية بما فيه: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة، وأمور أخرى ذات اهتمام مشترك.
6. لا شيء في هذه الاتفاقية سوف يستبق أو يحجب بنتائج مفاوضات الوضع الدائم والتي ستجرى بموجب إعلان المبادئ، لن يعتبر أي من الطرفين، بحكم دخوله في هذه الاتفاقية، على أنه تخلى أو تنازل عن حقوقه الثابتة أو مطالبه، أو موافقه
7. لن يقوم أي طرف بالبدء أو بأخذ أي خطوة يمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم.
8. ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على إنها وحدة جغرافية واحدة ستصان وحدتها ووضعها خلال المرحلة الانتقالية.
9. تتعهد م.ت.ف، خلال شهرين من تاريخ تنصيب المجلس، بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني والموافقة رسمياً على التغييرات الضرورية بما يتعلق بالميثاق الفلسطيني، كما التعهد به في الرسالة الموقعة من رئيس م.ت.ف والموجهة إلى رئيس وزراء إسرائيل بتاريخ 19 أيلول 1993 و 4 أيار 1994
10. بموجب الملحق الأول، المادة السابعة من هذه الاتفاقية، تؤكد إسرائيل على أن الحواجز الدائمة على الطرق المؤدية من وإلى منطقة أريحا) باستثناء تلك الخاصة بالطريق الموصل من موسى العلمي إلى جسر اللنبي (سيتم إزالتها عند اكتمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.
11. المساحين الذين تم تسليمهم بموجب اتفاقية (غزة - أريحا) إلى السلطة الفلسطينية شريطة بقائهم في منطقة أريحا طوال فترة محكوميتهم، سيكونوا أحرار بالعودة إلى منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عند اكتمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.
12. بخصوص العلاقات بين إسرائيل و م.ت.ف، وبدون إجحاف من الالتزامات المتضمنة في الرسائل الموقعة من والمتبادلة مع رئيس وزراء إسرائيل ورئيس م.ت.ف بتاريخ 9 أيلول 1993 و 4 أيار 1994، سيقوم الطرفان فيما بينهما بتطبيق الأحكام المتضمنة في المادة الثانية والعشرين، البند 1 مع التعديلات الضرورية.
13. أ/ ديباجة هذه الاتفاقية وجميع ملاحقها وذيلها وخرائطها المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.
- ب - اتفق الطرفان على أن الخرائط المرفقة لاتفاقية (غزة - أريحا) وهي:
1- الخارطة رقم 1 (قطاع غزة) نسخة مطابقة مرفقة لهذه الاتفاقية كخارطة رقم 2 (في هذه الاتفاقية " الخارطة رقم 2)
2- الخارطة رقم 3 (انتشار الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة)، نسخة مطابقة مرفقة لهذه الاتفاقية كخارطة رقم 5 (في هذه الاتفاقية " الخارطة رقم 5)

3-الخارطة رقم (6) النشاط البحري هي جزء لا يتجزأ وستبقى سارية المفعول طوال سريان هذه الاتفاقية.
14. في حين أن منطقة الجفتلك ستقع تحت الولاية الوظيفية والشخصية للمجلس في المرحلة الأولى لإعادة الانتشار فستتم دراسة نقل الولاية الجغرافية لهذه المنطقة إلى المجلس من الجانب الإسرائيلي في المرحلة الأولى من مراحل إعادة الانتشار الأخرى.

التاريخ 1995/9/28

عن منظمة التحرير الفلسطينية

عن حكومة دولة إسرائيل

الشهود

مملكة النرويج

جمهورية مصر العربية

الولايات المتحدة الأمريكية

الاتحاد الأوروبي

المملكة الأردنية الهاشمية

الاتحاد الفيدرالي الروسي

(5) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإذ تؤكد في هذا الصدد مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٠ (1) الذي أكدت فيه ، في جملة أمور، أن من واجب كل دولة أن تعمل ، مشتركة مع غيرها أو منفردة، على إعمال مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير،

وإذ تؤكد أهمية صون السلام الدولي وتوطيد أركانه على أساس الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الأساسية،

وإذ تشير إلى قرارها ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧،

وإذ تعيد تأكيد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة المنصوص عليه في الميثاق،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الشأن، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ و ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ و ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٣ و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ، المؤرخ ١٦ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٨

وإذ تعيد كذلك تأكيد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، (المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩) الى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما يشمل مسألة السجناء،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وجميع القرارات ذات الصلة بالموضوع، بما فيها القرار ٦٦ / ١٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ، التي تعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قراراتها ٤٣ / ١٧٦ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٦٦ / ١٧ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وجميع القرارات المتعلقة بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية التي تؤكد، في جملة أمور ، ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وحقه في أن تكون له دولته المستقلة، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على نحو عادل وفقا للقرار ١٩٤ (د - ٣) (المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ووقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقا تاما،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ٦٦ / ١٨ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وجميع القرارات المتعلقة بوضع القدس، وإذ تضع في اعتبارها أن المجتمع الدولي لا يعترف بضم القدس الشرقية، وإذ تشدد على ضرورة إيجاد وسيلة عن طريق المفاوضات لحل وضع القدس باعتبارها عاصمة للدولتين،

وإذ تشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٥٨ / ٢٩٢ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ الذي أكدت فيه، في جملة أمور، أن وضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال وضع الاحتلال العسكري، وأن للشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، الحق في تقرير مصيره والسيادة على أرضه،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٢١٠ (د - ٢٩) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ و ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ اللذين دعيت منظمة التحرير الفلسطينية بموجب كل منهما إلى المشاركة في مداولات الجمعية العامة بصفقتها ممثل الشعب الفلسطيني ومنحت مركز مراقب،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٣ / ١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي اعترفت بموجبه، في جملة أمور، بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وقررت أن يستعمل اسم "فلسطين" بدلا من اسم "منظمة التحرير الفلسطينية" في منظومة الأمم المتحدة ، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنيطت بها، وفقا لقرار للمجلس الوطني الفلسطيني، سلطات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين

وإذ تشير إلى قرارها ٥٢ / ٢٥٠ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ الذي منحت بموجبه حقوق وامتيازات إضافية لفلسطين بصفتها مراقبا،

وإذ تشير أيضا إلى مبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠٠٢
وإذ تعيد تأكيد التزامها، وفقا للقانون الدولي، بالحل المتمثل في وجود دولتين، دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧

وإذ تضع في اعتبارها الاعتراف المتبادل المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني،

وإذ تؤكد حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا،

وإذ تشيد بخطة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام ٢٠٠٩ الرامية إلى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة في غضون سنتين ، و إذ ترحب بالتقييمات الإيجابية الصادرة عن البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد بشأن الاستعداد لمركز الدولة الوارد بيا في استنتاجات رئيس لجنة الاتصال المخصصة المؤرخة نيسان /أبريل ٢٠١١ والاستنتاجات التي خلص إليها رئيس اللجنة لاحقا

ومفادها أن السلطة الفلسطينية لديها من مقومات إقامة دولة قادرة على أداء مهامها ما يتجاوز الحد المطلوب في القطاعات الرئيسية التي شملها البحث،

وإذ تقرر بأن فلسطين تتمتع بعضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ وأن فلسطين عضو كامل العضوية أيضا في جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة ال ٧٧ والصين،

وإذ تقرر أيضا بأن دولة فلسطين حظيت باعتراف ١٣٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة حتى الآن،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول الأعضاء الجدد المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

وإذ تؤكد أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بجميع جوانبها على نحو مرض،

وإذ تعيد تأكيد مبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة،

١ - تعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته؛ فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧

٢ - تقرر أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقا للقرارات ذات الصلة بالموضوع والممارسة المعمول بها في هذا الشأن؛

٣ - تعرب عن الأمل في أن يستجيب مجلس الأمن للطلب الذي قدمته دولة فلسطين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة

٤ - تؤكد عزمها على المساهمة في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ و تحقق رؤية الدولتين المتمثلة في دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧

٥ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى استئناف المفاوضات وتسريع وتيرها في إطار عملية السلام في ال شرق الأوسط، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ومرجعية مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة شاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تقضي إلى حل كافة القضايا الأساسية التي لم تحل بعد ، أي قضايا اللاجئين الفلسطينيين والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه؛

٦ - تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية في أقرب وقت؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد في غضون ثلاثة أشهر .

الجلسة العامة ٤٤

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢